دراسات



إصدارات مئوية الدولة الأردنية 2021

د. أشـــرف عتـــوم

العـلاقـات الأردنيــة الأمـريكيـة

1973 - 1999



العلاقات الأردنية ـ الأمريكية

1999 - 1973

- **العلاقات الأردنية الأمريكية 1973 ـ 1999**
- **دراسات**
- **أشرف محمد إبراهيم عتوم**

- **الناشر وزارة الثقافة**

عمان ـ الأردن

شارع وصفي التل

ص . ب 6140 ـ عمّان

تلفون : 5699054/5696218

فاكس : 5696598

بريد إلكتروني: info@culture. gov. jo

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
2021/11/6473

327 .565073

عتوم، أشرف محمد إبراهيم

العلاقات الأردنية الأمريكية 1973 ـ 1999/ أشرف محمد إبراهيم عتوم . ـ عمّان: وزارة الثقافة، 2021

(234) ص

ر. أ. 2021/11/6473

الواصفات : / السياسة الخارجية/ / الأردن/ / الولايات المتحدة الأمريكية/ / العلاقات الدولية/

❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفة ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

- **الإخراج الفني: إحسان الناطور**

رقم الردمك (9– 756 – 94 –9957 – 978)

دراسات

العلاقات الأردنية ـ الأمريكية

1973 - 1999

د. أشرف العتوم

2021

أهدي هذا الكتاب

إلى مهجتي وقرّة عيني

ابني زيد حفظه الله تعالى ورعاه

تقديم

د. علي محافظة

كان الدكتور أشرف العتوم قد أبدى اهتماماً بالعلاقات الأردنية. الأمريكية فـي مرحلة مبكرة من دراساته العليا، فأعد رسالة الماجستير فـي التاريخ الحديث والمعاصر عن هذه العلاقات حتى سنة 1973، وأصدرها في كتاب. وواصل دراسته لهذه العلاقات بين سنتي 1973 و1999، أي في السنوات الست والعشرين الأخيرة من عهد الملك حسين طيّب الله ثراه. وكانت هذه المدة الزمنية موضوع رسالته للدكتوراه التي نوقشت في قسم التاريخ في الجامعة الأردنية بنجاح.

إن موضوع العلاقات الأردنية الخارجية، بوجه عام، وعلاقات الأردن بالدول الكبرى بوجه خاص، قلّما يقبل الطلبة فـي أقسام التاريخ فـي الجامعات الأردنية على دراسته، وتناوله فـي رسائلهم للماجستير والدكتوراه، لأن دراسة هذا الموضوع تقتضي من الطالب إلماماً جيداً باللغة الإنكليزية أو باللغات الأجنبية الأخرى كالفرنسية والألمانية والإيطالية والإسبانية. كما تقتضي الاطلاع على أرشيف هذه الدول، والإقامة فيها مدة من الزمن لدراسة هذا الأرشيف. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا يتوافر فـي وزارة الخارجية الأردنية أرشيف منظم لعلاقات الأردن الخارجية يمكن للدارسين الرجوع إليه واعتماده فـي دراساتهم.

ونظراً لهذه الصعوبات والعقبات، فإن قلة من الطلبة يقدمون على دراسة علاقات

الأردن الخارجية منذ قيام المملكة حتى اليوم. ولحسن الحظ فقد بدأ الديوان الملكي الهاشمي بإصدار سلسلة الوثائق الهاشمية في (32) مجلداً بإشراف الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت وإعداد الدكتورة هند غسان أبو الشعر، لتلافي النقص الكبير في أرشيف الوزارات الأردنية المختلفة.

وكان أشرف العتوم يدرك هذه الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيله، ومع ذلك كان لديه الشجاعة لخوض هذه التجربة العلمية المنهجية، معتمداً على المصادر التاريخية والمراجع المنشورة لإعداد رسالتيه، وحوّل رسالته للدكتوراه إلى كتاب جدير بالقراءة. واحتوى هذا الكتاب على معلومات مهمة عن العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية، ومواقف الأخيرة من الأردن في حرب تشرين الأول 1973، ومؤتمر جنيف الذي تلاها، ومحاولة التسوية الأردنية-الإسرائيلية في عهد الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، واتفاقية كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية ومحاولة ضم الأردن إليها، ومبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان سنة 1982، ومبادرة القمة العربية في مؤتمر فاس سنة 1982، والاتفاق الأردني ـ الفلسطيني سنة 1985، ومبادرة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز سنة 1988.

ولما منيت المبادرات الأمريكية للسلام في منطقتنا والمبادرات العربية للرد عليها بالفشل، واندلعت حرب الخليج الثانية باحتلال القوات العراقية للكويت وتحريرها على يد تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لم يشترك الأردن فيه بينما شارك فيه العديد من الدول العربية، عقد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل سنة 1991، بدأت المفاوضات المباشرة مع إسرائيل التي أسفرت عن إبرام معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية في وادي عربة سنة 1994، وأثر ذلك كله على العلاقات الأردنية- الأمريكية.

بذل الدكتور أشرف العتوم جهداً واضحاً في إعداد هذا الكتاب وإخراجه إلى حيّز الوجود. وهو دراسة علمية منهجية لمرحلة مهمة في تاريخ الأردن المعاصر. أتمنى للدكتور العتوم مزيداً من العطاء والإنجاز، والتوفيق في مستقبل الأيام.

المحتويات

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

المقدمة

تبحث هذه الدراسة، في جانب مهم في تاريخ منطقة الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، وهو موضوع العلاقات الأردنية ـ الأمريكية، خلال الفترة (1973–1999). ويظهر من خلال هذه الدراسة أنّ السياسة الخارجية الأردنية تسبر في غور أربع دوائر أساسية هي: إسرائيل والفلسطينيين والعالم العربي والدول الكبرى في العالم. ولعلّ هذه الأهمية تعود لعدة أسباب أبرزها: أنّ الأردن لأعبٌ رئيس في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أحد أقسى النزاعات وأطولها وأصعبها في الأزمنة الحديثة، إذ أنّ للأردن حدوداً طويلة مع إسرائيل المحتلة للأراضي العربية، فضلاً عن احتوائه على أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. كما أصبح للعلاقات الأردنية ـ الأمريكية أهمية بالغة منذ بداية التنافس الأمريكي ـ السوفييتي في المنطقة، بعد رحيل الاستعمار البريطاني والفرنسي في خمسينيات القرن العشرين، والذي انعكس على السياسة الأردنية الخارجية، حيث اختار الأردن التحالف مع الغرب، ضد الخطر الشيوعي. وكل ذلك أعطى الأردن أهميّة فاقت حجمه الجغرافي، وجعلت اتجاهات السياسة الداخلية والخارجية مدار اهتمام خاص من قبل القوى الإقليمية الرئيسة المحيطة به، والقوى العالمية الأخرى المعنية بالمنطقة.

وقد جاء اختياري لعام 1973 كبداية لفترة الدراسة؛ وذلك نتيجة اندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول من ذلك العام. وما تركته تلك الحرب من تنامي العلاقات الأردنية ـ الأمريكية على مختلف الأصعدة. وأمّا اختياري لعام 1999 كنهاية

لفترة الدراسة؛ وذلك يعود إلى نهاية حقبة حُكم الملك الباني المغفور له بإذن الله تعالى الحسين بن طلال.

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة. اشتمل التمهيد على عرض العلاقات الثنائية بين البلدين، منذ استقلال المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946، حتى طرح مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972. ويغطي الفصل الأول من موضوع هذه الدراسة العلاقات السياسية الأردنية ـ الأمريكية، خلال الفترة من عام (1973-1980) إذ يتطرق إلى حرب تشرين الأول 1973، ومؤتمر جنيف في كانون الأول من العام نفسه، ومحاولة التسوية السلمية على الجبهة الأردنية ـ الإسرائيلية في عهد الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (1974- 1977) واتفاقية كامب ديفيد 1979.

أما الفصل الثاني، فيتناول الحديث عن العلاقات السياسية بين البلدين خلال الفترة (1981- 1989) إذ يتطرق إلى مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان للتسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط في أيلول 1982، والاتفاق الأردني ـ الفلسطيني في شباط 1985. كما يتناول هذا الفصل أيضاً مبادرة وزير الخارجية الأمريكية جورج شولتز السلمية في منطقة الشرق الأوسط في نيسان 1988.

أما الفصل الثالث، فيتناول الحديث عن العلاقات السياسية الأردنية ـ الأمريكية خلال الفترة من (1990- 1999) إذ يتطرق إلى الحديث عن حرب الخليج الثانية 1991، ومؤتمر مدريد في العام نفسه، ومعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية عام 1994 وتداعياتها السياسية حتى عام 1999.

أما الفصلان الرابع والخامس، فيتناولان الحديث عن العلاقات بين البلدين، بشقيّها العسكري والاقتصادي. وقد تمّ تسليط الضوء فيهما على محطات التوافق والاختلاف بين البلدين، وانعكاسات ذلك على سياسات بيع الأسلحة للأردن، وحجم المساعدات الاقتصادية. وفي نهاية هذا العمل المتواضع، لخصّتُ أهم الاستنتاجات التي خرجت بها من دراسة هذا الموضوع.

وإنّني أتأمل أن تقدم هذه الدراسة، الفهم المعقول لربع قرن من الزمن تقريباً من تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، لمحاولة قراءة مستقبل تلك العلاقات استناداً على وقائع الماضي، ومؤشرات الواقع الحالي، والمشاريع المستقبلية التي يصبو الجانبان إلى بلوغها .

والله ولي التوفيق

د. أشرف العتوم

عمّان 22/ 10/ 2021

الفصل الأول

العلاقات السياسية الأردنية ـ الأمريكية
1973ـ 1980

ـ حرب تشرين الأول 1973.

ـ مؤتمر جنيف كانون الأول 1973.

ـ محاولـة التسـوية الأردنيـة ـ الإسرائيليـة في عهد الرئيس فورد 1974ـ 1977.

ـ اتفاقية كامب ديفيد 1979.

العلاقات السياسية الأردنية ـ الأمريكية

1973ـ 1980

تمهيد

وقع الوطن العربي بكامله، في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام 1918، تحت الهيمنة الغربية، وكانت الدول المهيمنة عليه هي: بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا. ولم تسعَ الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشاركة هذه الدول المستعمِرة في السيطرة على أيّ بلد عربي؛ لقيام سياستها الخارجية على مبدأ الحياد والعزلة.

وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية في عام 1945، حتى صعِدت الولايات المتحدة إلى قمة القوة الاقتصادية، والقدرة العسكرية في العالم، وغدت جيوشها وأساطيلها موزعة في جميع أرجاء المعمورة؛ جرّاء الضعف الذي اعترى الدول الاستعمارية الغربية في الشرق الأوسط، وعجزها عن الاستمرار بحيويتها السابقة. وبالتالي لم تتردد في تصفية استعمارها، والقضاء على نفوذها، والحلول محلها.

وفي المقابل، برزت على مسرح العلاقات الدولية، قوة أخرى، حصلت على مستوى التكافؤ النسبي مع الولايات المتحدة، وفي حالة تنافس شديد معها، ألا وهي قوة الاتحاد السوفيتي، ولقد كانت طبيعة التنافس بين هاتين القوتين ذات أبعاد أيديولوجية واستراتيجية، وكان الشرق الأوسط من أهم المناطق التي أصبحت ميداناً للصراع بينهما؛

وذلك من أجل الوصول إلى مناطق نفوذ جديدة، للهيمنة على أهم مورد في الدنيا، ألا وهو النفط، مصدر الطاقات، ومحرك الصناعات [1].

وفي ضوء هذه المتغيّرات الدولية الجديدة، تعاملت الولايات المتحدة بشكل مباشر مع الدول والمناطق التي كانت واقعة تحت النفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، وبدأت تمارس دورها في التأثير على سياسات المنطقة، ومن ضمنها الأردن؛ نتيجة لمجموعة من العوامل الحيوية، والتي ساهمت في تطور هذه العلاقة بينهما، ومن أبرزها:

1. العامل الجغرافي:

يحظى الموقع الجغرافي للأردن بأهمّية بالغة لدى الولايات المتحدة؛ فهو يشكل الدرع الشمالي لشبه الجزيرة العربية، ومنطقة الخليج العربي من جهة، وحاجزاً عازلاً يفصل بين عمق الوطن العربي (العراق ودول الخليج العربي)، وفلسطين المحتلة من جهة أخرى [2]. كما أنّه يكمّل دول الحزام الشمالي[3] للدفاع عن المصالح الأمريكية في وجه الخطر السوفيتي في المنطقة.

2. العامل السكاني:

يعد العامل السكاني من أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، إيجاباً، أو سلباً، وفي تحقيق أهدافها الخارجية. ومن هنا، فقد تأثرت العلاقات الأردنية ـ الأمريكية بالعامل الفلسطيني، منذ بداية نشوء هذه العلاقة بينهما، ويشير إلى ذلك، أحد كبار المسؤولين الأمريكيين بقوله:

---

(1) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، دار الشروق، عمان، 2009، ص 88-89.

(2) صلاح الدين بحيري: جغرافية الأردن، الجامعة الأردنية، عمان،1973، ص 17.

(3) في أيار عام 1953، أطلق وزير الخارجية الأمريكي «جون فوستر دالاس» Foster Dulles John مشروعاً للتحالف، أطلق عليه اسم «الحزام الشمالي» وهو عبارة عن طوق أمني، يضم دول كل من: اليونان، وتركيا، والعراق، وإيران، وباكستان، ويدخل هذا المشروع،في إطار سياسة الاحتواء والتطويق للاتحاد السوفيتي. للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: ولاء الربيعي:الخطاب الدعائي الأمريكي إزاء الشرق الأوسط، دار غيداء،عمان، 2016، ص85-86.

«إذا حدثت حرب بين العرب وإسرائيل بعد حرب عام 1948، فإنَّ الأردن سيكون نقطة انطلاق منطقية لها؛ باعتباره دولة ضعيفة اقتصادياً، ويحتوي على أكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني. لذلك يجب على بلاده أن تُعِد برنامجاً لحل مشكلة اللاجئين، والسعي لتطوير الاقتصاد في الأردن»[1].

وبالمقابل، فإنّ الأردن هو الآخر، كان له دوافعه الخاصة في الاتجاه وبقوة نحو توثيق علاقاته الخارجية مع الولايات المتحدة، القائمة على هدفين أساسين، الهدف الأول، يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. فالأردن يؤمن أنّ المفاوضات والحوار خير وسيلة نحو تحقيق السلام في المنطقة، وهذا الأمر يتطلب علاقة خاصة معها، كضرورة أساسية، إلى أبعد الحدود بالنسبة له، باعتبارها الدولة الأعظم، والأقوى في العالم[2]. كما أنّها الدولة المؤثرة، والمتأثرة بإسرائيل، مما ينعكس ذلك عليه[3]. والهدف الآخر: يتعلق باعتماد الأردن على الجانب الأمريكي في كثير من الجوانب، المالية، والاقتصادية، وحتى العسكرية. لذلك فهو لا يستطيع أن يتجاهل علاقاته معها، إلاّ بقدر قليل[4].

وبذلك. ساهمت مجموع هذه العوامل السابقة الذكر، في الحفاظ على العلاقات ما بين الطرفين ممتدة، واستراتيجية، شاملة لمختلف النواحي السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وهي علاقات تقوم في دعائمها على المصالح المتبادلة، على الرغم مما قد يشوبها من اختلافات في المواقف أحياناً، وتوترات أحياناً أخرى.

---

(1) Bassam Al-Saket: Foreign Aid to Jordan (1924- 1972), Unpublished Master's Dissertation, University of Keele, Staffordshire, England, 1976, p 97.

(2) مقابلة مع الدكتور كامل أبو جابر، وزير الخارجية الأردني الأسبق (1991 - 1993)، في منزله، في عمان، بتاريخ 10/ تشرين الثاني 2018.

(3) مقابلة مع السيد حسين حمامي، السفير الأردني الأسبق لدى واشنطن (1989-1992)، في منزله، في عمان، بتاريخ 2/ تموز 2018.

(4) جواد الحمد، عبد الحميد الكيالي: في مقابلة مع دولة الأستاذ طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني الأسبق: علاقات الأردن وخياراته بعد قرار الرئيس الأمريكي ترامب بشأن القدس، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 21، ع 81، 2018، ص 59.

لقد بدأت علاقات الأردن الخارجية مع الولايات المتحدة بداية متعثرة، ووصفت أحياناً بأنّها علاقات غلب عليها طابع التوتر، وعدم التفاهم، تحديداً عندما رفضت الاعتراف باستقلال الأردن، حينما أعلنته الحكومة البريطانية، في 25/ أيار 1946، مبررة موقفها بأنّ الأردن لا يملك استقلالاً كافياً، يمكّنه من الوفاء بالتزاماته الدولية[1]. ومن ثم تخوفها من السيطرة البريطانية على الشؤون الخارجية الأردنية، بينما كانت هي راغبة في بسط نفوذها الاقتصادي والتجاري، والثقافي، على الأردن بشكل خاص، والبلاد العربية بشكل عام[2]. والأهم من ذلك كله، أنّ هناك ضغوطاً يهودية من داخل الولايات المتحدة ترفض الاعتراف باستقلاله[3].

إلاّ أنّ قيام الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام 1948، أدّى إلى اعتراف الولايات المتحدة باستقلاله، في يوم 31/ كانون الثاني 1949؛ وذلك لدوره المهم في ضمان استمرار الهدنة بين العرب وإسرائيل خلال مجريات الحرب، فضلاً عن امتلاكه لأطول خط مواجهة عسكرية مع إسرائيل، والتي تبلغ 650 كم، عام 1966. وهذا ما جعل له أهمية بالغة في أي تسوية سلمية في المنطقة، قد تجري بين العرب وإسرائيل[4].

وفي ظل هذه التطورات، أخذت العلاقات الأردنية ـ الأمريكية في طريقها إلى التحسن التدريجي بشكل واضح، عندما بعثت الخارجية الأردنية رسالة مؤرخة في 20/ شباط 1949 إلى القائم بأعمال القنصلية الأمريكية في القدس ويلز ستابلر Wells Stabler تعرب عن الرغبة في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين. وبعد بضعة أيام، أجابت الحكومة

(1)Foreign Relations of the United States, 1950, The Near East, South Asia, and Africa, Vol V, Washington, April 17, 1950.

(2)F. R. U. S,1946, The Near East and Africa, Vol VII, Washington, February 13, 1946.

(3)Beverly Edwards, Peter Hinchcliffe: Jordan A Hashemite legacy, Routledge, London, 2009, p 28.

(4) F. R. U. S, 1950, The Near East, South Asia, and Africa, Vol V, Washington, April 17, 1950.

الأمريكية، معلنة ترحيبها بإنشاء مفوضية أردنية في واشنطن. وهكذا أصبح ستابلر أول وزير أمريكي مفوّض في عمان. كما قامت الحكومة الأردنية من جانبها، بتعيين يوسف هيكل وزيراً مفوضاً لها في واشنطن. ومن ثم اتّخذ مجلس الوزراء الأردني في 13/ آب 1952 قراراً برفع درجة التمثيل الديبلوماسي بين البلدين من مفوضية إلى سفارة، بناءً على الرغبة الأمريكية[1]. كما، ولعبت الولايات المتحدة لاحقاً دوراً مهماً في انضمام الأردن إلى هيئة الأمم المتحدة، في 14/ كانون الأول 1955[2] كأحد أعضائها.

لقد أدّى انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب السويس عام 1956، إلى اندفاع الولايات المتحدة إلى المنطقة بقوة، بدعوى حمايتها من الخطر الشيوعي، حيث أعلن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower عن مشروعه، والذي قدمه للكونغرس الأمريكي في يوم 5/ كانون الثاني 1957، وهو ما أطلق عليه سياسة «ملء الفراغ» في منطقة الشرق الأوسط. ويقوم هذا المشروع على أساس تأمين الاستقرار في المنطقة، عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدولها؛ للحفاظ على استقلالها الوطني[3] وحماية مصالحها الخارجية في المنطقة.

وجد الملك حسين في مشروع أيزنهاور فرصة مواتية، للحد من نشاط الشيوعيين المتزايد في بلاده، ولاسيّما لمعارضتهم الشديدة لحكمه. وبحجة ابتعادهم كل البعد عن التعاليم الدينية الإسلامية، فضلاً عن توفير المساعدة المالية لبلاده[4]نتيجة توقف المساعدات البريطانية. إلاّ أنّ حكومته آنذاك، برئاسة سليمان النابلسي قاومت المشروع الأمريكي، حيث لم تكن

---

(1) سليمان موسى: تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995، ج2، مكتبة المحتسب، عمان، 1996، ص61.

(2) Alison Duxbury:The Participation of States in International Organization:The Role of Human Rights and Democracy, Cambridge University,Cambridge,2011, p 93.

(3) دوايت أيزنهاور: مذكرات أيزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، (د. ن)، (د. م)، 1969، ص-78 79.

(4) علي محافظة: العلاقات الأردنية - البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921-1957م، دار النهار، بيروت، 1971، ص 271.

ترى أيّ خطر شيوعي في الأردن، بل إن مخاوفهم كانت من الغرب نفسه. وهذا ما دفعها إلى تحدي الملك، وإصدار قرار بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية[1]. مما دفع الملك إلى مطالبة النابلسي بتقديم استقالته، في 10/ نيسان 1957[2].

وفي ضوء هذه التطورات، تفاقمت الأزمة الداخلية في الأردن، وبلغت ذروتها في يوم 15/ نيسان، بقيام مجموعة من ضباط الجيش الأردني بمحاولة انقلابية، في معسكرات الجيش في الزرقاء[3] ضد النظام الحاكم. وعلى إثر ذلك، أعلن البيت الأبيض رسمياً في واشنطن، أنّ الرئيس أيزنهاور يعتبر استقلال الأردن، وسلامة أراضيه مسألة حيوية، بالنسبة لبلاده. كما حذّر كلاً من إسرائيل، وسوريا، ومصر من القيام بأيّ عمل من شأنه تصعيد الموقف. كما وضعت الولايات المتحدة قواتها في المنطقة في حالة تأهب، حينما يحتاج الأردن إلى المساعدة العسكرية[4] لكن تم إفشال المحاولة الانقلابية.

لقد أثارَ الإعلان عن قيام الوحدة المصرية ـ السورية، تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، في 1/ شباط 1958، من مخاوف الدولة الأردنية؛ لتشكيله خطراً على نهج الأنظمة الملكية في منطقة الشرق الأوسط، باعتباره يشكل فاصلاً جغرافياً بين إقليمي الجمهورية. وبناءً على ذلك، بذلَ الملك جهده للاتحاد مع المملكة العراقية، في سبيل الحفاظ على سلامة البلدين، وسرعان ما تمّ الإعلان عن قيام الاتحاد العربي المكون من الأردن والعراق، في يوم 14/ شباط من العام نفسه، وعُيّن الملك فيصل الثاني رئيساً للاتحاد، والملك حسين نائباً له[5].

(1) Salim Yaqub: Containing Arab Nationalism:The Eisenhower Doctrine and The Middle East, University of North Carolina Press,Chapel hill, 2004,p 123– 124.

(2) نذير رشيد: مذكراتي: حساب السرايا وحساب القرايا، سنابل للكتاب، القاهرة، 2009، ص 101.

(3) الحسين بن طلال: مهنتي كملك:أحاديث ملكية، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غالب طوقان، (د. ن)، عمان،1978،ص 137 – 145.

(4)Yaqub, Containing Arab Nationalism,p134;Clea Lutz Hupp: The United States and Jordan :Middle East Diplomacy During the Cold War, I. B. Tauris, London, UK; New York,2014, p 53.

(5) علي الدين هلال: أمريكا والوحدة العربية (1945– 1982م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 160.

لقد وجدت فكرة الاتحاد العربي تأييداً من الولايات المتحدة؛ لتبنيه التوجهات الغربية في منطقة الشرق الأوسط[1]. كما أنّه يخفف في الوقت نفسه، من عبء المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الأردن بتحويلها إلى العراق[2]. وبذلك أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً رسمياً، عند قيام الاتحاد جاء فيه: «أخذنا علماً بالقرار المتخذ في عمان، لإقامة اتحاد بين العراق والأردن، وإنّنا نرحب بأية خطوات لتوثيق العلاقات بين الشعوب العربية، وحسب رغبة الدول المعنية»[3]. إلاّ أنَّ هذا الاتحاد لم يعمر طويلاً؛ لقيام الضابطين العراقيين، الزعيم عبد الكريم قاسم، والعقيد عبد السلام عارف، بتنفيذ الانقلاب الدموي في بغداد، في 14/ تموز 1958، وكان من ضحايا ذلك الانقلاب استشهاد الملك فيصل الثاني، والأمير عبد الإله. وبهذا ألغي النظام الملكي، وأعلنت الجمهورية العراقية.

ونتيجة ذلك، استعان الملك حسين بالولايات المتحدة، وبريطانيا، بموجب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة؛ لاحتواء النظام العراقي الجديد، في سبيل الحفاظ على أمنه، ووحدة أراضيه من الأخطار الخارجية، فاستجابتا لطلب الملك، ففي يوم 17/ تموز 1958 أخذت وحدات من الجنود المظليين البريطانيين تهبط في مطار عمان، ثم وصلت قوة من جنود المشاة، بحجم لواء من الضباط والجنود إلى العقبة. أما الولايات المتحدة، فقد حرّكت أسطولها السادس إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، وأنزلت قوة من جنودها في لبنان، كما زوّدت الأردن بكميات من الوقود، بعد أن قامت الحكومة العراقية الجديدة بمنع وصوله إليه [4].

بعد قيام مجموعة من ضباط الجيش السوري بانقلاب عسكري في 18/ أيلول 1961،

---

(1) F. R. U. S, 1958- 1960,Lebanon and Jordan, Vol XI, Document 161, Amman, February 24, 1958.

(2) F. R. U. S, 1958- 1960,Lebanon and Jordan, Vol XI, Document 161, Washington, March 26, 1958.

(3)إبراهيم الشرعة: الاتحاد العربي عام 1958، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن،عمان،2004،ص 288 .

(4) Peter L. Hahn: Caught in the Middle East: U. S. Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 19451961-,University of North Carolina Press, London, 2004,p 244.

انفصلت سوريا عن مصر بعد ثلاث سنوات وثمانية أشهر من الوحدة الاندماجية. وفي بادئ الأمر رأت مصر أنّ الانفصال عمل غير مشروع، كما اعتبرت ترحيب الأردن بالانفصال وتأييده الفوري للانفصاليين تدخلاً في شؤونها الداخلية، لذلك قرّرت في 1/ تشرين الأول 1961 قطع علاقاتها معه. ولم يلبث الأردن أن اتخذ قراراً في 11/ تشرين الأول من العام نفسه بإقامة علاقات مع سوريا، بدرجة سفارة. وهكذا ثارت حرب الإذاعات، وتبادل الاتهامات. وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن مسارعة الأردن للاعتراف بالانفصاليين، إنّما كان رداً على مسارعة الرئيس عبد الناصر في تموز 1958 للاعتراف بالانقلابيين في العراق، وإعلان الابتهاج بالمجزرة الدموية التي قتل بها أفراد العائلة المالكة[1].

وفي ظل تردي الأوضاع العربية، قيّمت الولايات المتحدة تطورات الأحداث في المنطقة كالتالي: إذا أرسل الرئيس عبد الناصر قواته إلى سوريا لإعادتها إلى الجمهورية، فإنّ ذلك سيدفع الملك حسين إلى تقديم الدعم العسكري للمتمردين السورين. كما أنّ إسرائيل ستحتل الضفة الغربية لنهر الأردن[2] مما يلحق الضرر بالمنطقة. وبالتالي، هذا ما دفعها إلى دعوة المصريين على ضبط النفس، وتجنب القيام بأي عمل عسكري [3].

إلاّ أنّ هذا التنامي الواسع في العلاقات الأردنية ـ الأمريكية قد تخلله بعض التأرجح، ويتضح ذلك بشكل واضح في أعقاب الثورة اليمنية في أيلول 1962، عندما أعلن الأردن والسعودية عن وقوفهما إلى جانب الملكيين، في حين قامت مصر بالتدخل لمساندة النظام الجمهوري. أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد اعترفت بالنظام الجمهوري في اليمن في كانون الأول 1962، فكان هذا بمثابة خيبة أمل كبيرة للأردن [4]. مما دفعه إلى إقامة علاقات

---

(1) موسى، تاريخ الأردن، ج 2 ، ص 48.

(2) F. R. U. S, 1961– 1963,Lebanon and Jordan, Vol XVII, Document 109, Washington, September 28 , 1961.

(3) F. R. U. S, 1961– 1963,Lebanon and Jordan, Vol XVII, Document 110, Washington, September 28 , 1961.

(4) Uriel Dann: King Hussein and The Challenge of Arab Radicalism: Jordan 1955– 1967, Oxford University press, New York, 1989, p 126– 127.

دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي في 10/ حزيران 1963، على الرغم من كل التصريحات التي كان قد أعلن فيها الملك حسين مقاومته للشيوعية. وكانت إقامة هذه العلاقات بمثابة الاعتراف بالاهتمامات السياسية للاتحاد السوفيتي في المنطقة، مما شكّل هذا مفاجأة لمعظم الدول العربية، وغير العربية، حتى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قامت بنقل القائم بأعمالها في عمان؛ بسبب فشله في إطلاع حكومته على الأمر قبل وقوعه [1].

وعلى الرغم من تقارب الأردن مع الاتحاد السوفيتي إلاّ أن الولايات المتحدة كانت حريصة على وحدة الأردن واستقلاله، وعلى ضمان أمن إسرائيل في الوقت نفسه. ويتمثل ذلك بشكل واضح، عندما وقّع كل من زعماء مصر والعراق وسوريا في يوم 17/ نيسان 1963 على اتفاقية من أجل إنشاء جمهورية عربية متحدة بين ثلاثتهم. مما أدّى إلى قيام مظاهرات شعبية في الأردن تطالب بالانضمام إلى تلك الوحدة. ولتجنب تداعيات تلك الاضطرابات، حشدت الحكومة الإسرائيلية بعض وحداتها العسكرية على الخطوط الأمامية مع الأردن؛ خوفاً من سقوط نظام الحكم فيه. كما بعثت إسرائيل في الوقت نفسه، رسالة عاجلة للرئيس الأمريكي جون كينيدي John Kennedy تدعوه إلى معالجة الموقف فوراً؛لتفادي أي اضطراب في الأوضاع الداخلية في الأردن. وفي 27 / أيار 1963 بعث الرئيس كينيدي رسالته للرئيس المصري جمال عبد الناصر عبّر فيها عن انزعاجه أشدَّ الانزعاج في أن يصبح الأردن ميداناً للصراعات العربية، فإنّ التدخل الإسرائيلي كفيل بتدمير السلام في الشرق الأوسط؛ بحجة الحفاظ على مصالحه الأمنية في المنطقة[2].

بدأت الأزمة السياسية بين العرب وإسرائيل في يوم 7/ نيسان 1967 تسير نحو العد التنازلي باتجاه الحرب، وذلك بهجوم جوي إسرائيلي على سوريا، نتج عنه سقوط ست طائرات سورية. ثم شهدت الأزمة مزيداً من التصعيد والامتداد بدءاً من يومي 11ـ 12 / أيار، والمتمثل بالتهديدات الإسرائيلية المتكررة لغزو سوريا، واحتلال دمشق، وإسقاط

---

(1) حازم نسيبه: تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي 1952ـ 1967، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1990، ص 37.

(2) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ص 702 – 706 .

النظام السوري[1]. وبما أن الرئيس عبد الناصر كان أكثر الزعماء نفوذاً في العالم العربي، فقد تعرض نتيجة الأحداث السابقة الذكر لنقد الساسة العرب، الذين أخذوا عليه وقوفه مكتوف اليدين، بينما تهاجم إسرائيل دول عربية مجاورة له في المنطقة. لذلك، قرّر إخراج قوات الطوارئ الدولية يوم 16 / أيار 1967 من سيناء، والتي كانت ترابط بها منذ عام 1957، ومن ثم أغلق مضيق تيران على البحر الأحمر في وجه الملاحة الإسرائيلية[2]. مما حوّل الأزمة من التهديدات الإسرائيلية باحتلال سوريا، إلى قضية أخرى مختلفة تماماً، وهي حرية الملاحة على خليج العقبة.

وفي ضوء تلك الأحداث، ظهر جلياً للدولة الأردنية بأنَّه ليس هناك مفرٌّ من الحرب، وتحت ضغط الحاجة وجد الملك حسين نفسه مضطراً إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة؛ لطلب الحماية في حالة حدوث أيّ اعتداء إسرائيلي على أراضيه، ففي يوم 18 / أيار 1967 أبلغَ الملك، السفير الأمريكي في عمان فيندلي بيرنز Findley Burns بعد الاعتداء الإسرائيلي على سوريا أنَّ الضفة الغربية ستكون المحطة الثانية لأطماع إسرائيل، في حين كان بيرنز يرى أنَّه ليس هناك دليلٌ على أنَّ إسرائيل تخطط لمهاجمة الأردن. وهنا أرادَ الملك ما من شأنه أنَّ تفعل الولايات المتحدة إذا ثبت صحة فرضيته؟. إلاَّ أنّه أجابَ بقوله: «إنَّ بلاده ستقف إلى جانب تصريحاتها، الإعلان الثلاثي، ومبدأ أيزنهاور وبيان كيندي وأنَّها لن تلتزم الصمت، إذا حدثت أي تغييرات على الحدود الأردنية- الإسرائيلية»[3].

لم تبدد تلك الإجابات مخاوف الملك، وأحسّ بأنَّ حرباً كهذه ستضع الأردن في موقف يحفه الخطر، من مقدرته على الاختيار، فإذا نشبت الحرب بين مصر وإسرائيل فإنَّ الشعب الأردني في مملكته لن يقبل السكوت، وإذا أمرَ جيشه بالتصدي لتحركات شعبيه في مملكته

---

(1) خيرية قاسمية وآخرون: السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1982، ص114.

(2) يوسف كعوش: الجبهة الأردنية: حرب حزيران عام 1967م، (د. ن)، عمان، 1978، ص 21.

(3) F. R. U. S, 1964–1968, Vol XIX, Arab–Israeli Crisis and War 1967, Document 12 Amman, May 18, 1967.

تطالبه بالانضمام إلى مصر، فأغلب الظن أنَّ الجيش سوف يعصي أوامره، ولم يقَدّر أيَّ احتمال الانتصار عربي في مواجهة مسلحة مع إسرائيل. ومعنى ذلك، أنَّه خاسر سواء حدث انتصار العربي، أو لم يحدث، فالانتصار العربي على فرض احتماله، سوف يضعه في موقف محرج، والهزيمة سوف تضعه في موقف أشّد [1].

وفي الواقع، إنَّ تفسير هذه الأحداث لما قد يجري في المنطقة في الأيام المقبلة، دفع الملك حسين إلى تجاوز جميع الخلافات العربية، وإنهاء حالة القطيعة السياسية القائمة بين الأردن والشقيقة مصر، والعودة إلى الصف العربي، والتمسك بالمصالح القومية ذات الاهتمام المشترك. لذا، عقد الملك اتفاقية الدفاع المشترك مع الرئيس عبد الناصر في يوم 30/ أيار 1967 في القاهرة، والتي نصت «على أنَّ كل اعتداء مسلح يقع على أيّة دولة منها، تبادر إلى معونة الأخرى المعتدى عليها، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لرد العدوان»[2]. مما قوبل ذلك باستياء بالغ في واشنطن»[3].

وفي الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح يوم 5/ حزيران 1967 بدأت إسرائيل أعمالها العسكرية بضربة جوية متقنة التنفيذ ضد الدول العربية. وفي الوقت الذي كانت الطائرات الإسرائيلية قد بدأت تقصف المطارات المصرية، اتصل وزير الخارجية الأمريكي دين راسك Dean Rusk بالملك حسين، ليحثّه على عدم فتح جبهته العسكرية في الحرب، ولكن دون جدوى[4] فقد وضع الملك جيشه تحت قيادة القائد المصري عبد المنعم رياض [1]

---

(1) محمد حسنين هيكل: حرب الثلاثين سنة 1967: الانفجار، مركز الأهرام، القاهرة ،1990، ص 653-654.

(2) صادق الشرع: حروبنا مع إسرائيل: 1947-1973 : معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق،عمان، 1997،ص 452.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ـ 4، ط 1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969، ص17.

(4) Dann, King Hussein, p163.

وفي الوقت نفسه، كان هناك قوات عراقية قد تحرّكت إلى الأردن[2]. وعلّق راسك على ذلك بقوله: «إنّ الحسين كعربي، شعر بأنّ الكرامة تملي عليه مساعدة مصر، خاصة، وأنّ إسرائيل هي التي قامت بالضربة الأولى». ويضيف قائلاً: «لقد كان بالإمكان إجبار الإسرائيليين على عدم مهاجمة الضفة الغربية، غير أنّ الملك حسين أصرّ على المشاركة في القتال، لقد كانت تلك أكثر اللحظات حزناً في الأزمة؛ لأنّه ليس للأردن أيّة مصلحة في مهاجمة إسرائيل، ليفقد بعدها الضفة الغربية، ومدينة القدس»[3]. كما احتلت إسرائيل أيضاً، صحراء سيناء حتى قناة السويس، بما في ذلك قطاع غزة، واستولت أيضاً على مرتفعات الجولان السورية الاستراتيجية.

وبعد توقف القتال، تحوّل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى قضية دولية؛ وذلك لامتداد أبعاده وآثاره على امتداد المجتمع الدولي كله، لما لهذا المجتمع من مصالح، وعلاقات، واهتمامات، بالمنطقة، التي يدور عليها هذا الصراع، حيث توالت اجتماعات مجلس الأمن الدولي، وطالت مناقشاته. وفي نهاية المطاف، قدّم اللورد كارادون Lord Caradon مندوب بريطانيا الدائم في الأمم المتحدة، في 22/ تشرين الثاني 1967 قراراً حصل على أصوات أعضاء مجلس الأمن الدولي بالإجماع، وعرف برقمه 242، والذي ينص على انسحاب إسرائيل من أراض احتلت في حرب 1967. وفي المقابل كان على الدول العربية أن تنهي حالة الحرب مع إسرائيل، وتعترف بوجودها في الأراضي التي كانت تسيطر عليها، قبل حرب 1967[4].

---

(1) Jack O'Connell: King›s counsel: a memoir of war, espionage and diplomacy in the Middle East, W. W. Norton, New York , 2011, p 53; Nigel Ashton: King Hussein of Jordan: A political Life, Yale University press, New Haven, 2008, p 118.

(2) Lyndon Johnson: The Vantage Point: Perspective of the presidency 1963– 1969, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1971, p 296.

(3) Avi Shlaim: Lion of Jordan: The life of King Hussein in war and peace, Allen Lane, London, 2007, p 242.

(4) F. R. U. S,1964– 1968,Vol XIX,Arab – Israeli Crisis and War, Document 542, New York, November 22, 1967.

وعلى الفور، أيّدت الحكومة الأردنية القرار[1] ولاسيّما بعد أن تعهدت الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لتنفيذه[2]. ومن جانبها، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، أنَّ القرار يتضمن عدة نقاط، وأنَّ كل نقطة يجب التفاوض بشأنها، وأنَّها لن تنسحب قبل معرفة شروط التسوية، مما دفع ذلك الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon Johnson للتخلي عن تنفيذ القرار، مبرراً موقفه بقوله: «إنَّ حقيقة واحدة مؤكدة، وهي أنَّ عملية صناعة السلام لن تبدأ قبل أن يبدأ القادة في الشرق الأوسط في مناقشة القضايا الجوهرية للصراع، للتوصل إلى اتفاق، وبغير ذلك، لن يتم التقدم نحو السلام»[3].

ولم يقف الأمر عند هذا الموقف، حيث واصلت القوات الإسرائيلية اعتداءها على الأراضي الأردنية، وبلغ التصعيد ذروته عقب انفجار لغم تحت حافلة ركاب تنقل تلاميذ إسرائيليين، داخل الأراضي المحتلة، في يوم 18/ آذار 1968، وأسفر هذا الحادث عن مقتل شخصين، وإصابة آخرين بجراح. وعلى الفور، أصدرت الحكومة الإسرائيلية الأوامر لاستدعاء الاحتياط، مما دفع رئيس الوزراء الأردني آنذاك بهجت التلهوني، بإبلاغ الولايات المتحدة باتخاذ التدابير العاجلة، لمنع أيَّة عملية عسكرية إسرائيلية ضد الأردن[4] بحجة الرد على غارات الفدائيين الفلسطينيين. إلاّ أنّ الرئيس جونسون حمَّل الحكومة الأردنية مسؤولية عملية التفجير، مطالباً إيّاها ببذل مزيد من الجهود للسيطرة على مثل هذه الحوادث»[5].

وبعد استكمال الجيش الإسرائيلي استعداده، شنّ في يوم 21/ آذار 1968، هجوماً عسكرياً واسع النطاق، يتمثل بعبور نهر الأردن، في منطقة الكرامة، لكنّ الجيش العربي

---

(1) الوثائق الأردنية لعام 1967 ، أيار ـ كانون أول، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1973، ص 330.

(2) موسى، تاريخ الأردن، ج2، ص 238.

(3)F. R. U. S,1964– 1968,Vol XX,Arab -Israeli Dispute, 1967– 1968, Document 92 Washington, February 24,1968.

(4)F. R. U. S,1964– 1968, Vol XX, Arab – Israeli Dispute,1967– 1968,Document 117, Washington, March 20,1968.

(5) F. R. U. S, 1964 –1968, Vol XX, Arab – Israeli Dispute,1967– 1968, Document 120, Washington, March 21, 1968.

الأردني، وبدعم من المقاومة الفلسطينية، تمكّنا من إجبار الجيش الإسرائيلي على ترك أرض المعركة؛وذلك بعد أن أصطلى بنيران الجيش الأردني، وفرّ من المعركة مدحوراً، ولم تتمكن إسرائيل من إدخال نجدات جديدة، مما زاد من خسائرها[1].

انتجت معركة الكرامة معها بداية الشرخ في العلاقة الحميمة بين الحكومة الأردنية، والمنظمات الفلسطينية، المقيمة على أراضيها، والتي أغفل قادتها الدور الحاسم والرئيس للقوات الأردنية في المعركة، وأخذت تذيع في جميع أنحاء العالم العربي أنَّ المعركة كانت معركة الفدائيين فقط، وأنَّ مساهمة الجيش الأردني كانت مساهمة جزئية ثانوية. وبالتالي أكسبت المعركة المنظمات الفلسطينية شهرة عريضة، وتعاطفاً واسع النطاق على الصعيد العربي.

والأخطر من ذلك، أنّ تلك المنظمات التي تشكلت على الساحة الأردنية كانت تنتسب إلى مختلف التيارات الفكرية، وكذلك مصالح الدول الداعمة لمختلف الفصائل، فقد فرضت عليها شيئاً من الوصاية، وسحبت منها قرارها الذاتي، وألزمتها في نهاية الأمر بالخضوع لها، ولأغراضها، ومراميها، فانعكس ذلك كله على العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية انعكاساً سيئاً [2] لتشكيله تحدياً للنظام الشرعي الأردني.

وفي عام 1970، بدأت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ في الأردن، وبلغ التصعيد ذروته في 6/ أيلول من العام نفسه عندما اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثلاث طائرات تجارية من أوروبا الغربية، اثنتين أمريكيتين، والثالثة سويسرية. وقد هبطت طائرتان منهما في مطار صحراوي بمنطقة الأزرق، شمال شرق عمان. أما الطائرة الثالثة، فقد تم تحويلها إلى مطار القاهرة. وبعد ثلاثة أيام، أي في يوم 9/ أيلول اختطفوا أيضاً طائرة ركاب بريطانية، وهبطوا بها في المطار الصحراوي ذاته. وفي يوم 12/ أيلول فجّروا الطائرات المخطوفة، مما شكّلت هذه العملية تحدياً سافراً لسيادة الدولة الأردنية [3].

---

(1)محمود الناطور: معركة الكرامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص 269.

(2) عبد السلام المجالي: بوابة الحقيقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2011، ص 150.

(3) سيد علي العدروس: الجيش العربي الأردني 1904 – 1979: تقويم وتحليل للعمليات العسكرية، لجنة النشر، عمان، 1983، ص 282.

وفي تلك الأجواء الملتهبة، أيّدت إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon الدعم لإجراءات الحكومة الأردنية المتخذة؛ لبسط سيادتها القانونية على أراضيها، وتقديم المساندة العسكرية لها، في حال ما إذا تدخلت القوات السورية، أو العراقية [1] لتثبيت المنظمات الفلسطينية في قواعدها، على الأراضي الأردنية. ويرجع الاهتمام الأمريكي بالوقوف إلى جانب الملك حسين في أزمته؛ باعتباره كان دوماً ينادي بالاعتدال، ومقاومته لتيارات التطرف، ويتجنب الشعارات المعادية للغرب. وبالتالي ستكون نتيجة سقوطه جعل الشرق الأوسط برمته متطرفاً، وفي المحصلة، فإنَّ إسرائيل لن تسمح للمنظمات الفلسطينية بإقامة قواعد لها على طول حدودها مع الأردن، مما سيؤدي بالتأكيد إلى حرب أخرى في الشرق الأوسط[2].

وفي صباح يوم 17/ أيلول 1970 شنَّ الجيش الأردني حملته العسكرية ضد الفدائيين، وسرعان ما تحقّقت المخاوف الأردنية، إذ عبرت الحدود الشمالية الأردنية قوة سورية مدرعة، واشتبكت مع قواته المسلحة. وفي مساء يوم 20/ أيلول أصبح الأردن في وضع بالغ الخطورة؛ لبقائه كدولة مستقلة ذات كيان، ذلك أنَّ الفرقة الثانية الأردنية اضطرت للتراجع، وتقدمت القوات السورية، وسيطرت على الطريق الحيوي بين مدينتي إربد، والمفرق. واتصلت بقوات الفدائيين، وجيش التحرير الفلسطيني.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، ناشد الملك حسين الولايات المتحدة، للقيام بضربات جوية، ضد تقدم القوات السورية، لكن تراجعت عن الوقوف إلى جانبه، لعدم جاهزية قواتها، للقيام بأيّة عملية عسكرية، فالأسطول السادس الأمريكي بعد حرب فيتنام كانت تعوزه الطائرات العمودية، لحمل قواته البحرية إلى المنطقة[3]. كما كان أيضاً حلفاء الولايات

---

(1) F. R. U. S ,1969–1976,Vol XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula 1969–1972,Document 246,Washington,September 16,1970.

(2) Henry Kissinger: White House Years, Little; Brown, Boston,1979,pp 596- 597.

(3) Peter Mangold: Superpower Intervention in the Middle East, Croom Helm, London,1978,p 108.

المتحدة غير متعاونين[1]. ولحل هذا الإشكال، أبلغت الخارجية الأمريكية، سفيرها لدى عمان دين براو Dean Brown التأكد من موقف الملك من عملية تدخل الجيش الإسرائيلي برياً داخل الأراضي الأردنية، باعتبار الكلمة الأخيرة بشأن نوعية التدخل يجب أن تعود له[2] لكنّ الملك لم يؤيد الاقتراح الأمريكي[3] وبدلاً من ذلك، قرّرَ الملك الاعتماد على موقف شعبه وجيشه، فشنّ في يوم 22/ أيلول هجوماً شاملاً ضد القوات البرية السورية، مما دفعها إلى الانسحاب لفقدانها أي غطاء جوي[4].

وفي أعقاب هذه الأحداث، طرح الملك حسين في يوم 15/ آذار 1972 مشروع المملكة العربية المتحدة، على المستوين الإقليمي والدولي؛ لإعادة ترتيب البيت الأردني ـ الفلسطيني، على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. وأبرز ما تناول هذا المشروع: أن تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» وتتكون هذه المملكة من قطرين: الأردن، وعاصمته عمّان، وفلسطين، وعاصمتها القدس. ورئيس الدولة هو الملك، وللمملكة قوات مسلحة واحدة. وتكون السلطة القضائية المركزية منوطة بمحكمة عليا مركزية. وتنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، ويتولى السلطة التنفيذية، والقضائية، والتشريعية، في كل قطر أشخاص من أبنائه [5].

وقد كان الهدف من طرح هذا المشروع، المحافظة على زمام المبادرة السياسية، فيما يخص القضية الفلسطينية، وعدم ترك المجال للآخرين لتقرير مصير الشعب الفلسطيني، والأرض الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967. كما أراد

---

(1) أشرف عتوم: العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1967-1973، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2014، ص 74.

(2) F. R. U. S,1969- 1976,Vol XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula ,Document 303,Washington, September 21 ,1970.

(3) F. R. U. S,1969- 1976,Vol XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula ,Document 304,Washington,September 21 ,1970.

(4)Mangold, Superpower Intervention,p109 .

(5) الدستور، عمّان، ع 1667، 16 / آذار/ 1972، ص 1.

الأردن من ذلك إيجاد حل سلمي مع إسرائيل، يقبله الفلسطينيون. ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فإنّ المشروع يساهم في دمج فلسطيني الأردن داخل النظام الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية، وسيعزز فرص النجاح لخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي أعلنت في آواخر عام 1972. ومن فوائد المشروع أيضاً، أنّه يساهم في تشكيل هوية الشخصية الفلسطينية، والمحافظة على العلاقات الأسرية بين الشعبين [1].

إلاّ أنّ منظمة التحرير الفلسطينية، رفضت ذلك المشروع؛ على أساس أنّ سلطة اتخاذ القرار بالشؤون الفلسطينية هي بيد الشعب الفلسطيني. كما قادت الحكومات العربية في مصر والعراق وليبيا وسوريا حملة إعلامية ضد الملك حسين، واتّهمت المشروع بأنّه نتاج أمريكي [2]. كما سارعت إسرائيل إلى إعلان معارضتها للمشروع؛ من منطلق أنّ الملك افترض تنظيم مستقبل منطقة تحت سيطرتها، قبل التفاوض على إعادتها، فإن كان يريد استعادة الضفة الغربية، فيجب عليه أن يتفاوض معها أولاً، ويتعرّف على شروطها[3].

أما فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من فكرة مشروع المملكة المتحدة، فقد تجنبت التعليق عليه[4] لتفادي ما وصف به المشروع من أنَّه مبادرة أمريكية[5]. ومن ثم تماشياً مع الرغبة الإسرائيلية المعارضة له. وبالتالي، اكتفت الولايات المتحدة فقط بتحديد موقفها من المشروع في ضوء أمرين رئيسيين، الأول: أنّه مسألة داخلية من اختصاص الأردن، والثاني: أنّه لن يوضع موضع التطبيق إلاّ بعد تسوية أزمة الشرق الأوسط[6]. وبذلك، سارت إدارة

(1) أحمد الخلايلة: الاستراتيجية الأردنية وارتباطاتها بالقضية الفلسطينية: جذورها ـ حاضرها ـ مستقبلها، (د. ن)، (د. م)، 1998،ص 328.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1975، ص 119-145.

(3)Shlaim, Lion of Jordan,p 346.

(4) عدنان أبو عودة: إشكاليات السلام في الشرق الأوسط: رؤية من الداخل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 25.

(5)Yehuda Lukacs: Israel, Jordan, and the Peace Process, Syracuse University Press, New York, 1997,p 122.

(6) الرأي، عمّان، ع 256، 30 / آذار/ 1972، ص1؛ إبراهيم الشرعة: مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972،دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 31 ،ع 1 ،2004،ص 167.

نيكسون بشكل أو بآخر على نهج إدارة الرئيس السابق جونسون، باعتباره لم يلتزم بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، لتحقيق تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل.

حرب تشرين الأول 1973

لقد أدّى فشل المساعي الدولية، في التوصل إلى تسوية سلمية، على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، بعد انتهاء حرب حزيران عام 1967، إلى إيجاد حالة من اللاحرب، واللاسلم، في منطقة الشرق الأوسط. وبذلك، حدّد الرئيس جمال عبد الناصر موعد دخول المعركة مع إسرائيل في ذلك الوقت بقوله: «بأنّنا لن نبدأ المعركة قبل أن نستعد لها، ولن نتأخر لحظة واحدة، بعد أن نستكمل استعداداتنا»[1].

ولكن على أثر وفاة الرئيس عبد الناصر في آواخر عام 1970، واختيار أنور السادات رئيساً للجمهورية المصرية، سعى في بادئ الأمر إلى إعطاء الولايات المتحدة مزيداً من الفرص؛ للتوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل، خاصة إذا ما استرضاها بالتضحية ببعض مظاهر الاستراتيجية الناصرية، كتخليه عن ارتباط مصر بالاتحاد السوفيتي، وعن النهج الاشتراكي. ويظهر ذلك عندما طلب من السوفيت ترحيل نحو عشرين ألفاً من خبرائهم عن مصر، فتمَّ له ذلك في عام 1972[2].

وفي هذا السياق، علّقت جيهان السادات في كتابها سيدة من مصر، بقولها: «لقد كانت رؤية أنور السادات عن مصر تختلف اختلافاً كبيراً عن رؤية عبد الناصر، كان أنور يريد تخفيف حدة الرقابة، وتشجيع الحوار السياسي، وبعكس عبد الناصر، كان أنور يريد أن يفتح أسواق مصر على أسواق الغرب المجزية، ولم يكن أنور يرغب في الاستمرار في حرب الاستنزاف ضد الإسرائيليين»[3] نظراً لضخامة التكلفة الاقتصادية التي أضحى ينوء بها كاهل الاقتصاد المصري.

(1) عبد الوهّاب الزنتاني: جمال عبد الناصر رجل العرب: من الميلاد إلى الرحيل، دار غريب، القاهرة، 2009، ص 366.

(2) حسن نافعه: مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 50.

(3) جيهان السادات: سيده من مصر، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1987، ص 298.

إلاّ أنّ الولايات المتحدة، علّقت جميع الأنشطة الديبلوماسية لتسوية الصراع؛ وذلك لتصورها بأنّ مأزق الشرق الأوسط يخدم مصالحها، وذلك من خلال إقناع حلفاء الاتحاد السوفيتي من الزعماء العرب، بأنّ السوفيت غير قادرين على مساعدتهم لتحرير أراضيهم المحتلة، مهما كانت مساعداته السياسية والعسكرية لهم. كما لم يكن لدى إسرائيل أي اهتمام حقيقي في التفاوض، حيث كان هدفها الإبقاء على وضع الحدود الراهن على جميع الجبهات، وعدم تقديم أيّة تنازلات من أجل السلام. ويكمن في أساس هذه السياسة الافتراض القائل بأنّ الوضع القائم يمكن أن يدوم إلى الأبد؛ لقدرتها العسكرية على ردع العرب من القيام بأية حرب، وقبلت الولايات المتحدة بهذا المنطق [1] مما جعل تلك العملية السلمية تأخذ اتجاه الطريق المسدود.

وبالنتيجة، توصل السادات إلى الاقتناع بأنّه لابدّ من خوض الحرب، وكان من الطبيعي أن يلتفت نحو سوريا، للتحالف معها ضد العدو المشترك، فقد كان عبد الناصر قد خاض حرب 1967 ابتداء من تحالفه مع سوريا، وبدا للسادات أنّه بدوره يستطيع الحرب بالتحالف معها في تحقيق هدف الدولتين في تحرير الأراضي العربية المحتلة، وذلك عن طريق توجيه ضربة عسكرية كبرى ضد إسرائيل، بقصد دفع المجتمع الدولي إلى التحرك لإيجاد تسوية سياسية، تكون لصالح الأطراف العربية [2].

ولا بدّ من الإشارة هنا، إلى أنّ التخطيط، والتحضير للهجوم العسكري بين القيادتين المصرية والسورية كان يجري بسرّية تامة، حيث لم يطلع السادات، والأسد، الملك حسين على مخططات شنّ الهجوم[3]. والسؤال المطروح هنا، لماذا استثني الأردن من المشاركة في الحرب؟. أو حتى إحاطتها بأيّ علم عن موعد الهجوم؟. على الرغم من أنّ جبهته هي من

(1) Asaf Siniver: The Yom Kippur War, Politics, Legacy, Diplomacy, Oxford University Press, New York, 2013, p 86.

(2) محمد فوزي: حرب أكتوبر عام 1973: دراسة ودروس، دار المستقبل العربي، بيروت، 1988، ص 13.

(3) عبد الله الثاني بن الحسين، ملك الأردن: فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر، دار الساقي، بيروت، 2011، ص 64.

أخطر الجبهات العربية، وأهمّها على الإطلاق، حيث أنّ فيها القدس والضفة الغربية، ومما لاشّك فيه، أنّها تعتبر من الناحية القومية، والعسكرية، أهم من سيناء، والجولان بكثير. ويبدو ذلك للأسباب التالية:

1. إنّ اشتراك الأردن في الحرب، سوف يطور الصراع إلى مدى أبعد بكثير، مما كان مخططاً له أصلاً؛ لأن عملية اقتحام الضفة الغربية سوف تنقل الخطر إلى قلب إسرائيل مباشرة، بزخم أسرع بكثير من المعارك في سيناء، أو الجولان. وبهذه الحالة، ربّما تنأى السياسة المرسومة عن أهدافها المحدودة[1] التي تتمثل في كسر حالة الجمود السياسي. فضلاً عن أنّ الأردن، إن تمكن من تحرير بعض المناطق المحتلة من الضفة الغربية، فإنّه لن يتنازل عنها لمنظمة التحرير الفلسطينية [2].
2. افتقار القوات الأردنية لمنظومة الدفاع الجوي، الأمر الذي لا يمكنها معه من صدّ أي هجوم إسرائيلي كارثي عليها، انطلاقاً من أقاليم نفوذها العسكري في جنوب سوريا، حيث أنَّ السلاح الجوي الأردني لا يتجاوز أكثر من سربين من الطائرات، وقواته البرية تفتقر للأسلحة الحديثة، مقارنه مع إسرائيل. لذلك توصل الأردن إلى أنَّ من الأفضل عدم اشتراكه في الحرب، وإنَّما يأتي واجبه بعد الحرب [3].

وعلى أي حال، تلقت غرفة العمليات في البيت الأبيض، يوم 6/ تشرين الأول 1973، بعد الساعة السادسة صباحاً بتوقيت واشنطن، برقية عاجلة من السفارة الأمريكية في تل أبيب، تؤكد فيها رئيسة الحكومة الإسرائيلية غولدا مائير Golda Meir بالدليل القاطع أخيراً بأنَّ مصر وسوريا تخططان للهجوم عند الساعة السادسة مساءً بتوقيت الشرق الأوسط ـ

---

(1) الشرع، حروبنا مع إسرائيل، ص 535.

(2) عبد المجيد الشناق: التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية ـ السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976، لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996، ص 440.

(3) د . ك . باليت: الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة: العودة إلى سيناء، ترجمة طلال الكيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1975، ص 100-101.

الثانية عشرة ظهراً بتوقيت واشنطن ـ في حين أنَّ إسرائيل لا تعتزم استباق التحرك العربي، وطلبت بأن تتجه الجهود الأمريكية إلى الحيلولة دون نشوب حرب[1].

وفي غضون الساعتين الأخيرتين قبل بدء الحرب، تولى وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر Henry Kissinger محاولة التوسط بين العرب وإسرائيل، فدعا الإسرائيليين إلى عدم القيام بعملية وقائية، وحثّ السوفيت على استخدام نفوذهم لمنع الحرب، واتّصل هاتفياً بالسفير المصري لدى الأمم المتحدة؛ لإبلاغه بما جاء في الرسالة الإسرائيلية، من أنَّ إسرائيل لن تلجأ إلى عملية وقائية[2].

كما أرسل كيسنجر في الوقت نفسه، رسالته إلى الملك حسين، محاولاً فيها طلب المساعدة، بتأمين ضبط النفس، والتدخل الفوري بدفع الرئيسين السادات والأسد لمنع أيِّ هجوم من هذا النوع. وأجابه الملك بقوله: «إنّه يقدر الروح التي كانت قد أرسلت الرسالة، ولكن للأسف كان ذلك بعد فوات الأوان»[3]. وعلى ما يبدو أنَّ جواب الملك كان معروفاً مسبقاً، ويؤكد ذلك كيسنجر في مذكراته بقوله: «بأنَّ أمله بتدخل الملك كان ضعيفاً؛ لأنّ الهجوم إذا كان متفقاً عليه، فلن تقبل أيّة دولة وضع حد له»[4].

كان اختيار توقيت الهجوم مناسباً جداً، إذ كان الإسرائيليون يحتفلون في ذلك اليوم بعيد الغفران، وهو أعظم أعيادهم، وبالتالي لم يكن في تحصيناتهم الأمامية إلاّ الحد الأدنى من القوات العسكرية، مما حقق نتائج مهمة على الجبهة العربية، إذ عبر الجيش المصري قناة السويس بالقوة، واستولى على المواقع المحصّنة في خط بارليف، وكبّد إسرائيل خسائر فادحة في القوات، والدبابات، والطائرات. وفي الوقت نفسه أيضاً، شنّ الجيش السوري

---

(1)F. R. U. S ,1969 –1976, Vol XXV, Arab – Israeli Crisis and War 1973, Document 97, Washington, undated.

(2) Henry Kissinger: Years of Upheaval ,Little, Brown,Boston,1982, p 454.

(3) F. R. U. S, 1969– 1976, Vol XXV, Arab – Israeli Crisis and War 1973, Document 102, Washington, October 6, 1973; Kissinger, Years of Upheaval, P 454.

(4) Kissinger, Years of Upheaval, P 454.

هجوماً مدرعاً عالي الفعالية على مرتفعات الجولان، مما أجبرها أيضاً على إخلاء مواقعها والانسحاب منها [1].

ولما تبين للولايات المتحدة، أنّ الجيش الإسرائيلي غير قادر على الصمود، هبّت لنجدته بجسر جوي، يحمل أحدث الدبابات، والطائرات، والصواريخ؛ للإبقاء على الميزان العسكري في صالحه. كما وساعدته الاستخبارات الأمريكية عن طريق أقمار التجسس الصناعية، في الكشف عن نقاط الضعف على جبهات القتال، الأمر الذي ساهم في تغلّب الجيش الإسرائيلي على عنصر المفاجأة، حيث أسرع على توجيه هجوماً مضاداً كبيراً على الجبهة السورية، واستعاد معظم الأراضي التي فقدها خلال الأيام الثلاثة الأولى من القتال[2].

وفي تلك الفترة الحرجة، ناشد السادات، الملك حسين بضرورة اشتراك بلاده في القتال، وذلك بفتح جبهته الغربية مع إسرائيل على امتداد نهر الأردن، مشيراً إلى أنَّ مصير العالم العربي يتوقف على قراره [3]. كما أبلغ في الوقت نفسه، القائم بأعمال السفارة السوفيتية في عمّان، الحكومة الأردنية بأنّه حانَ الوقت على جميع الدول العربية أن تدخل في القتال الآن[4].

وفي ظل هذه التطورات، حذَّرت إسرائيل في الوقت نفسه الحكومة الأردنية من التورط في الحرب، بواسطة السفير براون بتوجيه تهديد إلى الملك حسين، وفيه»بأنّ إسرائيل ستسحق الأردن إذا اشتركت في الحرب»[5]. وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ هذا التحذير كان ضرورياً حسب التصور الإسرائيلي؛ لأنها خاطرت، ونقلت الفرقة التي كانت تعمل على الحدود

---

(1) يوسف كعوش: حرب رمضان وتحطيم الأسطورة،ط1، (د. ن) ،عمان، 1974، ص 72-75.

(2) Siniver, The Yom Kippur War, p 76.

(3)F. R. U. S , 1969- 1976, Vol XXV, Arab – Israeli Crisis and War 1973, Document 150, Amman, October 10, 1973

(4) F. R. U. S,1969- 1976,Vol XXV, Arab – Israeli Crisis and War 1973,Document 135, Washington, October 9,1973

(5) F. R. U. S , 1969- 1976, Vol XXV, Arab – Israeli Crisis and War 1973, Document 150, Amman, October 10, 1973 .

الأردنية من الجبهة الاستراتيجية الوسطى، إلى الجبهة الشمالية؛ لتوجيه ضربة قوية لسوريا، مما يثني الملك عن الدخول الى الحرب[1] بفتح جبهة ثالثة.

لقد حتمت تطورات تلك الحرب منذ بدايتها على الأردن إلى اتخاذ اجراءات سريعة. ويشير إلى ذلك الملك حسين قائلاً: «كنّا نقدر إمكانية إقدام إسرائيل على محاولة لتغيير مواقعها على الأرض لصالحها مرة ثانية. وفي ضوء ذلك أعلنّا على الفور التعبئة في الأردن على كافة المستويات، لتفويت أيّة فرصة لاحتمال قيام إسرائيل بعملية اختراق الجبهة الشمالية، التي قد يتعرض نجاحها للخطر ليس الأردن فحسب، بل سوريا الشقيقة»[2]

وفي ذلك الوضع الخطير، لم يكن الأردن في صورة الإعداد للعملية العسكرية، وترتيبها، وتوقيتها. مما أفقده لفرصة الإفادة من عامل المباغتة، فضلاً عما يعانيه من بعض النواقص العسكرية الأساسية، خاصة في مجال الدفاع الجوي [3]. وللخروج من هذا المأزق، قرّر الملك القيام باتخاذ خطوة فعلية، تتمثل في إرسال قوة أردنية مدرعة، إلى الجولان السوري؛ لكي يتجنب مساراً أكثر خطورة، وهو فتح جبهة ثالثة بمهاجمة إسرائيل على طول نهر الأردن [4].

ولتجنب تصعيد الأحداث، دعا كيسنجر الملك حسين بتأجيل قراره لدخول القتال، لأطول فترة ممكنة، على الأقل من(48ـ 36) ساعة أخرى، متأملاً أن تؤدي جهوده المبذولة، من خلال قنواته الديبلوماسية لإنهاء القتال[5]. وعلى ما يبدو، أنّ الملك حسين حتى تلك اللحظة، كان يشعر بأنّ الولايات المتحدة في موقف جيد، يسمح لها بالتوصل إلى إيقاف

---

(1) موشيه زاك: الحسين والسلام: العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية، دار الجليل، عمان،2000، ص 276-277.

(2) الحسين بن طلال: خمسة وعشرون عاما من التاريخ 1952-1977، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية ج3، مطاوع، عمان، 1977، ص 425. وسيشار إليه فيما بعد، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين.

(3) مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 483-484.

(4) F. R. U. S ,1969- 1976,Vol XXV, Arab _ Israeli Crisis and War 1973,Document 147, Washington ,October 10,1973.

(5) F. R. U. S ,1969- 1976,Vol XXV, Arab_ Israeli Crisis and War 1973,Document 150, Amman, October 10,1973.

الحرب المشتعلة، مما دفعه إلى الاستجابة لذلك، بشرط أن لا ينهار النظام السوري، وإلاّ سوف يدخل هذه الحرب [1]. وعلّق كيسنجر على ذلك بقوله: «لقد كان الملك حسين حكيماً، ولم يستجب للمطالب العربية، والسوفيتية، واتّبع توصيتي، وهذا برهن عن حكمته كرجل دولة»[2].

وفي تقديري، أنَّ استجابة الملك له، لم يكن يسعى للمحافظة على استمرارية العلاقات الأردنية ـ الأمريكية، بقدر ما كان يسعى إلى تفادي جر بلاده إلى الحرب، وحمايتها، والحفاظ عليها مستقرة وآمنة، فالقوة لا العواطف هي التي يعتد بها، في مثل هذه الظروف. وما يؤكد ذلك، تصريح الملك حسين خلال لقائه رجال الصحافة الأجنبية في الديوان الملكي الهاشمي في 17/ تشرين الأول 1973» بقوله: «وإنّني شخصياً، ومنذ حزيران 1967 وربما قبل ذلك، كنت أؤكد باستمرار وفي كل مكان ذهبت إليه في هذا العالم، على أنّه ما لم يتم التوصل إلى حل مشرّف، وعادل، لمأساة فلسطين، فإنّ الخطر الكبير سيبقى كامناً. ذلك الخطر الذي لا يهدد جميع أبناء هذه المنطقة من العالم فحسب، بل يمتد تهديده إلى العالم بأسره». ويضيف الملك قائلاً: «وإنّني أؤمن بأنّ ما جرى من تطورات في الماضي القريب، تقع مسؤوليتها على عاتق الإسرائيليين؛ وذلك بسبب سياساتهم المتصلبة والمتعجرفة، فإسرائيل اختارت أن تتبنى سياسة توسعية، تغلفها بما تسمية الحصول على حدود آمنة، يمكن المحافظة عليها. وإنّني اعتقد أنّ على العالم في هذا الظرف أن يقدر مواقفه، ومسؤولياته، ومدى تورطه، وما يتعرض إليه الآن من مخاطر »[3].

لقد تضمّنت مساعي كيسنجر في جس نبض الحكومتين المصرية، والإسرائيلية حول إمكانية وقف إطلاق النار، في المكان الذي تم التوصل إليه، ولكن رفضت الحكومة الإسرائيلية ربط وقف إطلاق النار بالعودة للوضع القائم سابقاً. وكذلك جاء رد الفعل

---

(1)F. R. U. S ,1969 −1976,Vol XXV, Arab ـ Israeli Crisis and War 1973,Document 155, Amman, October 11,1973.

(2) Kissinger, Years of Upheaval, p 500.

(3) مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 423 ـ 426.

المصري بنفس المستوى، ومؤداه أنَّ أي وقف لإطلاق النار ينبغي أن يرتبط مباشرة بخطة محددة، للانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967[1].

ومع ضعف الفرصة في التوصل إلى حل، أرسل الملك حسين رسالته إلى كيسنجر في 13/ تشرين الأول 1973، يبلغه فيها «إنَّ مهلة الثماني والأربعين ساعة التي كان قد طلبها منه بإرجاء اتخاذ أي قرار قد انتهت»[2]. واستناداً لذلك، أصدرت القيادة العسكرية الأردنية أوامرها في اليوم نفسه، للواء المدرع 40 بالتحرك إلى جبهة الجولان [3] مما قوبل ذلك بأسف عميق في واشنطن؛ باعتباره سوف يوسّع نطاق الحرب، ويطيل من أمدها [4].

كما دخلت دائرة الحرب مرحلة جديدة وخطيرة، في يوم 17/ تشرين الأول، عندما اتخذت الدول العربية النفطية قراراً بتخفيض إنتاج دولهم من النفط، بمعدل 5 ٪ كل شهر، بل أنّ السعودية خفضّت إنتاجها مباشرة، بنسبة ٪10. وأوقفت التصدير كلياً إلى الولايات المتحدة، وبجانب قرار خفض إنتاجها، قرّرت أيضاً رفع سعر البرميل 70 ٪، أي من 3 دولارات إلى 5 دولارات للبرميل الواحد، مما أحدث هذا القرار هزّه عنيفة في الدول الصناعية الأوروبية [5].

وفي ضوء تلك الأحوال، توجه كيسنجر في 20/ تشرين الأول إلى موسكو، بناءً على دعوة عاجلة من الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev للعمل على إيقاف

---

(1)William B. Quandt: Peace Process: American Diplomacy and the Arab– Israeli Conflict since 1967, Brookings Institution Press, Washington D. C, 2005,p 110.

(2) F. R. U. S ,1969– 1976,Vol XXV, Arab – Israeli Crisis and War 1973,Document 171, Amman, ,October 13,1973; Kissinger, Years of Upheaval,P 569.

(3) العدروس، الجيش العربي الأردني، ص 306.

(4) جريدة النهار: حرب 6 تشرين: ملف النهار، شركة النهار للخدمات الصحفية، بيروت ،1973 ، ص 52.

(5) محمد حلة: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية 1918 – 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2014، ص 451.

الحرب المشتعلة، وفي يوم 22/ تشرين الأول، أصدرَ مجلس الأمن الدولي قراره الشهير رقم 338، وقد تضمن القرار ما يلي:

أولاً: يطالب مجلس الأمن الدولي كل الأطراف في المعارك الحالية بوقف إطلاق النار، ووضع حد عاجل للنشاط العسكري في ظرف اثنتي عشرة ساعة، على الأكثر، بعد إصدار هذا القرار، وعند المواقع التي تحتلها حالياً.

ثانياً: يطالب مجلس الأمن الأطراف المعنية بالبدء فوراً بعد وقف إطلاق النار في تطبيق القرار رقم 242، لعام 1967 وبكل بنوده.

ثالثاً: يقرّر أن تجري على الفور مفاوضات بين الأطراف المعنية، وتحت الإشراف المناسب؛ من أجل إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وبناء على ذلك، أعلنت الحكومة الأردنية موافقتها على القرار، وكذلك كل من مصر وسوريا وإسرائيل فور صدوره [1].

مؤتمر جنيف للسلام كانون الأول 1973

لقد شهدت الفترة التي أعقبت حرب تشرين الأول عام 1973، مشاركة أمريكية لم يسبق لها مثيل في البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، حيث لم يكن في وسعها أن تظهر في أعين العرب معدومة الحساسية، لاحتلال إسرائيل أراضيهم، فضلاً عن العلاقة المتبادلة بين النفط العربي، والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية للغرب الصناعي، في استقرار الشرق الأوسط، وتزايد حدة بؤرة المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العالم الثالث [2].

---

(1) F. R. U. S,1969– 1976,Vol XXV, Arab - Israeli Crisis and War,1973,Document 233, Amman ,October 22,1973.

(2) سايروس فانس: مذكرات سايروس فانس: خيارات صعبة، المركز العربي للمعلومات، بيروت، 1984، ص 6.

وعلى الرغم من أنّ الرئيس نيكسون كان حريصاً على أن تقوم بلاده بدور إيجابي في حل الصراع، وإرساء أسس السلام في المنطقة، إلاّ أنّه كان يزداد انشغالاً بقيادة التأييد الداخلي له، التي أخذت تتهاوى مع استمرار فضيحة «ووترغيت» Watergate Scandal [1] مما أتاح لـكيسنجر حرية غير عادية لرسم تفاصيل الديبلوماسية الأمريكية الجديدة، في منطقة الشرق الأوسط، كصانع للسلام. وفي الوقت نفسه، كان يلجأ لنيكسون لإضفاء السلطة الشرعية عند الضرورة، ويحيطه علماً بكل مرحلة، ويتجاهل توجيهاته أحياناً أخرى[2].

وهنا، لابدّ من الإشارة، إلى أنّ كيسنجر كان يدرك أنّ الجميع يتطلعون إلى بلاده؛ لما لها ما يكفي من النفوذ والمداخل إلى أطراف الصراع، حيث كان الإسرائيليون الذين زادت عزلتهم الدولية أكثر من أي وقت مضى في موقف محرج، لاعتمادهم الشديد على واشنطن في السلاح، والمساعدات الاقتصادية، والتأييد الديبلوماسي. كما كان العرب يدركون أنّ السوفيت قادرون على توريد السلاح، في حين أنّ الولايات المتحدة هي القادرة على الضغط على إسرائيل لتحقيق تنازلات تتعلق بالأرض [3] وهو ما يعجز الاتحاد السوفيتي عن القيام به، وهو بالتالي لا يمثل الورقة الرابحة الرئيسية للسلام في المنطقة. كما أنّ الدول المحافظة، مثل السعودية، ودول الخليج، والزعماء العرب المعتدلين: مثل الرئيس المصري أنور السادات، والملك حسين، كانوا يشاطرون الولايات المتحدة قلقها من الراديكالية العربية،

---

(1) فضيحة ووترغيت : هي فضيحة سياسية أمريكية كبرى، نتجت عن قيام الحزب الجمهوري بالتجسس على الحزب الديمقراطي المنافس له، في مبنى «ووترغيت» مقر اللجنة القومية للحزب الديمقراطي، في واشنطن عام 1972،إبان الحملة الانتخابية للرئيس نيكسون، وانكشاف أمر هذه المحاولة، وعلى إثر ذلك استقال الرئيس نيكسون في آب 1974. للمزيد حول هذا الموضوع. أنظر:

Leon Friedman, Willian F. Levant rosser: Watergate And Afterward, The Legacy of Richard M. Nixon, Greenwood Press, London, 1992, p 1.

(2) Quandt, Peace Process, p 130.

(3)F. R. U. S, 1969- 1976,Vol XXVI, Arab- Israeli Dispute, 19741976-, Document 31, Washington, March 8,1974.

التي تتغذى على المواجهة العربية ـ الإسرائيلية، والتي يمكن أن توفر قاعدة لتوسيع النفوذ السوفيتي في المنطقة [1].

ووفق هذا التصور الأمريكي، بدأ كيسنجر في يوم 5/ تشرين الثاني 1973 رحلته إلى الشرق الأوسط؛ للتحضير لمؤتمر دولي متعدد الأطراف، تكون قيمته الرئيسية هي إضفاء المشروعية على عملية التسوية بين الدول المتصارعة، دون أن تضعف الولايات المتحدة التزامها الأساسي بوجود إسرائيل. وفي نهاية جولته الأخيرة في عواصم المنطقة، وصل إلى عمّان في 8 / تشرين الثاني، وخلال لقاء الملك حسين به، حدّد موقفه بوضوح تام، وهو أنّ الأردن أكثر بلد عربي انخراطاً في الصراع من ناحيتي الأراضي والسكان، وأنّ من واجبه استعادة الضفة الغربية، مع تغييرات طفيفة على أساس من المنفعة المتبادلة، وأنّ الأردن لا يستطيع التخلي عن الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس[2]. كما كاشف الملك حسين كيسنجر أيضاً، على بعض القيود التي قد بدأ يفرضها عليه الزعماء العرب، الذين شرعوا يسعون إلى منح منظمة التحرير الفلسطينية حق إقامة دولة مستقلة على حسابه في الضفة الغربية[3].

أبدى كيسنجر تشككه للملك، في إمكانية قيام بلاده بدور فعّال لكي يستعيد الأردن سيادته على أراضيه المحتلة في حرب حزيران 1967[4]باعتبارها لا تستطيع أن تحدد السياسة الخارجية لأيّة دولة، باعتبارها ملتزمة بعملية، وليس بما ستسفر عنه من نتائج، أي بمعنى أنّ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تسعى إلى تجنب ربط الخطوات الدبلوماسية الأولية، بطبيعة اتفاقية السلام النهائية؛ حتى لا يرتفع بآمال الأردن إلى مستوى غير عادي. وفي المقابل، كان كيسنجر في الوقت نفسه، يستهدف طمأنة إسرائيل، بأنّه لن يجري فرض تسوية

---

(1) فانس، مذكرات، ص 7.

(2) الرأي، عمان، ع 823، 9 / تشرين الثاني 1973، ص 1؛ Kissinger, Years of Upheaval ,p 655.

(3) F. R. U. S, 1969 –1976,Vol XXV, Arab – Israeli Crisis and War, 1973, Document 331, En Route, November 9, 1973.

(4) موسى،تاريخ الأردن، ج2، ص 414 .

سلمية على غير إرادتها. ولحل هذا الإشكال، دعا كيسنجر، الملك حسين للمشاركة في مؤتمر جنيف كعضو مؤسس؛ ليكون له دور أساسي، يسمح له بالتحدث باسم الفلسطينيين [1] مما يبقي خيار الحل متوافراً لتحقيق مساعيه، وخططه.

وبعد نقاش قصير، قبل الملك حسين فكرة كيسنجر بكل سرور[2] على الفور، على أساس أنّ الدعوة لحضور المؤتمر تستند إلى القرارين 242 و338[3] اللذين أصبحا حجري الزاوية في السياسة الخارجية. كما أنّ السياسة الأردنية في تلك الفترة بالذات تقول: بما أنّه لا يوجد على المسرح بديل عربي يتوفر له ما يتوافر للأردن من عوامل الشرعية، والتأييد الدولي، فإنّ من الخطأ تعطيل هذه الميزة الكبيرة، انتظاراً لبدائل أخرى، لم تبرز بعد على الساحة الدولية[4]. لذلك كان على الملك حسين أن يتمسك بكل خطوة، وكل اقتراح يساعد على التقدم إلى الأمام بشكل يخدم مصالح بلاده.

وفي يوم 21 / كانون الأول 1973 افتتح مؤتمر السلام في جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة رسمياً، والدعم المشترك من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي كرئيسين مشاركين بالمؤتمر، بحضور كل من الأردن، ومصر، وإسرائيل. أما سوريا فرفضت الحضور؛ لأن الأساس لم يتحدد بعد، وهو فصل القوات على جبهات القتال، قبل بدء المؤتمر [5] علاوة على غضبها من خداع السادات بإيقافه حرب 1973 منفرداً. أما فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإنّها لم تُدعَ للمشاركة؛ بسبب رفض إسرائيل لذلك [6].

(1) الدستور، عمان، ع 2260 ، 9/ تشرين الثاني 1973،ص 1؛ Kissinger, Years of Upheaval, p 656.

(2) Kenneth W. Stein: Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin and The Quest For Arab–Israel Peace, Routledge, New York, 1999, p 123.

(3)F. R. U. S, 1969 –1976,Vol XXV, Arab – Israeli Crisis and War, 1973, Document 330, En Route, November 9,1973 الرأي، عمان، ع 842، 28 / تشرين الثاني 1973،ص 1

(4) موسى،تاريخ الأردن، ج 2، ص 413.

(5)F. R. U. S, 1969 –1976, Vol XXVL, Arab – Israeli Dispute , 1974– 1976, Document 1 , Washington ,January 6 , 1974.

(6) ياسين السيد وآخرون: صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق، مراجعة علي محافظة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 1999، ص137.

وتعود أهمية هذا المؤتمر، إلى أنّه يعد المؤتمر الأول الذي يجلس فيه العرب والإسرائيليون منذ عام 1948 لعقد مفاوضات مباشرة، وعلنية. ولقد مهّدت هذه الخطوة الطريق لبدء الجهد السياسي، والديبلوماسي المكثف، الذي عرف فيما بعد بمسيرة السلام العربية ـ الإسرائيلية[1].

وخلال الاجتماع، ترأس الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايمKurt Waldheim جلسة افتتاح المؤتمر، تحت إشراف كيسنجر[2] وتنظيمه[3] للتحكم في مسار العملية؛ لكي تتلاءم مع أجندته، والتي تهدف إلى تحجيم دور الأمم المتحدة، في إصدار قرارات تجد إسرائيل نفسها تحت ضغط الالتزام بتنفيذها.

ومنذ بداية المؤتمر أعماله، ظهرت بوضوح المفارقات السياسية بين الموقفين الأردني والأمريكي، بشكل عميق، وخصوصاً عندما شدّد رئيس الوزراء الأردني آنذاك، زيد الرفاعي في كلمته في جلسة الافتتاح، تمسكه بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، منذ عام 1967، وفي مقدمتها القدس، وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وكذلك إتاحة الفرصة للاجئين الفلسطينيين في ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم. كما شدّد الرفاعي، على أنّ موقف الأردن من مناقشات هذا المؤتمر هو التسوية الشاملة للمشكلة، وللقضايا المتصلة بها، مؤكداً أنّ الأردن ليس مستعداً للتوصل إلى أيّة تسوية جزئية، فيما يتعلق بالأمور التي تشكل مصلحة مشتركة مع الدول العربية [4].

وفي مقابل ذلك، لم تحظَ مشاركة الأردن في العملية السلمية بالقدر الأكبر من استراتيجية

---

(1) سعد الدين إبراهيم: كيسنجر وصراع الشرق الأوسط، دار الطليعة، بيروت،1975، ص 110.

(2) غازي ربابعة: المؤتمر الدولي للسلام، دار عمار، عمان،1990، ص 16.

(3) Marvin Kalb: Kissinger, Brown, Boston,1975,p 597.

(4) الدستور، عمان، ع 2303، 22/ كانون الأول/ 1973، ص1و6؛The New York Times, Washington, No 42336, 22/ 12/ 1973, p 9.

كيسنجر فقد كرّس دبلوماسيته العليا على فصل القوات العسكرية[1] على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية[2] أولاً. ومن هنا نستنتج، بأنّ دبلوماسيية الخطوةـ خطوة الكيسنجرية، تمثل نهجاً لتحقيق التهدئة، أكثر من كونها طريقاً للتسوية الشاملة للصراع. وبذلك لم تُبنَ على أسس، وقواعد متينة، ولا تصلح للتعامل مع قضية مصيرية لا تحتمل التجزئة، وإنّما تزرع بذور الشك والريبة والنفور[3] بين الدول العربية. وهذا ما دفع الرفاعي، بالدعوة إلى تطبيق قرار فصل القوات على الجبهة الأردنية، مثلما يطبق على الجبهات الأخرى، انطلاقاً من موافقة الحكومة الأردنية على قراري الأمم المتحدة 242 و338[4]. ولمواجهة ذلك، ردّ كيسنجر قائلاً: «بأنّ سلاماً شاملاً لا يمكن تحقيقه على الفور، إلاّ بعد سلسلة من الخطوات»[5].

وبذلك، لم تكن مسألة مشاركة الأردن في مؤتمر جنيف يمكن تسويقها في هذه المرحلة، حسب تصور كيسنجر حيث كان يريد أن يمنع مستقبلياً أي احتمال لتجدد شنّ الهجوم على إسرائيل، انطلاقاً من جبهتين عربيتين، أو أكثر[6] مما يضعف خيار الحرب أمام الدول العربية من ناحية، ويطلق يد إسرائيل في التعامل مع الدول العربية، بعد تحييد مصر من ناحية

---

(1) فصل القوات: هو أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الخلف عبر الاتفاق، ولا يعني ذلك انسحاب القوات العربية؛ لأنها تتركز على ترابها الوطني، وسيتبع ذلك وجود عربي في الأماكن التي تنسحب منها إسرائيل، ولا مانع من وجود قوات دولية، وهذا الفصل يجب أن يرتبط بمبدأ الانسحاب الكامل، وإلاّ سيجمد الوضع عند مواقع معينة. انظر: معين الطاهر(معد): يوميات أبو عودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عمان،2017، ص 134.

(2) الدستور،عمان، ع 2303، 22/ كانون الأول 1973، ص1 و 6.

(3)حازم نسيبه: نحن والعالم، دار الشعب، عمان، 1984، ص 282.

(4) الدستور،عمان،ع 2304، 23/ كانون الأول 1973، ص1.

(5)Bassan Tibi: Conflict and War in the Middle East: From interstate War to New Security, Translated by Clare Krojzl, translated from German to English, Palgrave Macmillan UK,London, ,1998, P 127.

(6)فاروق الشرع: الرواية المفقودة: مذكرات وشهادات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2015، ص 158.

ثالثة[1]. كما كان يدرك، أنّ سيناء ليست جزءاً من أراضي إسرائيل، مما يدفعها إلى التخلي جزئياً عنها، من دون مواجهة صعوبات مع المتشددين اليهود، في حين أنّ القدس الشرقية والضفة الغربية جزء أساسي من أرض إسرائيل، فضلاً عن إضعاف التأثير السوفيتي داخل الحكومة المصرية[2]واستبداله بالنفوذ الأمريكي.

وفي نهاية المطاف، استمرّ مؤتمر جنيف يومين فقط، عقد خلالها ثلاث جلسات، واقتصرت نتائجه على عقد اتفاقية سلمية لفصل القوات على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، والتي جرى توقيعها في 18 / كانون الثاني 1974، وهو ما عرف باسم «اتفاقية فك الاشتباك الأولى» والتي نصت على انسحاب القوات الإسرائيلية من غرب قناة السويس، إلى مسافة عشرة كيلو مترات إلى الشرق منها [3].

وفي ضوء هذه النتائج، توصل الملك حسين إلى أنّ مؤتمر جنيف لم يزد عن كونه خدعة؛ لإضفاء الشرعية، وتمهيد الطريق أمام اتفاق منفصل بين مصر وإسرائيل[4] محدد بصورة مسبقة [5]. لذلك لم يكن هذا المؤتمر مكتمل المقومات، ليطرح القضية بكل جوانبها، واتخاذ القرار حولها، كما لم يكن للمؤتمر جدول أعمال، ونظام للعمل، كما لم يعرف كيف تقدم الاقتراحات فيه، وكيف يتقرر قبولها[6]. وما يؤكد صحة هذا الاستنتاج بيتر رودمان Peter Rodman أحد المسؤولين الأمريكيين الذين رافقوا كيسنجر إلى مؤتمر جنيف، خلال لقائه مع الرفاعي في عام 1988، بقوله: «إنّ هدف مؤتمر جنيف كان محدوداً، اتفاق على فصل

(1)هلال الدين، أمريكا والوحدة العربية، ص 195-196.

(2)Roland Dallas :King Hussein: A Life on the Edge, Profile Books, London,1998,p155.

(3) هلال الدين، أمريكا والوحدة العربية، ص 195-196.

(4) Shlaim, Lion of Jordan, p 373; Madiha Al Madfai: Jordan: the United States and The Middle East Peace Process 1974– 1991,Cambridge University Press, Cambridge,1993, p 15.

(5)فايز الطراونة: الدبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية (من واشنطن إلى وادي عربة) ،بحث وإشراف محمد المصالحة، مركز الدراسات البرلمانية، عمان، 2005، ص 65 ؛ Stein, Heroic Diplomacy, p 128

(6) مجموعة خطب جلالة الملك الحسين،ص 485.

القوات بين مصر وإسرائيل. وأعلن أنّ اتفاقاً سرياً تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة، وإسرائيل، ومصر، قبل انعقاد المؤتمر»[1].

بعد نجاح دبلوماسية كيسنجر في مراحلها الأولى، في فتح ثغرة كبيرة في جدار الرفض العربي، توجّه في 19/ كانون الثاني 1974 إلى الأردن مباشرة، قبل عودته إلى واشنطن، بناءً على دعوة الملك حسين، على أمل التوصل إلى حل للمشاكل التي عجز مؤتمر جنيف عن حلها. وخلال اللقاء عرض عليه الملك خطته الأولية لفصل القوات على الجبهة الأردنية، بشكل مشابه للنهج نفسه، الذي سار على إجرائه على الجبهة المصرية[2] مما يشكل اختباراً عملياً لمدى جديته في تطبيق القرار 242 على كافة الجهات، كما أكدّ في خطابه في مؤتمر السلام في جنيف، في كانون الأول 1973، فإذا لم يتفّهم صعوبة موقف الملك، فإنّ مستقبل دوره كصانع للسلام سوف يتعرض لانعدام الثقة.

كانت النقطة الرئيسية التي قامت عليها فكرة الملك حسين، هي سحب الجانبين الأردني والإسرائيلي قواتهما العسكرية مسافة ثمانية كيلو مترات، من النهر إلى مرتفعات جبال وادي الأردن، وعلى أن تبقى المناطق التي تنسحب منها إسرائيل منزوعة السلاح، وتقام إدارة مدنية أردنية في المنطقة التي تجلو منها إسرائيل، وخاصة في مدينة أريحا[3] ذات السكان العرب الخالصين، والقريبة من نهر الأردن.

أدّعى كيسنجر أنّه متعاطف مع الاقتراح الأردني، بقوله: «إذا لم يتخذ الإسرائيليون ترتيبات من نوع ما مع الملك في الضفة الغربية خلال ستة أشهر، فسوف يصبح ياسر عرفات ـ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ـ معترفاً به دولياً». ويضيف قائلاً: «لو كنت مستشاراً للحكومة الإسرائيلية، لدفعت رئيس الوزراء للتفاوض مع الملك، لكن ليس لي أيّة مصلحة

---

(1) Shlaim, Lion of Jordan, p 373; Al Madfai, Jordan, p 15.

(2) James Lunt: Hussein of Jordan: a Political biography, Macmillan , London, 1989,p 173; Lukacs, Israel, Jordan, p 127 .

(3) The New York Times, Washington ,No 42364, 191974 /1 /,P 65; Kissinger, Years of Upheaval, p 848.

لدفع إسرائيل للتفاوض مع الأردن»[1]في هذا التوقيت؛ حتى تتم معالجة الأوضاع على الجبهة السورية في الدرجة الأولى، بقصد إضعاف النفوذ السوفيتي فيها[2].

وفي المحصلة، أبلغ كيسنجر، الملك أنّ إسرائيل تعارض فكرة الانسحاب بعيداً عن نهر الأردن، باعتباره يتعارض مع مشروع وزير الخارجية الإسرائيلي إيغال آلون Yigal Allon الذي يهدف إلى بقاء قوات إسرائيلية ومستوطنات عسكرية على طول نهر الأردن، كما يتعارض مع موقف الحزب الديني في الحكومة الإسرائيلية، المعارض لأي انسحاب من الضفة الغربية. لكنّها تفضل السماح للملك بتولي المسؤولية الإدارية تدريجياً في الضفة الغربية، وهو ما يرفضه أشد الرفض[3] لاستمرارية بقاء الحكم المباشر للمناطق الأردنية المحتلة بيد إسرائيل، وهو شرط يراه مستحيلاً عملياً باعتباره يمس سيادته.

وعلّق محمود رياض، أمين عام جامعة الدول العربية(1979ـ 1972) على ذلك بقوله: «لقد كان كيسنجر في أيلول 1970 يعلن أنّه يقف إلى جانب الأردن، باعتباره دولة صديقة، وذلك عندما اختلف مع دولة عربية أخرى هي سوريا، ومع المقاومة الفلسطينية، بل وصل الأمر حينها إلى حد أن هدّدت الولايات المتحدة باستخدام قواتها ضد سوريا. ولكن الآن عندما اختلف الأردن مع إسرائيل وقف كيسنجر ببساطة إلى جانبها، ورفض أن يؤيّد الأردن في سعيه لاسترداد عشرة كيلو مترات فقط، من الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل[4] مع أن «ميثاق الأمم المتحدة ينص أنّه لا يحق لدولة الاستيلاء على أراضي دولة أخرى بقوة السلاح، وهذا المبدأ يكرره قرار مجلس الأمن رقم 242، وهو يدعو إسرائيل للانسحاب من

---

(1) F. R. U. S, 1969– 1976,Vol XXVI, Arab– Israeli Dispute, 1974– 1976, Document 23, Washington, February 8,1974.

(2) Lukacs, Israel, Jordan,p 128; Nadav Safran: Israel The Embattled Ally, Belknap Press, Cambridge, 1981, P 536 .

(3) William B. Quandt: Decade of decisions : American policy toward Arab – Israeli conflict 1967– 1976,University of California press, Berkeley,1977, p 230.

(4) محمود رياض: مذكرات محمود رياض (1948 ـ 1978) البحث عن السلام والصّراع في الشرق الأوسط، دار المستقبل العربي،القاهرة،1985، ص 508.

أراضي مصر، وسوريا، والأردن، التي استولت عليها بالقوة عام 1967»[1] لأن إسرائيل لا تريد ذلك. وهكذا ضاعت فرصة أخرى للسلام، بسبب تعنت إسرائيل، وأطماعها، ومساندة الولايات المتحدة لها.

وفي ظل هذه المعطيات، انكب كيسنجر ثانية على دبلوماسيته المكوكية، وبعد مداولات كثيرة، عقدت اتفاقية بين سوريا وإسرائيل في 31/ أيار 1974، لفصل القوات في جنيف، بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة، وعن الأمم المتحدة. وأبرز ما نص عليه الاتفاق: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في عام 1973، وتعهد الطرفان بوقف إطلاق النار، وإيقاف العمليات المعادية ضد الطرف الآخر، وتعيين منطقة فاصلة بين القوات السورية والإسرائيلية، ترابط فيها قوات تابعة لهيئة الأمم المتحدة [2].

وإزاء هذا الإنجاز الأمريكي، سارع الرئيس نيكسون على الفور إلى زيارة منطقة الشرق الأوسط؛ للمشاركة في خطوة أخرى نحو اتفاقية سلام أكثر شمولاً في المنطقة، على الرغم من أنّ نفوذه في بلاده قد أخذ يتقلص ويذوي[3] بشكل كبير. وأثناء توقفه في إسرائيل، في يوم 17/ حزيران 1974، أي بعد أسبوعين من تولي حكومة اسحق رابين Yitzhak Rabin مسؤوليتها، طالبها بإلحاح أن تتبع اتفاقيتي فصل القوات مع مصر، وسوريا، باتفاقية مماثلة مع الأردن [4] كعنصر مكمل لجهود الديبلوماسية في المنطقة.

ولدى عودته إلى واشنطن، وافق نيكسون في آخر يوم من السنة المالية على إعفاء إسرائيل من سداد 500 مليون دولار، من حساب شراء السلاح؛ كحافز، توقعاً للمفاوضات المرتقبة

---

(1) مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 456.

(2) عدنان الملوحي: وعادت القنيطرة: أسرار المعارك التاريخية فوق جبل الشيخ والهضبة، دار احياء العلوم، بيروت، 1974، ص 128.

(3) فيليب روندو: الشرق الأوسط في سعيه للسلام، ترجمة كمال الخولي، المنشورات العربية، بيروت،1983، ص62.

(4) يفغيني بريماكوف: الولايات المتحدة الأميركية والنزاع العربي الإسرائيلي، ترجمة علي هورو، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص 127؛ Stein, Heroic Diplomacy, P 165.

بين الأردن وإسرائيل[1]. لكنّ رابين رفض الفكرة؛ لكونه قد قيّد يديه كما كان سلفه، بتعهد يتمثل في عرض أي قرار يتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية على الناخبين الإسرائيليين ليقرّروا، حتى لا يغامر في انتخابات إسرائيلية أخرى. لذلك أعلن أنّه يفضل في هذا التوقيت عدم الدخول في مفاوضات مع الأردن، وبدلاً من ذلك، فإنّه سيجعل الاتفاق المؤقت مع مصر الأولوية الأولى لحكومته، مبرراً موقفه، بأنّ هنالك أجزاء من سيناء يمكن لإسرائيل التخلي عنها، دون تعريض أمنها للخطر [2].

كما وتعطل التدخل الأمريكي من أجل عقد اتفاقية بين الأردن وإسرائيل تعطيلاً مؤقتاً، فقد ثبتت فضيحة ووترغيت على الرئيس نيكسون مما دفعه إلى تقديم استقالته في 8/ آب 1974 تفادياً لإدانته من قبل الكونغرس بالتقصير، أو الخيانة. وعلى الفور، أدّى نائب الرئيس جيرالد فوردGerald Ford اليمين القانونية، وذلك وفقاً للدستور الأمريكي؛ لتكملة مدة رئاسة سلفه[3] ليصبح بذلك أول رئيس أمريكي غير منتخب في تاريخ الولايات المتحدة في ظرف استثنائي.

وهنا لابدّ من الإشارة، بأنّ الرئيس فورد لم يكن في مقدوره استبدال كيسنجر بوزير خارجية آخر، لعدة أسباب، أبرزها: أنّ كيسنجر بوصفه وزيراً للخارجية كان هو الذي أجرى مراسم انتقال الرئاسة[4]. كما أنّ السياسة الخارجية لم تكن من مجال الرئيس فورد من حيث الدراية والخبرة، فقد احتفظ بكيسنجر كوزير للخارجية؛لرسم خطوات المرحلة التالية للديبلوماسية الأمريكية المتعلقة بشؤون منطقة الشرق الأوسط. مما يتيح له ذلك الاستمرار في تطبيق سياسة الخطوة خطوة، بكل قيودها، والتي كانت عبارة عن سياسة

---

(1) Quandt, Peace Process, P 154.

(2) Leslie Derfler: Yitzhak Rabin: A political Biography, Palgrave Macmillan, New York, 2014, P 51.

(3) الدستور،عمان ع 2529، 9 / آب/ 1974، ص1.

(4) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرّية بين العرب وإسرائيل 2 ، دار الشروق، القاهرة ،2001 ،ص 262.

تجزئة بين الدول العربية من خلال رحلات مكوكية، ومباحثات منفصلة، مع كل دولة عربية واحدة على حدة، ولا يستثنى من ذلك مؤتمر جنيف الذي كان في الواقع مؤتمراً شكلياً محدوداً، استخدمه كيسنجر كغطاء لمساعيه، وحلوله الانفصالية. وكان كيسنجر في تحركاته المكوكية وجهوده لتحقيق أهداف الولايات المتحدة كما يريدها يراعي مصالح إسرائيل، ويتقبل تعنتها دون أن يضغط عليها ضغطاً كافياً، لإرغامها على الانسحاب من الأراضي العربية، حسب قرارات الأمم المتحدة، التي وافقت عليها الولايات المتحدة مقابل السلام مع ضمانات أمنية وافية. كما لعب كسينجر دوراً كبيراً في عزل مصر عن بقية الدول العربية في مفاوضات السلام، لاستخلاص ثمن سياسي ضخم من مصر لن تستفيد منه سوى إسرائيل. وهذا الثمن خروج مصر عملياً من المعركة قبل ضمان التوصل إلى حل شامل، والتي كان الأردن يعارض هذه الاتفاقات الجزئية التي ابتدعها كيسنجر لما تحمله هذه الاتفاقات من دلالات خطيرة تؤدي إلى إضعاف الموقف العربي.

ولكن السؤال المطروح هنا. من أين سيبدأ كيسنجر هل من الجهة الأردنية ـ الإسرائيلية؟ مما يستبعد بذلك إدخال منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة بالعملية الديبلوماسية، أم سيواصل الضغط من أجل خطوة ثانية بين مصر وإسرائيل؟.

ـ محاولة التسوية الأردنية ـ الإسرائيلية في عهد الرئيس فورد

بعد بضعة أيام من تولي الرئيس فورد الرئاسة، أخذ يتباحث مع دبلوماسي، وزعماء الشرق الأوسط؛ من أجل التوصل إلى تسوية شاملة. وفي يوم 16/ آب 1974 التقى الملك حسين مع الرئيس الجديد، بحضور كيسنجر ووزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزنجر James Schlesinger وخلال اللقاء أكّد له الملك إلى أنّه لن يشترك في محادثات السلام في جنيف للحديث عن أيّة تسوية سياسية، إلاّ بعد فصل القوات على الجبهة الأردنية[1]ومن جهته، أكّد الرئيس فورد للملك، بأنّ بلاده ستعطي الأولوية للتوصل إلى اتفاقية أردنية ـ

(1) الطاهر، يوميات أبو عودة، ص 172.

إسرائيلية في هذه المرحلة[1] ليتفادى بذلك خطر اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني بأجمعه، بدلاً من الأردن[2]جراء إرجاء المفاوضات. مما أشعر الملك بالرضا التام عن المحادثات [3]. وعلى الرغم من إيجابية هذا الاجتماع، إلاّ انه لم يخرج عن إطار المجاملات السياسية التي تعوّدت عليها واشنطن في مواقفها تجاه الأردن دون أن يعني ذلك تحركات حقيقية من قبلها لفصل القوات على الجبهة الأردنية [4].

وفي يوم 10/ أيلول 1974، وصل رابين إلى واشنطن، وخلال اجتماعه بالرئيس فورد أوضح له أنّه يفضل خطوة مرحلية أخرى مع مصر، وليس الأردن [5] لإلغاء حالة الحرب معها بشكل كامل. وسرعان ما أدرك كيسنجر نتيجة للتصلب الإسرائيلي أنّ الجبهة الأردنية أمر صعب، ولهذا تخلى عن اتفاقية فصل القوات في الضفة الغربية [6]. وبرّر موقفه هذا، على أساس أنّه لم يكن هناك اشتباك عسكري على الجهة الأردنية ـ الإسرائيلية، بمعنى أن الجبهة العسكرية بينهما ظلت هادئة [7]. كما لم يكن لدى الأردن أي أسرى لمبادلتهم مع

---

(1) Gerald R. Ford 1974: Containing the Public Messages, Speeches, and Statements of the President , August 9 to December 31, 1974, Public papers of the presidents of the United states, Office of The Federal Register, Washington, 1975, p 20; Quandt, Peace Process, p 158.

(2) الطاهر، يوميات أبو عودة، ص 172؛ Burton I. Kaufman: The Arab Middle East and the United States: Inter –Arab Rivalry and Superpower Diplomacy, Twayne, New York, 1996, p 94.

(3) The New York Times, Washington, No 42574, 171974 ,8 /, p 4 .

(4) فواز ذنون: قضية فلسطين في العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1967–1999 ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الموصل ،2011 ،ص 128.

(5) F. R. U. S, 1969 –1976,Vol XXVI, Arab– Israeli Dispute, 1974– 1976, Document 107, Washington, October 14,1974.

(6) الحسين بن طلال، ملك الأردن، 1935–1999: عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سنة 1977 إلى سنة 1987، جمع وإعداد علي محافظة، مركز الكتاب العربي، عمان،1988، ص 349. وسيشار إليه لاحقاً، عشرة أعوام من الكفاح والبناء.

(7) Kissiger, Years of Upheaval, p 655.

إسرائيل[1]. وبالتالي، أنّ قضية فصل القوات على الجبهة الأردنية ـ الإسرائيلية لم تكن قضية عسكرية، بل قضية سياسية[2]. تتناول أمور حساسة أبرزها على الإطلاق: السيادة، ووضع الفلسطينيين [3].

كما سعى كيسنجر إلى إلحاق أضرار كبيرة بالدور الأردني، ويتضح ذلك عندما التقى بالملك حسين، خلال زيارته لعمان، في يوم 11/ تشرين الأول 1974، فقد أبلغه الملك عن احتمالية تأييد العرب في مؤتمر القمة العربي الوشيك انعقاده في العاصمة المغربية الرباط، على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية، المتحدث الوحيد باسم الضفة الغربية في التفاوض مع إسرائيل[4]. وفي نهاية اللقاء تمكّن كيسنجر من إقناع الملك، على حضور القمة، مؤكداً له أنّ بلاده ستستخدم نفوذها في العواصم العربية؛ من أجل إعطائه دوراً بصلاحية التفاوض حول الضفة الغربية في المرحلة القادمة[5]مع إسرائيل، وأنّ مصر، والمغرب، والعربية السعودية، سترفض جميعها ضغوط الدول المتطرفة، بالسماح للمنظمة بإمكانية التفاوض على حساب الأردن، وطمأن الملك إلى أنّ وضعه آمن من هذه الناحية، وليس هناك أي داعٍ أبداً للقلق[6].

وخلال الفترة من 26 ـ 29/ تشرين الأول 1974، عقد مؤتمر القمة العربي السابع عشر في الرباط، وكان أهم ما بحث في المؤتمر هو الخلاف بين الأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد حدّد الملك حسين في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر، بتاريخ 27/ تشرين الأول من العام نفسه، المرتكزات الأساسية لتسوية الصراع: إنّ الأردن سيواصل العمل من أجل

---

(1) Kissinger,Years of Upheaval, p 748.

(2) إسماعيل فهمي: التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985، ص 150.

(3) Quandt, Peace Process, p 157.

(4)F.R.U. S,1969–1976, Vol XXVI, Arab–Israeli Dispute,1974–1976,Document 106,Washington, October 13, 1974.

(5) Kaufman, The Arab, p 94.

(6) Shlaim, Lion of Jordan, p 383; O’Connell, King׳s counsel, p 128.

الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سائر الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها القدس. كما حدّد موقفه من الضفة الغربية بعد تحريرها، بأنّه يتعهد بترك الخيار لأبناء الضفة الغربية، ليقرروا الوضع الذي يختارون، والمصير الذي يريدون بحرية تامة، وتحت إشراف دولي محايد [1]. إلاّ أنّ الرؤساء العرب المجتمعين في المؤتمر لم يتصرفوا حسب رغبات الملك، ففي يوم 29/ تشرين الأول 1974 اتخذوا القرارات التالية:

1. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وتقرير مصيره.
2. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي، والوحيد للشعب الفلسطيني، على أيّة أرض فلسطينية، يتم تحريرها، وأن تقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات، وعلى جميع المستويات.
3. دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها على الصعيدين العربي والدولي، في إطار الالتزام العربي.
4. تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.
5. دعوة كل من المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مصر العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى وضع صيغة؛ لتنظيم العلاقات بينهم على ضوء هذه المقررات [2].

كان قرار الرباط ثاني أكبر خسارة يمنى بها الملك حسين منذ حرب 1967 [3] لكونه فرض قيوداً كبيرة على قدرة الأردن على المناورة في المحاولات الهادفة، إلى إيجاد حلّ ديبلوماسي مع إسرائيل[4] لتقديمه لها أوراقاَ قوية، للتمسك بموقفها الرافض للانسحاب

(1) مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 488-490.

(2) محمد فضة: الأردن ومؤتمرات القمة، لجنة تاريخ الأردن، عمان،1991،ص 43-44.

(3)Lunt Hussein of Jordan, p 156.

(4) مروان المعشر: نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991-2005، ترجمة نسرين ناضر، دار النهار، بيروت،2008، ص 31.

من المناطق العربية المحتلة. وعلّق رابين على ذلك قائلاً: «إنّ استبدال عرفات بالملك حسين في الأمور المتعلقة بالضفة الغربية، أمر غير معقول على الإطلاق، لقد كان عرفات سفاكاً، والمنظمة مجموعة من الإرهابيين»[1].

لكن موقف رابين هذا غير صحيح، فالإسرائيليون عرقلوا أي احتمال للتقدم على الجبهة الأردنية، فهم يدّعون أنّهم يريدون التحدث مع الملك حسين، منذ ثماني سنوات، لكن دون أن يقدموا اقتراحاً ذا قيمة [2]. وفي هذا السيّاق علّق الرئيس فورد قائلاً: «كان من الممكن تجنب قرار الرباط، لو أخذت إسرائيل بنصيحتنا. لقد دعوناها مراراً وتكراراً، بدءاً من العام الماضي، ومرة أخرى في شهر آب، على التفاوض مع الملك حسين؛ حتى يتمكن من استباق المنظمة، لكنها رفضت [3]. وبذلك عجز الرئيس فورد عن تنفيذ وعده للأردن، بإجراء فصل القوات على الجبهة الأردنية[4]وهو الأمر الذي يؤكد عدم جدّية الولايات المتحدة في الوعود التي تعطيها للأردن. ويدعوننا أيضا إلى عدم الثقة في أي تعهدات أمريكية، وعدم الثقة فيما يقوله أي مسؤول أمريكي، حتى لو كان رئيس الولايات المتحدة.

وفي ضوء هذه الأوضاع، أصبحت السياسة الأردنية تفقد ثقتها بديبلوماسية الخطوة ـ خطوة الكيسنجرية، ففي يوم 7/ تشرين الثاني 1974، حينما توقف كيسنجر في عمان، ذكّره زيد الرفاعي بتطميناته بأنّ حلفاء الولايات المتحدة من العرب سيدعمون الأردن في قمة الرباط، وكان رده الوحيد: «لقد بالغنا في المناورة». ومن هنا، استنتج الرفاعي، بأنّ قرار الرباط كان النتيجة المباشرة لتلاعبات كيسنجر كان واضحاً من البداية أنّ إسرائيل سترفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وكان كيسنجر يريد في السّر أن تحل

---

(1) Derfler, Yitzhak Rabin, p 53.

(2) F. R. U. S, 1969– 1976,Vol XXVI, Arab– Israeli Dispute, Document 255,Washington, January 27,1976

(3) F. R. U. S, 1969 –1976,Vol XXVI, Arab– Israeli Dispute, 1974– 1976, Document 114,Washington, November 3,1974.

(4) رياض، مذكرات، ص 523.

المنظمة محل الأردن كمتحدث باسم الشعب الفلسطيني؛ لكي يضمن عدم التفاوض حول الضفة الغربية، ولم يكن تقويض كيسنجر لموقف الأردن بغاية مساعدة المنظمة، بل لمساعدة إسرائيل ومصر على التقدم إلى الأمام؛لإنجاز اتفاق ثنائي[1]بسهولة[2]بحجة أنّ الضفة الغربية، أصبحت أرضاً متنازعاً عليها[3].

وقد قيّم الرفاعي قمة الرباط بدقة متناهية، بقوله:«لقد كانت الطريقة الوحيدة أمام كيسنجر لتحرير نفسه من المطالب الأردنية، في توجيه ضربة قاضية لنا، مرة واحدة، وإلى الأبد. كان كيسنجر يتآمر على الأمة العربية، وشارك السادات في هذا التآمر، أما بقية العرب فوقعوا في الفخ، لتآمره على الأردن في مؤتمر الرباط في عام 1974. وفي الوقت نفسه، شارك الملك حسين رئيس وزرائه في شكوكه، أما النقطة التي اختار إضافتها، وشدّد عليها، فكانت أنّه كان للحكام العرب سببهم الخاص للتصويت لصالح قرار الرباط، وهو تعبهم من القضية الفلسطينية، وأنّه بتتويجهم للمنظمة كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، إنّما كانوا يأملون بتجريد أنفسهم من مزيد من المسؤولية تجاهها»[4]. وهذا ما جعل الملك حسين يصاب باليأس من الولايات المتحدة [5].

وعاد كيسنجر إلى المنطقة في 8/ آذار 1975، وقضى سبعة عشر يوماً في التنقل بين مصر وإسرائيل، وبعض الدول العربية؛ وذلك بهدف تحقيق اتفاق جزئي في سيناء، وكان موقف إسرائيل يتلخص في استعدادها لإجراء انسحاب محدود من سيناء، مقابل توقيع اتفاق منفصل مع مصر لا يكون مرتبطاً باتفاقات مع أطراف عربية أخرى، وأن توافق مصر على مرور البضائع الإسرائيلية في قناة السويس، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وحرية

---

(1) Shlaim, Lion of Jordan, p 384- 385.

(2)Stein, Heroic Diplomacy, p 171.

(3) الطاهر، يوميات أبو عودة، ص 46.

.Shlaim, Lion of Jordan, p 385(4)

(5)F. R. U. S, 1969 -1976,Vol XXVI, Arab- Israeli Dispute, Document 164,Washington, March 27,1975.

التنقل للأفراد بين مصر وإسرائيل، وإنهاء حالة الحرب، وإنشاء منطقة عازلة بين القوات العسكرية لكلا الجانبين. وقد اعترض الرئيس السادات على إنهاء حالة الحرب، قبل أن تقر إسرائيل انسحابها من كل سيناء. وهكذا عاد كيسنجر إلى واشنطن بعد أن رفضت إسرائيل التنازل عن شروطها، وبدأت الولايات المتحدة تشعر بأنها فقدت السيطرة على الأحداث في المنطقة؛ بسبب التشدد الإسرائيلي مما سيدفع العرب مرة أخرى إلى التجمع سوياً، كما أنّ الطريق سيصبح ممهداً للاتحاد السوفيتي، لكي يثبّت أقدامه في المنطقة من جديد [1].

ومن هنا شعر كيسنجر ولا شك بمرارة شديدة بالنسبة لتصرف الحكومة الإسرائيلية، مما أثار غضب الرئيس الأمريكي فورد أيضاً، فأعلن أنّ الولايات المتحدة ستعيد سياستها بالنسبة للشرق الأوسط، وحشد فورد مجموعة كبيرة من رجال السياسة البارزين، في الأول من نيسان، للتقدم بمتقرحات حول سياسة الولايات المتحدة بالمنطقة. وكان من بين المجموعة كل من دين راسك Dean Rusk وجورج بول George Paul وسايروس فانس Cyrus Vace وروبرت ماكنمارا Robert McNamara وبيتر باترسون Peter Patterson وجون ماكلوي John McCloy وإفريل هاريمان Averell Harriman ووليام سكرانتون William Scranton، وآخرون. وكان معظمهم يرى أنّ مصالح الولايات المتحدة بالشرق الأوسط تقتضي السعي نحو سلام شامل، يقوم على انسحاب إسرائيل في كافة الجبهات، وتنفيذ كافة بنود القرار 242. وكانت غالبية تلك المجموعة من السياسيين الأمريكيين يحبذون العودة إلى مؤتمر جنيف من أجل السلام الشامل. وهكذا وقبل نهاية شهر نيسان أعلن الرئيس فورد أنّ هناك اختيارات ثلاثة أمام الولايات المتحدة، وضعها الخبراء وهي:

1. الدعوة لمؤتمر السلام في جنيف والطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل تقديم ضمانات قوية لأمن إسرائيل.
2. إجراء تسوية كاملة بين مصر وإسرائيل
3. استئناف دبلوماسية الخطوة خطوة [2].

---

(1) رياض، مذكرات، ص 531.

(2) رياض، مذكرات، ص 531-532.

وخلال زيارة الملك حسين إلى الولايات المتحدة في أيار 1975، رحّب بإعادة تقييم السياسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وبيّن الملك خلال كلمته في كلية سيتاديل، بولاية كارولينا الجنوبية بقوله: «فنحن في الأردن، وكذلك في مصر، وسوريا، مستعدون لا بل تواقون للسلام، فنحن نوافق على شروط السلام التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم 242، بشرط واحد ألا وهو الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في وطنه».

ويضيف الملك قائلاً: «تحتل إسرائيل الآن أراضي تزيد مساحتها على عشرة أضعاف ما أعطي لها أصلاً، وأنا على يقين أنّ الولايات المتحدة حكومة وشعباً لم تقصد أن تستخدم بلايين الدولارات التي تصب في إسرائيل بدافع العطف عليها في الاستيلاء على أراضٍ جديدة، ومع ذلك، فإنّ هذا هو ما حصل بالضبط، وتتحمل الولايات المتحدة مسؤولية خاصة في هذا المجال، لأنكم أنتم حليف إسرائيل الرئيسي، وأكبر من يقدم لها الدعم، وإذا كانت شروط السلام تقوم على الانسحاب أليس من الضروري أن يكون شرط تقديم المساعدة قائمة على الانسحاب أيضاً؟. عليكم أن تساعدوا إسرائيل في أن تدرك بأنّ حصولها على الأمن الحقيقي لا يمكن ان يتحقق إلاّ عندما يكون جيرانها مستعدين لأن يعيشوا معها بسلام، وهذا بالضبط ما نقدمه لها الآن».

«إنّ هذا العرض هو ما ترفض إسرائيل قبوله، مع أنها تتظاهر بالسلام، هذا الوضع خطير، ويدعو إلى القلق، لأنه إذا لم تتخلَّ إسرائيل عن بضعة أميال في سيناء، بالرغم من تنازلات مصر، فكيف نتوقع منها أن تنسحب عن بقية الأراضي المحتلة. ويضيف الملك قائلاً: «كنت قد قلت قبل سبع سنوات إنّ إسرائيل تستطيع أن تحصل على الأرض، أو السلام، ولكنها لا تستطيع أن تحصل عليهما معاً. وأضيف هنا، بأنها إذا استمرت في سياستها الاحتلالية الحالية، فإنّها لن تحصل على أي منهما على الإطلاق، لقد وقف العالم مراراً في تاريخه على مفترق الطرق، وكثيراً ما اختار الطريق الخطأ، وفَقدَ الشرق الأوسط فرصاً عديدة للسلام، وأنّ مفترق الطرق الذي نقف فيه الآن، هو مفترق هام، لأن المخاطر قد صارت كبيرة، بحيث أنّ اختيار الطريق الخطأ هذه المرة يمكن أن يؤدي إلى كارثة، وليس

هناك ما يؤكد سنوح فرصة أخرى، إذا ما فقدنا هذه الفرصة. وكما كان الأمر مراراً في هذا العصر، فإنّ دور الولايات المتحدة لا يزال في منتهى الأهمية، وإنّني لأشعر بالتقدير، لأنكم تعيدون تقييم سياستكم في الشرق الأوسط، واعتقد بأنه من الأمور الهامة أن يشارك مجلس الكونغرس رئيس الولايات المتحدة في تحديد السياسة التي ستتبع، وأنّه لأمر حيوي بالنسبة لكم، أن تخاطبوا العالم بصوت واحد في القضايا الأساسية»[1].

ومن جانبها، ثارت إسرائيل على قيام فورد بعملية إعادة تقييم السياسة الأمريكية، فبدأت في حشد وتعبئة أنصارها، الذين نجحوا في الحصول على توقيع 76 من أعضاء مجلس الشيوخ على رسالة موجّهة إلى الرئيس فورد لحثه على التجاوب مع احتياجاتها العسكرية والاقتصادية، حيث كان الرئيس فورد قد قرر تجميد المساعدات الجديدة التي تطلبها إسرائيل موقتاً. وهكذا فإنّه شعر بأنّه لن يستطيع القيام بأي ضغط على إسرائيل، لحضور مؤتمر السلام، ولم يبقَ أمامه سوى اتباع السياسة التي اعترف الجميع بعدم جدواها، وهي سياسة الخطوة ـ خطوة، لأنها السياسة الوحيدة التي ترضى عنها إسرائيل وتسمح لها بالتحكم في الموقف[2].

وفي بداية شهر حزيران 1976، التقى الرئيس السادات مع الرئيس فورد للمرة الأولى في سالزبورغ، وخلال اللقاء ركزّ الرئيس السادات على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود 4/ حزيران 1967، وطلب من فورد أن تعلن الولايات المتحدة ذلك. ولكن فورد رفض مكتفياً بترديد وعود ذات صفة عامة، على طريقة نيكسون بأنّ الولايات المتحدة سوف تسعى من أجل ذلك. وعندما طرح على الرئيس السادات عقد اتفاق جزئي مع إسرائيل لم يعترض، وإنّما رفض إنهاء حالة الحرب مقابل الانسحاب الجزئي. كما طرح فورد على رابين عند زيارته لواشنطن في 11/ حزيران فكرة الاتفاق الجزئي، واستمرت الاتصالات بين واشنطن وإسرائيل ومصر إلى أن تمّ الاتفاق على الخطوط العريضة على الاتفاق الجزئي.

---

(1) مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 528–532.

(2) رياض، مذكرات، ص 532 ـ 533.

وعندئذ، جاء كيسنجر إلى المنطقة في 20/ آب وتنقل ما بين مصر وإسرائيل إلى أن وصل إلى اتفاق ارتضى به الطرفان في يوم 1/ أيلول 1975. وبمقتضى ذلك الاتفاق الجزئي، تعهدت إسرائيل بإجراء انسحاب محدود من سيناء في منطقة شرق المضايق، ومقابل ذلك تعهّدت مصر بأنّ النزاع في الشرق الأوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة، وإنّما بالوسائل السلمية، وبعدم استخدام القوة، أو التهديد بها. كما تعهدت بالموافقة على مرور السفن التي تحمل مواد غير عسكرية المتجهة إلى إسرائيل، ومنها عبر قناة السويس. ونص الاتفاق على استمرار عمل قوات الأمم المتحدة. كما نص الاتفاق على أن تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول، إلى أن تحل محلها اتفاقية جديدة [1].

وبعد نجاح كيسنجر فيما تم إنجازه، قام بزيارة إلى عمان في 2/ أيلول 1975؛ ليطلع الملك حسين على الخطوة التي تحققت نحو السلام، والتي تعتبرها الولايات المتحدة حلقة في سلسلة من الخطوات سيتم اتخاذها في المستقبل؛ من أجل تحقيق سلام شامل في المنطقة[2]. إلاّ أن الثقة بين الأردن والولايات المتحدة في هذه المرحلة أصبحت تنهار، حيث لم يتلقَ كيسنجر استقبالاً بحفاوة، على الصعيد الرسمي الأردني[3] فقد اختار الملك طريقة رمزية للإعراب عن سخطه، إذ عزفت ثلة من القوات المسلحة الأردنية التي اصطفت في المطار، النشيد الأمريكي فحسب، ولم تعزف النشيد الوطني الأردني. كما لم يكن هناك استعراض للقوات المسلحة، ولا أيّ حدث اجتماعي سواء في القصر، أو في مقر إقامة ولي العهد الأمير حسن ولي العهد. ويضيف قائلاً: «وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي استقبلت فيها بهذه الطريقة بين زياراتي الكثيرة لعمان، قبل هذه المرة، وبعدها» [4]

ويجدر بالذكر في هذا الصدد، أنّ الملك حسين شرح موقفه من تلك الأحداث، في حديث

(1) الرأي، عمان، ع 1465، 2/ أيلول 1975، ص1.

(2) الرأي، عمان، ع 1476، 3/ أيلول 1975، ص1.

(3)The New York Times, Washington,No 42957,41975 /9 /, p 1.

(4) هنري كيسنجر: سنوات التجديد: المجلد المستخلص لمذكراته، ترجمة هشام الدجاني، العبيكان، الرياض، 2009، ص 397.

له أمام مجلس الشؤون العالمية في لوس أنجلوس ـ كاليفورنيا، في 8/ نيسان/ 1976، قائلاً: «لقد كانت اتفاقية الفصل الأخير في سيناء بين مصر وإسرائيل جزءاً من سياسة الخطوة ـ خطوة، وهي السياسة التي أيدناها، وكان أملنا أن تنجح، ولكن عندما علمنا بشروط الاتفاقية أبدينا بعض التحفظات، لأن الشروط ألزمت مصر بإنهاء حالة الحرب، في حين أنّها لم تلزم إسرائيل بها، ونحن نخشى متى ما نفذت الشروط أن تعمد إسرائيل إلى التحايل، وعرقلة أية خطوات أخرى. ويبدو أن لمخاوفنا ما يبررها، وكنا نفضل أن نكون على خطأ، وعلى كل حال المناسبة الآن هي لإعادة تقييم، لا لإثارة الأحقاد».

ويضيف الملك قائلاً: «من الممكن لاتفاقية سيناء أن تؤخر الحرب مؤقتاً، إلاّ أنّها ستعيق السلام، إذا لم يتحقق أي تقدم آخر، إنّ شروط السلام موجودة، وكذلك أسباب الحروب الأكثر تدميراً، والقرار النهائي في هذا الشأن يعتمد إلى حد كبير على إسرائيل. إلاّ أن دور الولايات المتحدة هام، وحاسم، فالولايات المتحدة تقدم لإسرائيل كل شيء، لابدّ أن تحاول إقناع إسرائيل بأنّ لا تستغل بالعطف الأمريكي، للاستمرار في سياستها القائمة على الاحتلال، والغزو، وإنها بقبولها كرمكم الحاتمي، لابدّ لها أن تقبل بشروط السلام التي تقترحونها أنتم، ويقترحها العالم معكم، وهي الشروط القائمة على العدل، وهذه المسؤولية هامة. كما أنّها المفتاح للسلام، وإذا لم يقترن تأييدكم لإسرائيل بإلحاح مساو لتطبيق شروط السلام وبسرعة، فإنّ فرصة السلام يمكن أن تضيع أمام جيل اليوم، وعلينا جميعاً أن ندرك أنّه لا تستطيع أيّة دولة أن تنجو من نتائج حرب أخرى. إنّ الثقة بكم، وبالتزامكم بالمبادئ، هي الجوهر الذي تقوم عليه زعامتكم، وإذا كنتم تريدون أن يفهمكم الآخرون، وأن يثقوا بكم، فعليكم أن تتحدثوا إلى الصديق، والعدو على حد سواء، بصوت وطني واحد، والمبادئ التي نريدكم أن تطبقوها هي المبادئ نفسها التي اختطّها أجدادكم، وقدمتها دولتكم إلى العالم، إنّها الحرية، والعدل، وتقرير المصير، التي لا جدال فيها [1].

(1) مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 571-572.

اتفاقية كامب ديفيد 1979

عندما نجح الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter في انتخابات الرئاسة الأمريكية في 20/ تشرين الأول 1976 أكّد في تصريحاته على ضرورة حل قضية الشرق الأوسط حلاً شاملاً. وكان هناك قدر كبير من التوافق في التصور الراهن، بين الرئيس كارتر، ووزير خارجيته فانس حيث توصلا إلى أنّ المحافظة على أنظمة حكم مستقرة معتدلة، وموالية للغرب، في الشرق الأوسط، فضلاً عن الوصول إلى منابع النفط العربي، يتطلب موقفاً أمريكياً إيجابياً، يتبنى دوراً وسيطاً ونشيطاً بين الأطراف المتصارعة، إذا أريد أن تكون هناك فرصة لسلام حقيقي[1].

كما أدركا بأنّ تجنب حرب كبيرة أخرى في الشرق الأوسط أمر ضروري، للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة والغرب، فرغم التفوق العسكري الإسرائيلي، فإنّ إمكانية مغامرة عربية عسكرية جديدة، أو هجوم إسرائيلي استباقي لا يمكن استبعادهما، مما قد ينطوي على ذلك حدوث مواجهة أمريكية ـ سوفياتية في المنطقة، إما مباشرة، أو نيابة عن الأصدقاء، وأنّها قد تتصاعد إلى حرب [2].

وبعد أن أجرت إدارة كارتر هذا التقييم المبدئي، استندت في تحركها الديبلوماسي لعلاج قضية الشرق الأوسط، إلى دراسة أعدها معهد بروكينجز Brookings للدراسات السياسية والإستراتيجية، وهو قريب في العادة من الحزب الديمقراطي الشهير في واشنطن. وقد أوصى التقرير بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967 على مراحل، مع تعديلات يقبلها الطرفان، وإقامة علاقات سلمية على مراحل، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، إما بإقامة دولة مستقلة، أو الانضمام إلى اتحاد فيدرالي مع الأردن [3] مقابل اعترافهم بإسرائيل [4].

---

(1) (2) فانس، مذكرات، ص 9.

(3) كان الرئيس كارتر يعتقد أنّ ارتباط الكيان الفلسطيني بالأردن، سوف يدعم الأمن في المنطقة. في حين أنّ إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، واستقلال، قد تشكل خطراً على المنطقة، ربّما عن طريق إقامة أحلاف، أو علاقات ودّية بالاتحاد السوفيتي، أو العراق، أو ليبيا، تشكل خطراً على المنطقة:

F. R. U. S, 1977- 1980, Vol VIII, Arab- Israeli Dispute, Document 31,Washington, April 26,1977.

(4) محمد حسنين هيكل: حديث المبادرة، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 47.

وفي ظل هذه المعطيات، قرّر مجلس الأمن القومي الأمريكي إيفاد فانس في منتصف شهر شباط 1977 إلى زيارة استطلاعية إلى كلٍ من مصر، وسوريا، والأردن، والسعودية، وإسرائيل؛ ليستطلع رأي كل زعيم في الكيفيّة التي ينظر بها إلى الموقف، من أجل تقصي الحقائق، لمعرفة ما إذا كان هناك بعض الأرضية المشتركة، التي قد يمكن أن تتوصل من خلالها الولايات المتحدة إلى اجتماع في جنيف، في النصف الثاني 1977، للمساعدة في حل مشكلة الشرق الأوسط [1].

وبعد عودة فانس من المنطقة [2] عقد في 23/ شباط اجتماع رسمي لمجلس الأمن القومي الأمريكي، ذكر فيه «أنّ جميع الأطراف الذين تشاور معهم، صرحوا بأنّهم على استعداد للتوصل إلى اتفاقية سلام، ووافقوا جميعاً على التوجه إلى جنيف، في أيلول 1977، وعلى مناقشة لب القضية قبل بدء هذه المحادثات. والتقى الجميع على أنّ القضايا الرئيسية في جدول الأعمال: هي طبيعة السلام، والانسحاب، والمسألة الفلسطينية، وكان أصعب هذه القضايا الإجرائية، هي كيفية إدخال ممثلين عن الفلسطينيين في المفاوضات»[3].

وتضمنت المرحلة التالية من استراتيجية الولايات المتحدة، استخدام سلطة الرئيس كارتر لإزالة العراقيل، أمام العديد من القضايا الموضوعية، ولمناقشتها على انفراد، مع زعماء المنطقة المعنيين بالصراع. وفي يوم 24/ نيسان 1977 التقى كارتر ومستشاروه مع الملك حسين في البيت الأبيض، وعبروا جميعاً عن ترحيبهم بالزيارة، واعتقدوا بأنّه سيكون حليفاً صلباً في المؤتمر الدولي، الذي كانوا يعدون لعقده. وقال الملك: «إنّ هذه المرة الأولى التي يتفاءل بها، منذ ربع قرن تقريباً من الزمن بإمكان التوصل إلى بعض الاتفاقات»[4]مشيراً

---

(1) Jimmy Carter: White House Diary, Farrar, Straus and Giroux , New York, 2010, p 21.

(2) للاطلاع على اجتماع وزير الخارجية الأمريكي فانس، مع الملك حسين في يوم 19/ شباط 1977 انظر: F. R. U. S, 1977- 1980,Vol VIII, Arab- Israeli Dispute, Document 12,Amman, February 9,1977.

(3) Quandt, Peace Process, p 180-181.

(4) Carter, White House Diary, p 43.

إلى أنّ الولايات المتحدة، تملك موارد كبيرة، للتأثير إيجابياً على مسيرة الأحداث في الشرق الأوسط. والأردن مستعد لأن يلعب دوره كاملاً في السعي من أجل التسوية العادلة، والدائمة، متأملاً أن تحقق هذه الزيارة الحل النهائي لقضايا الشرق الأوسط، فتحقيق السلام أمر حيوي لشعوب الشرق الأوسط، ولشعب الولايات المتحدة، وللشعوب في كل مكان [1].

وخلال مجريات الاجتماع، دعا كارتر الملك حسين أن يقيّم اتجاهات مختلف بلدان الشرق الأوسط، نحو مسألة السلام، وأن يقدم مقترحاته حول ما يمكن أن يفعله، لتنشيط المفاوضات. ومن جانبه، شدّد الملك على الأهمية التي تعلقها الدول العربية على الانسحاب إلى حدود 1967، مع تعديلات طفيفة متقابلة. كما أكّد أيضاً على ما يعتقده كارتر بأنّ الصفقة النهائية التي يدعو إليها القرار 242 هي مبادلة الانسحاب في مقابل السلام الحقيقي، كما أكدّ أيضاً على أهمية حل مشكلة القدس الشرقية، وأقر بضرورة أمن ملائم لإسرائيل[2].

وفي ظل هذه المساعي، طالب الملك حسين بوصفه أقدم، وأقرب، صديق عربي للشعب الأمريكي أن يبذل جهوده، لتسهيل جلب السلام إلى المنطقة، بقوله: «إنّ منطقتنا لم تتمتع بالسلام طيلة المدة التي مضت من عمري، لكن السلام كان، وما يزال الهدف الذي أصبوا إليه، ويصبوا إليه شعبي. إلاّ أنّ اليد الواحدة لا تصفق، ولذلك فنحن في العالم العربي لا نستطيع خلق سلام بمفردنا، أو فرضه بمفردنا، إنّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليس من صنعنا، بل إنّه فرض علينا فرضا».

لذا «يتوجب على إسرائيل اتخاذ القرار التاريخي الذي يهيئ لها التعايش مع المحيط المجاور لها، بدلاً من استمرارها في محاربته، يجب عليها أن تكيّف أوضاعها وفقاً لأسباب الشكوى المشروعة لدى الفلسطينيين، وأولئك الذين طردوا من ديارهم، واقتلعت جذورهم من

---

(1)مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 656.

(2) F. R. U. S, 1977- 1980,Vol VIII, Arab- Israeli Dispute, Document 30,Washington, April 25,1977؛ فانس، مذكرات، ص 31

وطنهم، يجب أن يمارسوا حقهم في العودة، أو التعويض، كما أن أولئك الذين عاشوا تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 يجب السماح لهم بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم، بما في ذلك حقهم في تأسيس كيان سياسي قومي، بعد الانسحاب الإسرائيلي، هذا وحده هو التحديد الأدبي، والقابل للتطبيق»[1].

وانتقد الملك حسين الولايات المتحدة بقوله: «لا تستطيع الولايات المتحدة أن تبقى أسيرة لافتراضات عفا عليها الزمن، بالإضافة إلى أنّ هذه الافتراضات غير صحيحة، كالقول أنّ إسرائيل وحدها فقط هي التي لها حاجات أمنية، وأنّ بقاء إسرائيل هو الأمر الوحيد في النزاع، وأن العرب يسعون إلى دمار إسرائيل، وإنّ الفلسطينيين متشددون، لا يهادنون، كما أنهم يلجؤون إلى العنف، هذه كلها خرافات، سيطرت على رؤى الكثيرين من الزعماء والمواطنين في الغرب بكل نية حسنة، ولقد استطاعت هذه الخرافات أن تعرقل السعي من أجل السلام على مدى سنوات عديدة «لذلك ينبغي» على جميع المعنيين اليوم أن يضموا عقولهم، وقلوبهم، معاً؛ لإنهاء هذا النزاع قبل أن نواجه النهاية جميعاً إذ لا يمكن لأحد أن يتهرب من نتائج التهرب المستمر من تحمل هذه المسؤولية»[2].

وفي ظل هذه المساعي الأمريكية، توافرت عوامل رئيسة، لعبت دوراً كبيراً في تعطيل حركة عملية السلام، أبرزها: حدوث أزمة سياسية في إسرائيل، سببتها فضيحة مالية، حين ظهر أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين يحتفظ بحساب بالعملات الأجنبية في الولايات المتحدة، مما اضطره هذا الأمر إلى تقديم استقالته. وفي يوم 7/ نيسان قرّر حزب العمل الإسرائيلي أن يحتكم إلى الشعب الإسرائيلي، بتقديم موعد الانتخابات إلى شهر أيار 1977، بدلاً من الموعد الطبيعي لها، وهو تشرين الأول من العام نفسه. وفي يوم 21/ حزيران 1977 حدث أمرٌ لم يلقَ ارتياحاً لدى الأردن، فقد أصبح زعيم حزب الليكود الإسرائيلي مناحيم بيغن Menachem Begin رئيساً لوزراء إسرائيل [3] ذلك أن حزب الليكود يرفض

---

(1)مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 663-664.

(2)مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، ص 668 – 670.

(3) المعشر، نهج الاعتدال، ص 32.

تسليم أي شبر من أراضي الضفة الغربية إلى الأردن، بحيث وقف نفسه على دولة إسرائيل الكبرى. أما بالنسبة لحزب العمل، فقد كان يبدي تقديم تنازلات إقليمية مع الأردن، مع إمكانية إجراء تسوية مرحلية، تتقاسم بموجبه كل من الأردن وإسرائيل أعباء الحكم، بحيث يتولى الأردن مسؤولية الجوانب الإدارية، والمدنية، وأن تتولى إسرائيل الجوانب الأمنية[1].

كما ظهرت أيضاً خلافات عميقة بين الدول العربية نفسها حول إجراءات المؤتمر، حيث لم يكن الملك حسين والرئيس الأسد مستعدين للمشاركة في مفاوضات وفق التصورات المصرية[2] فقد فضّل السادات التحرك من جانب واحد، تمثل بارسال وفد مصري إلى مؤتمر جنيف ليتفاوض بشكل ثنائي مع إسرائيل. في حين كانا يفضلان التوجه نحو جبهة تفاوضية عربية مشتركة؛ وذلك في المقام الأول للحيلولة دون قيام السادات بتحركات من جانب واحد، وذلك لتفضيله وفوداً عربية مستقلة [3].

كما كان هناك جدل واسع في الجانب العربي حول ما إذا كان التفاوض في المؤتمر يجب أن يجري في جلسات عامة، مثلما حدث في مؤتمر جنيف سنة 1973، أو بواسطة لجان منفصلة. وهل ستشكل اللجان على أساس جغرافي تنفرد فيه إسرائيل بممثلي كل دولة عربية على انفراد، أو على أساس الموضوعات، مثل الحدود، والأمن. وفي هذا ركّز السادات على التفاوض بين الأطراف على أساس جغرافي، مثلا (مصر ـ إسرائيل). لا على أساس الموضوعات(الحدود ـ الأمن)، وهو ما يتناقض مع الرغبة الأردنية والسورية[4].

وفي ظل هذه الاتجاهات العربية والإسرائيلية المختلفة، اقتنع السادات أنّه لا مفر له ولبلاده من اتخاذ واحدٍ من أمرين، فإما القبول بالوضع الراهن، والتعايش معه، وإمّا التعامل مباشرة مع إسرائيل. فقد ظنّ أنّ تحدي السلام بالنسبة إلى الإسرائيليين كان نفسياً

(1) إسحق رابين:مذكرات إسحق رابين،ترجمة دار لجليل،دار الجليل،عمان،1993،ص 211.

(2) Jimmy Carter: Palestine: Peace Not Apartheid, Simon and Schuster, NewYork, 2006, p 51.

(3) Qaundt,Peace Process, p 185.

(4) محمد كامل: السلام الضائع في كامب ديفيد، دار طلاس، دمشق، 1984، ص 30-31؛ فانس، مذكرات، ص 17.

بدرجة كبيرة، فبحكم أنّهم عاشوا غير معترف بهم من قبل جيرانهم، في ما يشبه الغيتو طوال تاريخهم، كانوا مستعدين لدفع ثمن باهظ، في مقابل حصولهم على اعتراف وتسوية دبلوماسية [1].

وفي يوم 9/ تشرين الثاني 1977، أعلن الرئيس السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري، أنّه على استعداد لبذل أقصى الجهود من أجل السلام، ومواجهة قادة إسرائيل، ولو في الكنيست نفسه [2]. وعلى الفور، وجّهت إسرائيل دعوة رسمية له، بواسطة السفارة الأمريكية في القاهرة لزيارتها، وإجراء محادثات حول سلام دائم بينهما. ويعلق توماس بيكرينغ Thomas Pickering السفير الأمريكي الأسبق آنذاك لدى عمان، بقوله: «إنّ الملك حسين قلق من عواقب تحرك السادات؛ لكونه يخشى التطرف في المنطقة، وبذلك فهو يفضل بشدة التركيز على تسوية شاملة، ويعقد الأمل في الضغط الأمريكي على إسرائيل، فيما يتعلق بمستقبل الضفة الغربية»[3].

وفي يوم 19/ تشرين الثاني، بادر السادات لتلبية الدعوة، حيث قام بزيارة إسرائيل، وألقى خطاباً أمام الكنيست، عرض فيه على إسرائيل الأمن، والقبول. وأعلن استعداد العرب لتقبل إسرائيل للعيش في منطقة الشرق الأوسط، مقابل انسحابها من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967، بما فيها القدس العربية. كما وطالب السادات أيضاً بمنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، مؤكداً أنّه لن يتخلى عن الفلسطينيين، مقابل صحراء سيناء[4].

---

(1)هنري كيسنجر: هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة مهند بهلون، دار الرأي، دمشق، 2006، ص 168.

(2) أنور السادات: البحث عن الذات: قصة حياتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة،1979، ص 322.

(3)F. R. U. S, 1977- 1980,Vol VIII, Arab- Israeli Dispute, Document 164,Washington, undated.

(4) للاطلاع على خطاب السادات أمام الكنيست الإسرائيلي، انظر: السادات البحث عن الذات، ص 358-361.

لم تظهر نتائج فورية لمبادرة السادات، ولكن الطرفين اتفقا على إجراء مباحثات بينهما بهدف التوصل إلى سلام. وقد بادر السادات بعد عودته إلى توجيه دعوة للأطراف (سوريا والأردن ومنظمة التحرير وإسرائيل) إلى عقد اجتماع في القاهرة، يكون على حد قوله تمهيداً لمؤتمر جنيف، بينما هو في الواقع بديلاً عنه. ومع ثقته، بأن الأطراف العربية المعنية الأخرى، وكذلك الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن المنظمة لن يستجيبوا جميعهم لتلك الدعوة، فقد وجهها إليهم جميعاً على أي حال. وعندما لم يستجب أحد من الأطراف العربية للدعوة اكتفى السادات بعقد المباحثات بين وفد مصري ووفد إسرائيلي ابتداء من يوم 14/ كانون الأول، بمشاركة الولايات المتحدة، وممثلين عن الأمم المتحدة كمراقبين [1].

وقد تبلور عن المحادثات المصرية ـ الإسرائيلية خطة عرضها بيغن في 25/ كانون الأول 1977 على السادات، والتي تقوم على اعتبار الضفة الغربية، وقطاع غزة أراضي إسرائيلية، ولكنها تقترح بالاستعاضة عن الإدارة العسكرية بإدارة مدنية، ويمنح المواطنين حكماً ذاتياً، وإن إسرائيل ستحتفظ بالسيادة على الضفة الغربية، والقطاع. وتفضي الخطة ببقاء القدس ضمن إسرائيل مع ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لأبناء جميع الديانات. كما أفصح «بيغن» عن طراز تفكيره المتعصب بقوله: «إنّ إسرائيل خاضت عام 1967 حرباً دفاعية لا حرب عدوان، وأنّ الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها في حرب دفاعية يجوز الاحتفاظ بها بحسب القانون الدولي. ولكنّ السادات لم يجد في الخطة ما يدفعه لقبولها، خاصة أنّها لا تتضمن القبول بفكرة إنشاء كيان فلسطيني. وانتهى اللقاء من دون بيان مشترك، يقتضي توصل الطرفان إلى اتفاق عام، واكتفى المؤتمرون بإعلان نيتهم الاستمرار في المفاوضات؛ وذلك في إطار لجنتين إحداهما عسكرية، والأخرى سياسية، تجتمع الأولى في القاهرة، والثانية في القدس، لاستئناف البحث في المسائل التي ما زالت عالقة بينهما[2].

وفي ضوء تلك التطورات، سعى الرئيس كارتر إلى إشراك الأردن في تلك المفاوضات

---

(1) إلياس شوفاني: من تسوية إلى حلف: طريق بيغن إلى القاهرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979، ص 49.

(1) موسى، تاريخ الأردن، ج 2، ص 455.

القائمة بين السادات وبيغن خلال لقائه بالملك حسين في إيران، في يوم 1/ كانون الثاني 1978[1]. إلاّ أنّ الملك لم يستجب لدعوته[2] مبرراً موقفه أنّ مقترحات بيغن الأخيرة، سوف تؤدي إلى عقبات خطيرة أمام مفاوضات السلام، مؤكداً أنّ اقتراح إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية، وقطاع غزة، مع بقاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي، هو أمر مرفوض تحت أي شرط[3]. ولن يؤدي إلى نتائج إيجابية، إلاّ إذا أعلن الإسرائيليون استعدادهم للانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة[4]. وبالتالي، هذا ما يتطلب من الولايات المتحدة أن يكون دورها أكبر من دور الوسيط، في ضوء هذا العناد الإسرائيلي[5] حتى تبرهن للجميع أنّ الطريق نحو السلام لا رجعة عنه[6]. لكن الملك حسين بدأ يخشى من أنّ الولايات المتحدة، تبدو وكأنها تتراجع عن موقفها، بشأن معنى القرار 242[7].

وفي يوم 7/ كانون الثاني، كشف بيغن القناع عن وجه أطماعه، عندما صرّح بأنّه لا سلام، إذا عادت إسرائيل إلى حدود 5/ حزيران 1967، أو إذا أعيدت تجزئة مدينة القدس. وأصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بياناً بأنّ المصريين تقدموا بمطالب «لا يمكن القبول بها».

---

(1) فانس، مذكرات، ص 72.

(2) F. R. U. S, 1977- 1980,Vol VIII, Arab-Israeli Dispute, Document 222,Amman, March 5,1978; William B. Quandt: Camp David: Peacemaking and Politics, Brookings Institution Press, Washington, D,C, 2016, p 164.

(3) الرأي، عمان، ع 2836، 4/ كانون الثاني 1978،ص1؛ Seth Anziska:Preventing Palestine: A political History from Camp David to Oslo, Princeton University Press,Princeton, 2018,p 111.

(4)F. R. U. S, 1977 -1980, Vol VIII, Arab - Israeli Dispute, Document 182, Tehran January 1, 1978; Kaufman,op. cit, p 108.

(5)F. R. U. S, 1977 -1980,Vol VIII, Arab- Israeli Dispute, Document 222,Amman, March 5,1978.

(6)F. R. U. S, 1977- 1980,Vol VIII, Arab- Israeli Dispute, Document 231,Washington, March 17,1978.

(7)F. R. U. S, 1977- 1980,Vol XI, Arab- Israeli Dispute, Document 5,Amman, August 12,1978.

وأصرّ بيغن على بقاء المستوطنات في سيناء، ووصف طلب مصر بالانسحاب من القدس بأنّه «يتسم بالوقاحة، إلى درجة لا يمكن تصورها، واعتبر أنّ من غير المهم أن تعترف مصر بحق إسرائيل في الوجود. وردّ السادات بسحب الوفد المصري، الذي كان يجري مباحثات في القدس، بحضور وزير خارجية الولايات المتحدة [1].

وبعد أن وصلت المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية إلى طريق مسدود، أخذت المعالجة الشاملة لتسوية الصراع تتآكل تدريجياً، ويتمثل ذلك في دعوة الرئيس كارتر كلاً من بيغن والسادات إلى إجراء مفاوضات مباشرة، على حساب بقية العرب، في منتجع كامب ديفيد Camp David المنتجع الرئاسي في ماريلاند Maryland بدءاً من 5/ أيلول 1978، مع إشرافه شخصياً، بينما ترك الملك حسين في موقف المتفرج[2]دون استشارته في مجريات الاتفاقية[3] انسجاماً مع تطلّعات السادات[4] وبيغن؛ لتفادي تعقيد العملية السلمية[5] وعرقلة طريق تقدمها؛ لأن الملك حسين سيثير حتماً موضوع التمسك بالحل الشامل للصراع، مما ينجم عن ذلك، القضاء على احتمالات التسوية مع مصر[6]. وهذا الأمر الوحيد الذي لا تقبل به إسرائيل والولايات المتحدة معاً.

وفي يوم 17/ أيلول، وقّعت اتفاقيات كامب ديفيد، في جزئين، حمل الجزء الأول منهما عنوان «إطار السلام في الشرق الأوسط، والتي نصت على أنّ السلام عقد بين مصر، وإسرائيل، وأنّ الدول العربية الأخرى مدعوة للانضمام إليه. وجاء في الوثيقة أنّه على مصر، وإسرائيل، والأردن، وممثلي الشعب الفلسطيني، أن يدخلوا في مفاوضات لحل

---

(1) موسى، تاريخ الأردن، ج2، ص 455-456.

.O›connell, King›s counsel, p 142(2)

(3)عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 350.

(4)Shimon Peres: Battling for Peace: A Memoir, Random House, New York, 1995, p 252.

(5) Queen Noor Al-Hussein: Leap of faith:memoirs of an unexpected life, Miramax, New York,2003,p 152; Al Madfai, Jordan, p 69.

(6) عيزر وايزمن: الحرب من أجل السلام،ترجمة غازي السعدي،دار الجليل، عمان، 1984 ،ص 316.

المشكلة الفلسطينية، على أن تكون هناك فترة انتقالية، لا تتجاوز خمس سنوات، يتم من خلالها انتقال الحكم من يد السلطات العسكرية الإسرائيلية إلى أيدي سكان الضفة الغربية، وقطاع غزة، الذين سيتمتعون بحكم ذاتي، مع احتفاظ إسرائيل، بوجود عسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما الوثيقة الثانية، فقد نصت على أنّ معاهدة السلام المقبلة بين مصر وإسرائيل يجب أن تعمل على تسوية جميع نقاط النزاع بينهما، وأن تمارس مصر سيادتها حتى الحدود الدولية، بين مصر والفلسطينيين، وأن تنسحب قوات إسرائيل من سيناء، خلال ثلاث سنوات، وأن تتمركز في سيناء بعد ذلك قوات مصرية محدودة، بالإضافة إلى قوات الأمم المتحدة، وأن تستخدم مطار سيناء للغايات المدنية فقط، وأن تسمح حرية المرور للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس، وأن تعتبر مضائق تيران، وخليج العقبة، ممرات مائية دولية. أمّا بشأن المستوطنات في سيناء، فقد تمت إزالتها، بعد جهد جهيد [1].

وفي اليوم التالي لإذاعة أنباء اتفاقيتي كامب ديفيد لم توافق الحكومة الأردنية على الاتفاقيتين[2] لإدراجها الأردن في الاتفاقية، دون التشاور معها[3]. لذلك فَهُما لا ترتبان عليه أيّة التزامات قانونية، أو معنوية، وإنّ الأردن يؤمن بالحل الشامل، ويعتبر انفصال مصر عن مسؤولية العمل الجماعي إضعافاً للموقف العربي، ويرى أنّ التسوية العادلة يجب أن تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من جميع الأراضي التي احتلتها في عام 1967، ومن جملتها مدينة القدس العربية. كما يجب أن تتضمن التسوية حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»[4]. وبالتالي، هذا ما جعل الملك حسين غير راضٍ عنها[5]لمغايرتها لمصلحة الأردن ومصلحة

---

(1) الرأي، عمان، ع 3093، 18/ أيلول 1978، ص 1 و5.

(2) الحسن بن طلال:السعي نحو السلام: سياسة الوسطية في الشرق الأوسط، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة،1985،ص 129.

(3) Carter, op. cit, p 438.

(4)الرأي، عمان،ع 3094 ،20 / أيلول 1978،ص 1و 5؛ F. R. U. S,1977–1980, Vol IX, Arab –Israeli Dispute, Agu1978– Dec 1980, Document 63, Washington, September 20, 1978.

(5) Carter, White House Diary, p 313.

القضية الفلسطينية ومصلحة الوطن العربي [1]بشكل كامل، مما جعله شديد الانتقاد الصريح لها[2] وبالمفاوضات التي تجري في إطارها[3] لكونها تجاهلت المشكلة المركزية في أزمة الشرق الأوسط، وهي المسألة الفلسطينية، وتركت أهم عناصر الحل المتعلقة فيها في أحسن الاحوال في دائرة الغموض؛لتستفيد من ذلك إسرائيل، وهي التي تحتل أرضاً فلسطينية، هذا فضلاً عن أنّ اتفاقيات كامب ديفيد وضعت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 تحت المجهر التفصيلي، الأمر الذي جعل مبادئ التسوية العادلة تبدو باهتة، ولا قيمة لها[4]. وفي هذا السياق علّق كارتر في مذكراته حول موقف الملك حسين بقوله: «لقد كان أقوى ناقد لاتفاقية كامب ديفيد، مما جعله ذلك يشعر بالألم»[5].

وعلى الرغم من الموقف الأردني المعارض لاتفاقية كامب ديفيد، ظل الرئيس كارتر متفائلاً بأنّ الأردن سينضم إليّها[6]. ففي يوم 18/ أيلول اتّصل بالملك حسين ليبيّن له أهمية هذه الاتفاقية، بالنسبة لبلاده، وللفلسطينيين[1]معاً، للحفاظ على الاستقرار بين شعوب المنطقة. كما بيّن له، أنّ مصر وإسرائيل أثبتتا أنّهما تريدان السلام، وأنّ فشل جهودها، بسبب قلّة الدعم من القادة المعتدلين العرب، سيؤدي إلى تعزيز القوى المتطرفة؛ لفتح الباب للتأثيرات السوفيتية، والشيوعية، في جميع أنحاء الشرق الأوسط[7].

---

(1) عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 139.

(2) Carter,op. cit,P 313;Harold Saunders: The Other Walls: The Politics of the Arab – Israeli Peace Process, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, 1985, p 117.

(3) دائرة المطبوعات والنشر: الوثائق الأردنية: 1980: نشرة خاصة عن سيادة المغفور له الشريف عبد الحميد شرف رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية السابق، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1980، ص 5.

(4)أبو عودة، إشكاليات السلام، ص 111-112.

(5) Carter, White House Diary, P 438.

(6) Quandt, Camp David, p 273.

(7) F. R. U. S, 1977 –1980, Vol IX, Arab – Israeli Dispute, Document 58,Washington, September 18,1978.

ومن ثم أرسل كارتر وزير خارجيته فانس للقاء الملك حسين؛ ليشرح له أهمية الاتفاقية، وفوائدها بعيدة المدى، واكتساب تأييده لها[1]. ولدى وصوله إلى عمان في 20/ أيلول، وجد الملك غاضباً من السادات؛ لتقديمه التزاماً صريحاً له قبل القمة في كامب ديفيد، بأنّه سيتفاوض على تسوية شاملة، يمكن أن ينضم إليّها بقية العرب، بمن فيهم الفلسطينيون، وبتصرفه هذا جعل معظم العالم العربي يهاجمه، كما لم يكن هناك أي زعيم فلسطيني معترف به مستعداً للمشاركة في مفاوضات حكم ذاتي. وبذلك خذل السادات الجميع بإبرامه سلاماً منفصلاً مع إسرائيل، في مقابل عودة سيناء.

وأضاف الملك حسين قائلاً: «بأنّ تقصير السادات عن تفسير كل تصرفاته للدول العربية، وتصريحات بيغن بعد كامب ديفيد تثبت بأنّنا لم ننجز سوى معاهدة سلام ثنائية، لا تعود عليه بأيّ نفع يذكر. ومن جانبه، كان فانس يحاول أن يثبت بأنّ ترتيبات الحكم الذاتي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين، في حين تشكك الملك في التزام إسرائيل ببنود الاتفاقات، وروحها[2] لإيمانه القائم على معرفة حقيقية بأنّ إسرائيل لا تريد الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967[3]. ولاسيّما، وقد تكوّنت لدى القيادة الأردنية خبرة طويلة في أساليب التملّص الأمريكي من الوعود التي قطعتها له الإدارات الأمريكية المتلاحقة، والتي تبقى وعوداً تكتيكية، لا تلغي الحقائق التاريخية التي تؤمن بها إسرائيل في الضفة الغربية، مما لم يترك للأردن أي حافز للتفاوض مع إسرائيل، ففي غضون الموقف الإجرائي المتفائل في اتفاقيات فك الارتباط الثلاث بين إسرائيل وسوريا ومصر، لم يكن الأردن طرفاً ثالثاً فيما حصدته جهود كيسنجر وذلك لمعارضة إسرائيل، وتعنتها وتجاهلها، موقف الأردن المعتدل، والحريص على تحقيق سلام عادل، إضافة إلى

(1)F. R. U. S, 1977- 1980,Vol IX, Arab- Israeli Dispute, Document 61,Washington, September 19,1978.

(2)F. R. U. S,1977–1980, Vol IX, Arab - Israeli Dispute, Agu 1978– Dec 1980, Document 61, Washington, Sep 19, 1978;Jimmy Carter: keeping Faith: Memoirs of a President, Bantam, New York, 1982, p 412.

(3)F. R. U. S,1977–1980, Vol IX, Arab – Israeli Dispute, , Document 79, Washington, undated.

تجاهل إسرائيل لمشاركة الأردن في مؤتمر جنيف للشرق الأوسط. ولهذا اتّخذ الأردن في هذه المرحلة، موقف التنبه الحذر، المصحوب بقلق مبرر.[1]

وفي نهاية الاجتماع مع فانس، لم يتخذ الملك حسين موقفاً يعطّل به علاقاته مع الولايات المتحدة، بشأن رفض الانضمام للاتفاقية، وفي الوقت نفسه لا يريد المشاركة في اتفاقية بأيّ ثمن قد تؤدي إلى مجازفة سياسية، يخرج منها خالي الوفاض. لذلك، أبلغ الملك، فانس أنّ لديه أسئلة إضافية، ويحتاج إلى أجوبة عليها، قبل إعلان موقفه النهائي[2] لاستطلاع مدى جديتها[3] وفاعليتها في تحقيق تسوية شاملة، وانسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، ووعد بأن يرسل الأسئلة في وقت قريب، بعد عودته إلى واشنطن[4].

شكل الملك حسين لجنة من خمسة مسؤولين، برئاسة عبد الحميد شرف رئيس الديوان الملكي الهاشمي آنذاك، لإعداد صياغة الأسئلة، والتي بلغت أربعة عشر سؤالاً، يدور معظمها حول التفسير الأمريكي لاتفاقات كامب ديفيد، والدور الأمريكي في تطبيقها، مما ينتج عن ذلك استطلاعات متعمقة، لما يحتمل أن تسفر عنه المفاوضات المقبلة. وما أن وصلت الأسئلة الأربعة عشر في 29/ أيلول 1978 حتى شرعت الأجهزة البيروقراطية في تجهيز الردود، وكان في معظمها يتكون من تكرار للمواقف الأمريكية المعروفة جيداً. وفي 17/ تشرين الأول بعثت الإدارة الأمريكية مساعد وزير الخارجية الأمريكي، لشؤون الشرق الأوسط، وجنوبي آسيا هارولد سوندرز Harold Saunders لتسليم الأجوبة مكتوبة للملك حسين»[5] على أمل تغيير موقفه المعارض من الاتفاقية. ونصت الرسالة على أنّ «الهدف

---

(1) مقابلة مع السيد فالح الطويل، السفير الأردني الأسبق لدى العراق وروسيا وباكستان في منتدى الفكر العربي، بتاريخ الأحد 20/ 1/ 2019.

(2) أبو عودة، إشكاليات السلام، ص 127.

(3) F. R. U. S,1977–1980, Vol IX, Arab – Israeli Dispute, Document 64, Amman, Sep 20, 1978; فانس، مذكرات، ص 120

(4) F. R. U. S, 1977–1980, Vol IX, Arab– Israeli Dispute, Document 72,Washington,, September 28,1978؛ الرأي، عمان، ع 3096، 22 / أيلول 1978،ص 11؛ .

(5)فانس، مذكرات، ص 120.

المعلن من الاتفاقيتين يقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338 «بكل أجزائهما». وتناولت وجهة النظر الأمريكية بالتطرق إلى قضايا محددة، في اتفاقات كامب ديفيد، فقد قررت مصير الضفة الغربية، وغزة، في مفاوضات بين الأردن، ومصر، وإسرائيل، وممثلين ينتخبهم سكان المنطقة، وأنّ هذه المفاوضات ستبدأ في موعد أقصاه السنة الثالثة بعد الفترة الانتقالية».

كما اعتبرت الاتفاقيتان أنّ «القدس الشرقية أرض محتلة، ولكن اعترافاً بالشخصية الدينية الخاصة للمدينة، يقضي بالوصول الحر إلى الأماكن المقدسة للديانات الثلاث. أما فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة من المستوطنات، فهي «تتعارض مع القانون الدولي، وأنّها عقبة في طريق السلام». أما عن مستقبل اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وغزة» فيجب أن يكون لهم حق التوطن، حيث هم إذا اختاروا ذلك»[1].

إلاّ أنّ الملك حسين لم يبد رأيه في الأجوبة التي حملها سوندرز[2] دون تردد؛ باعتبارها لم تكن مرضية بالنسبة له[3] لفقدانها الضمانات الحقيقة للتوصل إلى تسوية نهائية[4] في الموعد المقرر، بحيث لم يجد في الإجابة أيّ حافز يضمن قيام الولايات المتحدة بممارسة أي ضغط على إسرائيل، للانسحاب من الضفة الغربية في مقابل السلام[6] ولو لشبر واحد. لذلك كان واضحاً منذ البداية، أنّ من الصعب على الملك أن يتخذ قرارات لا تتوافق مع مصلحة بلاده؛ لتجنب تكرار ما جرى من تخاذل أمريكي تجاه بلده في مؤتمر جنيف في كانون الأول 1973.

---

(1) Carter, Keeping Faith, P 407.

(2)فانس، مذكرات، ص 120ـ 122.

(3)الرأي،عمان، ع 3136، 22/ تشرين الأول، 1978، ص 1.

(4)Seth P. Tillman: The United States in the Middle East: Interests and Obstacles, Indiana University Press, Bloomington, 1982, P 208.

(5) عدنان أبو عودة: الحسين وإدارة الأزمات: كرسي الملك الحسين للدراسات الأردنية والدولية،مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، 2018، ص36.

F. R. U. S,1977–1980, Vol IX, Arab – Israeli Dispute, Document 91, Jidda, October 18 ,1978.

(6)Lukacs,Israel, Jordan, p 157.

وأمام هذه التخوّفات، احتفظ الملك حسين بأقصى قدر يستطيع من المرونة؛ حتى لا يقطع علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه التحرر من ضغوطها في المراحل المقبلة. ويتمثل ذلك في إبلاغه سوندرز بأنّ الأردن لم يكن ممكناً له أن يشارك في المفاوضات المتعلقة بتطبيق اتفاقات كامب ديفيد من دون دعم الفلسطينيين، أو السعوديين[1]وذلك لكي يتجنب إثارة غضبهم لرفضهم للاتفاقية[2]. وفي هذا السيّاق، يعلّق فانس قائلاً: «لقد كان الملك حسين لزمن طويل يعتمد على الديبلوماسية اللينة، والتحالف الحريص مع دول أقوى منه»[3].

وانسجاماً مع المطالب الملكية، التقى سوندرز زعماء الضفة الغربية، ومن بعدهم السعوديين، لكنّه لم ينتزع منهم أي تأييد لمشاركة الأردن. وبعد عودة سوندرز إلى عمان اعترف للملك بفشل مهمته[4] متأملاً منه تعديل موقفه، في حين ما يزال الملك غير مستعد لاتخاذ موقف حاسم، إلاّ بعد انتظار نتائج قمة بغداد، المقرر انعقادها خلال الفترة من 2ـ 5/ تشرين الثاني 1978[5]. واختتمت قمة بغداد أعمالها ببيان، قررت فيه الدول العربية تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مكاتب جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس. كما أعلنت القمة أنّ اتفاقات كامب ديفيد تتعارض مع قرارات قمة الرباط، وأكّدت على دعم منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. كما قررت زيادة الدعم المالي على مدى عشر سنوات مقبلة لسوريا، والأردن، والمنظمة، وكان نصيب الأردن من هذه المساعدات 1. 250 مليون دولار[6].

ومع أنّ الموقف الرسمي للأردن، كان منسجماً مع الموقف العام للدول العربية، ويقوم

---

(1)F. R. U. S, 1977- 1980,Vol IX, Arab- Israeli Dispute, Document 91,Jidda, October 13,1978.

(2) Carter, Keeping Faith, p 337.

(3) فانس، مذكرات، ص 31.

(4) Shlaim, Lion of Jordan, p 403.

(5)F. R. U. S,1977–1980, Vol IX, Arab – Israeli Dispute, Document 91, Jidda, October 18, 1978; Quandt, Camp David, p283.

(6) الرأي، عمان، ع 3141، 6/ تشرين الثاني/ 1978، ص1.

على التضامن التام معها، إلاّ أنّ هناك موقفاً آخر أكثر واقعية، وهو الحفاظ على علاقاته الوثيقة، التي تربطه مع العراق والمملكة العربية السعودية، واللتين تدعمان جزءاً كبيراً من الاقتصاد الأردني [1] لإدراكه حجم الخطر الذي يمكن أن يقع عليه، في حالة إن هو وافق على ترتيبات جزئية مع إسرائيل، حيث سيكون الأردن وحيداً، وأنّ الولايات المتحدة لن تقف إلى جانبه، مما يفقده قوته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في علاقاته العربية. لذلك وقف إلى صف الأغلبية في إدانة اتفاقية كامب ديفيد [2].

وفي ضوء تلك الأوضاع، تراجعت العلاقات الأردنية ـ الأمريكية إلى أدنى مستوى لها[3] باعتبارها ضربة قاصمة لمبادئ اتفاق كامب ديفيد، وتمرداً على السياسة الأمريكية التي تسعى إلى إخضاع الأردن لتنفيذها. ويظهر ذلك بشكل واضح، خلال اجتماع زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي مع الملك حسين في عمان، في 18/ آذار 1979[4] مستخدماً أسلوب ليّ الذراع[5] وذلك بأن الولايات المتحدة لن تحمي الأردن من هجوم إسرائيلي عليه مستقبلاً، إن لم يحدث تغيير في موقفه، من عملية السلام، التي ترعاها بلاده. أما هذا التهديد فلم يلق من الملك حسين سوى رد هادئ [6]. وعلّق الرئيس كارتر على ذلك بقوله: «لقد أصبح الملك حسين ناطقاً باسم العرب الأكثر تطرفاً»[7].

---

(1) Robert O. Freedman: Moscow and the Middle East: Soviet Policy Since the invasion of Afghanistan, Cambridge University Press, Cambridge ,1991,p 103.

(2) F. R. U. S, 1977 -1980,Vol IX, Arab- Israeli Dispute, Document 197,Amman, March 6,1979.

(3) Queen Noor, Leap of faith, p 172; Philip Robins: A history of Jordan, Cambridge University Press, Cambridge, 2004, p 149, Carter, op. cit, p 410.

(4) F. R. U. S, 1977–1980, Vol IX, Arab - Israeli Dispute, Agu 1978– Dec 1980, Document 219, Amman, March 18, 1979,

(5) Al Madfai, Jordan, p54- 55.

(6)Shlaim, Lion of Jordan, p 405

(7) Carter, Keeping Faith, p 410.

وفي ضوء حسابات الأردن، والتي لم تتطابق مع الولايات المتحدة، بذل الرئيس كارتر جهوداً حثيثة؛ لإيصال الوضع بين مصر وإسرائيل إلى الوضع النهائي، ففي يوم 26 / آذار 1979 وقّع كل من السادات، وبيغن على معاهدة السلام بين بلديهما. وقد أصرّت إسرائيل على أن تتضمن معاهدة الصلح نصاً يعني عملياً إنهاء مصر لالتزاماتها العربية المترتبة على عضويتها في جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع المشترك. وجاء هذا النص في المادة السادسة من الاتفاقية التي ورد بها «يقر الطرفان أنّه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة، وأيّ من التزاماتها الأخرى، فإنّ الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة، هي التي تكون ملزمة التنفيذ».

وبموجب هذا النص، حققت إسرائيل من خلال معاهدتها مع مصر مكاسب عسكرية، واستراتيجية مهمة، تنبع كلها من حقيقة أنّ مصر قد حيّدت عسكرياً في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ففي اللحظة التي تباشر إسرائيل الاعتداء على الأردن، أو سوريا، فإنّ مصر لا يحق لها أن تبادر إلى مد يد العون لهما؛ لأن التزامها بمعاهدة السلام مع إسرائيل يعلو التزامها بالدفاع المشترك مع الدول العربية [1].

وهنا لابدّ من الإشارة، إلى أنّ هذا الإنجاز الأمريكي جعلها تعتقد، بأنّ مفتاح السلام في الشرق الأوسط يكمن في عقد الصلح بين إسرائيل ومصر، أي بمعنى يمكن التغلب على الملك حسين، أو الضغط عليه، للموافقة على تأدية دور أساسي في تمثيل الفلسطينيين[2] على اعتبار أنّه لن تكون هناك حرب عربية إسرائيلية كبرى، أياً كان موقف الأردن بدون مصر[3] لاعتقادهم أن الدول العربية أصبحت ضعيفة مفككة، لا يرجى أن تكون جبهة قوة تستعيد أرضها وحقوقها من إسرائيل. ونستنتج هنا، فشل التحليلات الأمريكية، فقد أعلن الملك حسين في خطاب له أمام جمعية الشؤون الدولية في لوس أنجلوس في 7/ تشرين

---

(1) رياض، مذكرات، ص 602-603.

(2) Dallas,King Hussein, p 168.

(3) فانس، مذكرات، ص 118.

الثاني 1981 قائلاً: «هذا وإنّنا ندرك أنّ الولايات المتحدة تعتبر اتفاقية كامب ديفيد إنجازاً عظيماً، وتاريخياً، أما من جهتنا فإننا نرى فشل اتفاقية كامب ديفيد، لا بل فيما قامت به، بل في ما لم تقع به. وإنّنا نشعر بالرضى عندما تستعيد مصر سيناء، ونحن كرّرنا مراراً وتكراراً إنّنا نتطلع إلى تحقيق تسوية شاملة، ونهائية، تستطيع إسرائيل وجميع جيرانها الاستفادة منها على الدوام في منطقتنا من هذا العالم[1].

وعلّق السياسي الأردني عدنان أبو عودة في هذا السيّاق بقوله: «إنّ المتفق عليه دولياً، هو أهمية دور الولايات المتحدة في عملية السلام، في الشرق الأوسط، وهذا الدور لا يمكن أن يعبر عن نفسه بفاعلية، إلاّ إذا قامت به الولايات المتحدة كدولة عظمى، وليس كشريك كامل في المفاوضات، كما فرضته عليها اتفاقيات كامب ديفيد، التي وصلت إلى طريق مسدود، ورفضت من الأطراف العربية، ووضع الولايات المتحدة في طرف في النزاع، وليس في موقف الطرف الثالث المحايد، الأمر الذي يحد من فاعلية دورها في عملية السلام. وعليه فإنّ الأردن يعتقد بأنّ عملية السلام تقتضي من الولايات المتحدة الخروج من آثار اتفاقية كامب ديفيد كي تلعب دورها كدولة عظمى، مع مجموعة الدول الأوروبية، والاتحاد السوفيتي، في إطار الأمم المتحدة؛ لتشكل بمجموعها الطرف الثالث الحيادي، الذي يعمل وفق مبادئ وقرارات الأمم المتحدة، ووفق مسؤولياته الدولية [2].

وفي المحصلة، استغل حزب الليكود المعاهدة مع مصر، فأصبح أكثر تشدداً وعدوانية في مواقفه، لترسيخ سيطرته على الضفة الغربية، فقد واصل أجندته التوسعية، كما مارس الضغوط على السكان المحليين للانتقال من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، فضلاً عن الكلام الصريح الذي أطلقه القادة الإسرائيليون الأكثر تطرفاً، على تحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين، وللعمل بحصانة تجاه بقية العالم العربي، ففي عام 1980 أقرّ قانون القدس، والذي ينص على «أنّ القدس عاصمة إسرائيل الكاملة، والموحدة». والغرض

(1) عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 351.

(2) أبو عودة، إشكاليات السلام، ص 118-119.

من ذلك القرار استبعاد أيّة مفاوضات حول وضع المدينة. وفي كانون الأول 1981 وسّع الكنيست الإسرائيلي نفوذ القانون والقضاء والإدارة المدنية الإسرائيلية لتشمل مرتفعات الجولان، الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، منذ عام 1967[1].

(1) طارق العاص: دبلوماسية السلام الأردنية: 1967-1995، (د. ن)، عمان، 1996، ص 101.

الفصل الثاني

العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية
1981 ـ 1989

- مبادرة الرئيس ريغان أيلول 1982
- الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني في شباط 1985
- مبادرة شولتز في نيسان 1988

مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان
أيلول 1982

مع وصول الرئيس الأمريكي رونالد ريغان Ronald Reagan إلى سدة الحكم في البيت الأبيض، في كانون الثاني 1981، أظهر التزاماً قوياً تجاه إسرائيل. فيقول في مذكراته: «لقد آمنت في أشياء كثيرة في حياتي، لكن ما من قناعة تمسّكت بها بأكثر من إيماني القوي بأنّ على الولايات المتحدة ضمان بقاء إسرائيل [1] ومساندتها في مختلف المجالات إلى أبعد حد.

كما كان الرئيس ريغان يبغض الاتحاد السوفيتي، فقد وصفه بأنّه «إمبراطورية الشر» وبأنّه خطر كبير على العالم، فيجب منعه من التغلغل إلى منطقة الخليج العربي على وجه التحديد، خصوصاً بعد غزو السوفيت لأفغانستان في آواخر عام 1979، ومن ثم نشوب الحرب بين العراق وإيران، في أيلول 1980. مما يعرض المصالح الأمريكية الحيوية في تلك المنطقة للخطر. وبذلك، لم يكن لريغان، ولحاشيته، بعد أن وضعوا هذه المشاغل في اعتبارهم يميلون إلى الضغط بقوة؛ من أجل تحقيق تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط[2] بل حاولوا خلق تحالف عسكري بين إسرائيل، والدول العربية المجاورة لها:مثل الأردن، ومصر، والمملكة

(1) Ronald Reagan: An American Life, Simon and Schuster, New York,1990, P 410.

(2) Alexander M. Haig: Caveat: Realism, Reagan, and foreign Policy, Macmillan, New York, 1984, p 169.

العربية السعودية، بقيادة الولايات المتحدة؛ لمجابهة هذا التهديد السوفيتي[1] الذي يشكل خطراً مشتركاً عليهم جميعاً، وأن هذا الخطر يجب أن لا يهمل.

لكنّ هذه الدعوة الأمريكية باءت بالفشل. ويتضح ذلك عندما أبلغ ألكسندر هيج Alexander Haig وزير الخارجية الأمريكي، الملك حسين، خلال زيارته إلى عمان، في نيسان 1981 بقوله: «إنّنا نريد أن نكون أصدقاء ضد الاتحاد السوفيتي». أجابه الملك قائلاً: «إنّنا نريد أن نكون أصدقاء، ولكن الجهة التي تهددنا، وتريد احتلال عمان، ليس بريجنيف، بل أرئيل شارون Ariel Sharon .

وبعبارة واضحة، أشار الملك إلى أنّه بالنسبة لوجهة النظر الأردنية، إنّ إسرائيل هي لب المشكلة، وإنّ القضية الفلسطينية هي الهم الأكبر بالنسبة للأردن، وللعالم العربي، وبشكل يفوق الاتحاد السوفيتي، أو حتى التعزيزات السوفيتية في أفغانستان. وعندما تحل القضية الفلسطينية فإنّ دول المنطقة بما فيها الأردن سيكون أكثر استعداداً للإصغاء للمقترحات الأمريكية، لاحتواء الاتحاد السوفيتي[2] بكافة الوسائل الممكنة، بما في ذلك القوة العسكرية.

وفي الوقت نفسه، لم تكن إسرائيل تؤيد هذا التوجه، مبررة موقفها بأنّ «حرباً أخرى مع العرب هي أمر مرجح، وأنّ جهود الولايات المتحدة بتحديث أسلحة الدول العربية لردع الاتحاد السوفيتي، يمكن أن يعزز القدرات العربية ضدها»[3]إذا حدثت تطورات تستدعي ذلك. وفي محاولة لإفشال فكرة التعاون الإستراتيجي، استعانت إسرائيل بأنصارها في الكونغرس الأمريكي؛ لإلغاء القرار الأمريكي المتعلق ببيع طائرات الأواكس الاستطلاعية للسعودية. ولم تكتف بذلك، ففي 7/ حزيران 1981 أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي

(1) Robert O. Freedman: Israel and the United States: Six Decades of US-Israeli Relations, Westview Press, Boulder:Colo, 2012, p 10.

(2) Abraham Ben-Zvi: The United States and Israel: the limits of the special relationship, Columbia University press, New York,1993, p 128; Al Madfai, Jordan, p71- 72.

(3) Al Madfai, Jordan, p 71.

«بيغن» أوامره بقصف المفاعل النووي العراقي، الذي كانت تبنيه فرنسا على مشارف بغداد[1] باعتباره يشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل.

ووسط هذه الأوضاع المضطربة، لابدّ لنا من الإشارة، إلى أن المستجدات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، بعد توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في آذار 1979، ثم تولي شارون وزارة الدفاع الإسرائيلية في آب 1981، وما أعقب ذلك من اغتيال الرئيس المصري أنور السادات، في تشرين الأول 1981، قد منحت إسرائيل فرصة أخرى كبيرة، وثقة تامة بإمكانية تحقيق مشروعها، الذي يمثل الهدف الأساسي لسياستها الإقليمية؛ وذلك بالتخلص من الأخطار المحدقة بحدودها الشمالية، والمتمثل بقوات الثورة الفلسطينية، التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومن هنا، بدأت إسرائيل تنتظر الذريعة لتغطية هجومها دولياً، وسرعان ما اقتنصت الفرصة لهذه العملية، فاستغلت محاولة إحدى المنظمات الفلسطينية، بقيادة أبو نضال، اغتيال سفيرها في لندن، في 4/ حزيران 1982 لاجتياح لبنان، مدعومة بمساعدة الكتائب اللبنانية المسيحية. وسمي هذا الغزو «عملية سلام الجليل»[2].

وحسب خطة شارون فإنّ القصد من حرب لبنان، ليس لبنان وحده، بل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قضاء تاماً، ومن ثم قيام نظام سياسي جديد به، بمساعدة المسيحيين المارونيين أصدقاء إسرائيل؛ لتشكيل حكومة قادرة على إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك إبعاد القوات السورية من لبنان، أو إضعافها. وفي نهاية المطاف، العمل على إقامة دولة فلسطينية في الأردن [3] بعد مغادرتها من لبنان. وعندئذ ستكون إسرائيل قادرة على أن تتذرع بطرد أعداد كبيرة من الفلسطينيين من الضفة الغربية، وقطاع غزة إلى الأردن، مما يجعل إسرائيل دولة يهودية حقيقية خالية من الفلسطينيين.

---

(1) Bernard Reich: A Brief History of Israel, Facts on File, New York, 2008,p 40.

(2) أسامة أبو ندل وآخرون: مسيرة المتغيّرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية (من النشأة إلى أوسلو)، دار الجندي، القدس، 2012، ص 330.

(3) عوزي بنزيمان: شارون: بلدوزر الإرهاب الصهيوني، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، 1986، ص 200.

ولمنع اتساع دائرة الحرب، تلقى وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز George Shultz في نهاية شهر تموز 1982 مكالمة هاتفية من زيد بن شاكر، القائد العام للجيش الأردني آنذاك، للاستفسار عن النوايا الإسرائيلية. كما أراد الحصول على التأكيد الأمريكي لدعم بلاده عسكرياً وسياسياً، موضحاً مخاوف الملك حسين من تنفيذ إسرائيل تهديداتها التي أعلنتها على لسان شخصيات نافذة في حزب الليكود، ولاسيّما وزير دفاعها شارون خصوصاً بعد أن رأى المسافة الهائلة التي توغّلت فيها إسرائيل داخل لبنان، فطمأنه شولتز بالدعم الأمريكي لوحدة الأراضي الأردنية، واستقلالها[1].

وهكذا قرر شولتز، إرسال فيليب حبيب Philip Habib مبعوث الرئاسة الأمريكية إلى المنطقة؛ لوقف القتال الدائر في لبنان وتثبيته. وبدءاً من يوم 21/ آب 1982 بدأت عمليات إجلاء مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت إلى تونس، واليمن ودول عربية أخرى وافقت على استضافتهم، بواسطة فرقة عسكرية أمريكية، تم ارسالها إلى لبنان؛ كجزء من قوة دولية [2].

وفي اللحظة التي انتهى فيها القتال مباشرة، انغمس الرئيس ريغان في نهاية الأمر في توجيه اهتمامه فوراً إلى عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، محوّلاً الأضواء من مصر، وسوريا، إلى الأردن. ففي يوم 2/ أيلول 1982 أعلن في خطاب له أذيع عبر شاشات التلفزيون عن مبادرته للسلام، والتي تقتضي بممارسة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وغزة، للحكم الذاتي بالتعاون مع الأردن، دون قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما رفض ضمّها إلى إسرائيل. كما لم يعترف الرئيس ريغان بالمنظمة، وصرّح عن عدم رغبته في التحدث مع قادتها، بل أراد الملك حسين، وليس عرفات أن يمثل الفلسطينيين في مفاوضات التسوية مع إسرائيل [3].

---

(1) George P. Shultz:Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State, A Robert Stewart,New York, 1993, p 86– 87.

(2)Adam B. Lowther: Americans and Asymmetric conflict: Lebanon, Somaliam and Afganistan, Prager Security International, Wesport, 2007, p 85.

(3)الرأي، عمان، ع 4477، 3 / أيلول 1982، ص 1؛ The York Times Washington, 45424, 2 /9/ p1,1982

وهنا لابدّ من الإشارة، إلى أنّ الرئيس ريغان لم يعرض مبادرته إلاّ بعد أن طمأنه المبعوثون الأمريكيون إلى المنطقة بأنّها ستستقطب رد فعل إيجابي من الملك حسين[1].

وقبيل الإعلان رسمياً عن هذه الخطة بوقت قصير، كان الملك حسين على علم بمحتواها[2] فقد أرسلت الإدارة الأمريكية نيكولاس فيليوتيس Nicholas Veliotis وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، والسفير الأمريكي السابق لدى الأردن[3]في أواخر شهر آب 1982 سراً إلى عمّان؛ لعرض المبادرة الأمريكية على الملك بشكل منفصل[4]وصريح[5]على أمل كسب تأييده لها[6]بشكل رسمي، حتى لو لم يكن مصرحاً بذلك من قبل جامعة الدول العربية، أو منظمة التحرير الفلسطينية[7].

وخلال اللقاء أكّد فيليوتيس للملك مجدداً على الموقف الأمريكي، بأنّ انسحاباً إسرائيلياً من الضفة الغربية سيقع، لكنّه لم يحدد متى هذا الانسحاب، ومن ناحية أخرى، وعد بدعم أمريكي لتجميد حقيقي للاستيطان[8]. ومن جهته، أبدى الملك موافقته على المبادرة الأمريكية بصورة عامة[9]واصفاً ايّاها بأنها أشجع موقف اتخذته الإدارة الأمريكية على وجه

(1) Mark Tessler: A history of Israel – Palestinian conflict,Indiana University Press,Bloomington, 2009, p 607.

(2)زاك، الحسين والسلام، ص 379.

(3)كان فيليوتيس له علاقة وثيقة مع الملك حسين، حينما كان سفيراً للولايات المتحدة، لدى الأردن، خلال إدارة الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر. ؛Steven L. Spiegel: The Other Arab Israeli Conflict:Making America's Middle East Policy, From Truman to Reagan,University of Chicago Press,Chicago,1985,p 419

(4)T. G. Fraser: The USA and the Middle East since World War 2, St. Martin's Press, New York, 1989, P 175.

(5)Shultz, Turmoil and Triumph, p90.

(6)Robert O. Freedman:The Middle East after the Israeli Invasion of Lebanon, Syracuse University Press,New York, 1986, p 89.

(7)Tessler,A history of Israel – Palestinian conflict, p 614.

(8)الحسن بن طلال، السعي نحو السلام، ص149؛ أبوعودة، إشكاليات السلام، ص 169.

(9) أبو عودة ، إشكاليات السلام، ص 169.

الإطلاق، منذ عام 1956[1]. كما أنّها تعتبر إعادة إحياء من جديد لمشروع المملكة العربية المتحدة لعام 1972، وفرصة جادة للتصالح مع الفلسطينيين، والتي تدعو إلى إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني تحت التاج الهاشمي[2].

وعلى الرغم من الموقف الأردني الإيجابي، إلاّ أنّ الملك حسين لم يقدم أي التزام للطرف الأمريكي؛ حتى يدرس نصها بشكل كامل مع رؤساء الدول العربية، والمنظمة[3] بدقة، باعتبارهما المرجعية، والجهة الوحيدة المخولة باتخاذ القرارات الكبرى للتقدم في مسيرة السلام. لذلك، واصل الملك جولاته إلى عواصم المنطقة؛ في محاولة للحصول على توافق عربي، لا لبس فيه، للمضي قدما في خطة ريغان غير أنّ التوافق الذي تمخض عن القمة العربية في مدينة فاس المغربية، التي عقدت بعد أسبوع من خطاب ريغان وحديثه عن الخطة، لم يكن ليرضي الملك كلياً، حيث اعترفت هذه القمة بصورة مباشرة بإسرائيل، وأقرّت حل الدولتين، الأمر الذي مثل توجهاً واقعياً جديداً في الموقف العربي، من إسرائيل. لكنّ القمة لم تذهب أبعد من ذلك، فبدلاً من المصادقة على وفد أردني ـ فلسطيني للتفاوض مع إسرائيل، أعادت التوكيد من جديد على أنّ منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني [4].

ولم تلبث الأمور بعد ذلك، أن ساءت أكثر مما هي عليه، ففي 14/ أيلول 1982، اغتيل الرئيس اللبناني بشير الجميّل، الرئيس الماروني المنتخب حديثاً، وحليف شارون في الحرب على منظمة التحرير الفلسطينية، بأيدي عناصر موالية لسوريا. وعلى إثر ذلك،

---

(1)Musa S. Braizat: The Jordanian–Palestinian Relationship:the Bankruptcy of the Confederal idea, British Academic Press, London, 1998,159.

(2)Efraim Karsh, P. R. Kumaraswamy: Israel, the Hashemites and the Palestinians: The Fateful Triangle,Frank Cass, London, Portland,2003, p 50; Joseph Nevo: King Hussein and the Evolution of Jordan's Perception of a Political Settlment With Israel 1967 –1988, Academic Press , Sussex, 2009, p 54 .

(3)الرأي،عمان، ع 4477، 2/ أيلول 1982، ص1.

(4)الطراونة،الديبلوماسية، ص 72؛ Queen Noor, Leap of faith, p 248

تحرّكت وحدات من القوات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقة بدعم من القوات الإسرائيلية، إلى مخيّمين للاجئين الفلسطينيين، صبرا، وشاتيلا، في ضواحي بيروت، مدَعمين من حلفائهم الإسرائيليين، وارتكبوا مجازر فضيعة فيها، راح ضحيتها 800 من المدنيين الفلسطينيين [1].

وفي هذا المنعطف، بدأ الملك حسين يراقب بعين ثاقبة طريقة تعامل الولايات المتحدة مرة أخرى مع الموضوع اللبناني. فلبنان بالنسبة له أصبح محل اختبار للقرار الأمريكي، حيث رأى بأنّه ما لم تجبر الولايات المتحدة الحكومة الإسرائيلية على الخروج من لبنان، فإنّ الأمل ضعيف في زحزحتهم من الضفة الغربية [2]. وهذا الموقف الأردني المتشكك، نابع من تنامي ظهور الولايات المتحدة كطرف في النزاع، أكثر من كونها طرفاً مؤهلاً لحل النزاع؛ لعلاقتها الخاصة مع إسرائيل. مما أفقد الأردن الثقة بدورها كطرف ثالث، يحمل في يده الحل باعتبارها طرفاً متحيزاً.

وبرغم كل هذه العقبات، قام الملك حسين في أواخر كانون الأول 1982 بزيارة إلى واشنطن؛ لعقد مباحثات مع الرئيس ريغان ومستشاريه، لتقييم المخاطر التي تواجهها عملية السلام. مبيناً أنّ «اتفاقية كامب ديفيد قد ماتت، وأنّ مبادرة الأول من أيلول ميتة أيضاً [3] لعجز الولايات المتحدة، أو عدم رغبتها في الضغط على إسرائيل لإيقاف سياستها الاستيطانية، مما يجعل إقناع منظمة التحرير الفلسطينية، بالانضمام إلى تلك المحادثات مستحيلة[4]. ومن جهته، حاول الرئيس ريغان إقناع الملك بتأييد مبادرته،

---

(1) Joel Peters, David Newman: The Routledge Handbook on the Israeli – Palestinian Conflict, Routledge, London: New York, 2012,p88.

(2) Michael Thomas: American Policy toward Israel: The Power and Limits of Beliefs, Routledge, ,London; New York, 2007,p 105, Ben-Zvi, The United States and Israel, p 143.

(3) Shultz, Turmoil and Triumph, p 433.

(4) Cheryl Rubenberg: Israel and the American national interest: a critical examination, University of Illinois press, Urbana, 1986, p 318.

والبدء بالتفاوض[1] على أساس الاعتقاد بأنّ مشاكل لبنان في طريقها إلى الحل. وفي ختام المباحثات، سلّم الملك رسالة ألزم بها نفسه بمحاولة وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، متى بدأت المفاوضات مع الأردن، وبأنّ المدة الانتقالية ستنقص مدتها إلى أقل من خمس سنوات [2].

وعلى الرغم من أنّ أفكار الرئيس ريغان استمالت الملك حسين، إلاّ أنّ الاجتماع لم يتمخض عن أيّة نتيجة تذكر[3]. فما زالت الخلافات حول الحكم الذاتي الفلسطيني، ومسألة المشاركة الفلسطينية في المفاوضات لم يتم حلهما. وعلّق شولتز على هذا الأمر في مذكراته بقوله: «كانت الجهود الأمريكية لإقحام الملك حسين في العملية السلمية تواجه مراراً وتكراراً برفضه، أو تردده بحجة أنّ العالم العربي سينقلب ضده ـ بشكل قاتل ربما ـ إذا تعامل مع إسرائيل حول مسألة الأراضي المحتلة. لهذا السبب فإنّ الهدف الذي وضعته الدبلوماسية العربية نصب عينيها منذ ذلك القرار المشؤوم في الرباط هو محاولة إيجاد دولة، أو دول عربية مع ممثلين عن الفلسطينيين، يقومون بالتفاوض مع إسرائيل».

ويضيف شولتز قائلا: «عندما قامت مصر بمفاوضة إسرائيل حول سيناء ـ تلك الصحراء الخالية من السكان تقريباً، والتي احتلتها إسرائيل عام 1967 ـ لم يكن هناك فلسطينيون مشاركون، وبالتالي حاولت مصر بذلك أنّ تلعب دولة نظيرة لإسرائيل، وتفاوضها على مناطق الضفة الغربية، وغزة. لكن الحقيقة أنّ ذلك لم يكن دورها الطبيعي؛ لأنّ الأردن باعتباره مأوى لأكثر من مليون فلسطيني، ولأنّه الحاكم السابق للضفة الغربية، أحق بذلك الدور من مصر. لذلك لم يكن الأردن من الموقعين على اتفاقيات كامب ديفيد، وعندما

---

(1) Public Papers of the Presidents of the United States: Ronald Reagan, July 3 to December 31, 1982,Adminstration of Ronald Reagan, 1982- Dec 21, p 1627.

(2) Quandt, Peace Process , p 257.

(3) Public Papers of Ronald Reagan: Remarks of the President and King Hussein I of Jordan Following Their Meetings, December 23, 1982,p 1641.

انهارت محادثات الحكم الذاتي بعد غزو إسرائيل للبنان عام 1982 لم يتبق هناك من الأمل ما يكفي لإحياء تلك المحادثات بإشراف مصري [1].

وتابع شولتز حديثه، بقوله: «كنتُ أتساءل، إن كان بإمكان الملك حسين أن يتحرك بدون منظمة التحرير الفلسطينية». ويجيب على ذلك قائلاً: «حتى لو أراد الملك، فالعقبات كثيرة، أوّلها أنّه سيلقى معارضة داخلية شديدة. وثانياً فإنّ الفلسطينيين المفاوضين في وفده قد يتعرضون للتصفية الجسدية، على يد المنظمة. وثالثاً هناك التهديد السوري على حدوده. وينهي شولتز قوله: «ولو عزم الملك أمره على تنفيذ ما برأسه، فإنّه كان سيحتاج إلى دعم كامل أمنياً، واقتصادياً من الولايات المتحدة، وكان باستطاعته الحصول على ذلك الدعم لو دخل في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، لأنّ الكونغرس سيدعمه بكل حماسة، وكذلك الرئيس ريغان [2]. في حين لم يكن الملك حسين ليقبل بذلك.

وعلى أي حال، أفسحت واشنطن المجال للحكومة الأردنية حتى تتمكن من الوصول إلى خطة عمل مشتركة مع المنظمة، وفتحت باب الاتصال السري مع قياداتها للتعرف على نياتها الحقيقية، ولتشجيعها على السير في طريق الحل السلمي. ووجدت قيادة المنظمة نفسها أمام خيارات أربعة في أعقاب مبادرة ريغان، وقمة فاس في أيلول 1982هي:

- السير على طريق المتطرفين الفلسطينيين «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني» الذين يرفضون أيّة مصالحة مع إسرائيل، ويرفضون قرارات قمة فاس، ويصرّون على أنّ الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. وتعرف قيادة المنظمة أنّ هذا الخيار سيؤدي إلى عزلتها، على الصعيد الدولي، وسيعطي سوريا وحلفاءها من الفلسطينيين الحق في التفاوض، بدلاً منها، واستعمالها أداة للضغط أثناء عملية التفاوض.
- خيار السادات، بالاعتراف بإسرائيل دون أي شرط مسبق. وهذا الخيار خطير قد يؤدي إلى كارثة كبيرة للمنظمة وربما يقضي عليها

(1) Shultz, Turmoil and Triumph, P 431.

(2) Shultz, Turmoil and Triumph, P 434.

- القبول بمبادرة ريغان القائمة على تسوية أردنية ـ إسرائيلية، واستبعاد المنظمة من المشاركة في المفاوضات ما لم تعترف بإسرائيل، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.
- استئناف الحوار مع الحكومة الأردنية، باعتباره الباب الوحيد المفتوح أمام المنظمة، وأقل هذه الخيارات خطورة عليها [1].

وفي تلك الفترة الحرجة، قرّرت قيادة المنظمة قبول الخيار الأخير، ولاسيّما بعد أن أدّى الغزو الإسرائيلي إلى قصم ظهر المقاومة الفلسطينية المسلحة، وتفتيت قواتها التي توزعت على تسع دول عربية، بعيدة عن ميادين المجابهة مع إسرائيل، ولم يبقَ منها على الأرض اللبنانية سوى قوات صغيرة في الشمال، خرجت منه بعد أحداث طرابلس المعروفة، في كانون الأول 1983، على يد السورين، وحلفائهم من فصائل المقاومة الفلسطينية؛ مما أضعف كثيراً من مكانتها السياسية.

كما أن المنظمة لم تعد مظلة ينضوي تحتها مختلف اتجاهات المقاومة الفلسطينية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ففي أعقاب انسحابها من بيروت، ارتفعت أصوات معارضة في صفوف المقاومة، وفي صفوف حركة «فتح» التي تشكل العمود الفقري لحركة المقاومة، والأغلبية المهيمنة على المنظمة، وأشارت هذه العناصر بأصابع الاتهام إلى بعض القادة المحيطين بعرفات، تدينهم بالتقصير والتهاون والخيانة. كما اتّسع الشرخ تدريجياً مع تدخل سوريا، وليبيا في الخلاف الذي تطور إلى صدام مسلح، وانفصال، وتشكيل قيادات جديدة «كالتحالف الديمقراطي» و«جبهة الانقاذ الوطني» والتي لا تدين بالولاء لحركة «فتح» ولا لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية [2].

---

(1) علي محافظة: الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن 1989 – 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 23.

(2) علي محافظة: أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998، ص 80–81.

وفي ظل هذه الظروف، وصل عرفات إلى عمان في 1/ نيسان 1983[1]. وخلال لقاء الملك حسين به، عرض عليه أفكار خطة ريغان الداعية إلى إقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية، وغزة، وميزات الفيدرالية الأردنية ـ الفلسطينية، واقترح عليه قيامهما بجهد مشترك؛ لاسترداد المناطق المحتلة، وإقامة فيدرالية، وفق الخطوط العامة لخطة «المملكة العربية المتحدة» 1972[2]. وبالنتيجة، تمّ التوصل إلى صيغة للتحرك السياسي المشترك، لكن قبل التوقيع على الاتفاق قال عرفات للحسين: «أنا لست ملكاً، يجب أن أحصل على موافقة المنظمة، أعطيني فقط 48 ساعة». وبعد أن وصل عرفات إلى الكويت، عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعاً، أسفر عنه رفض إقرار اتفاق الحسين ـ عرفات؛ لأنهم لم يصدقوا أنّ خطة ريغان سوف تلبّي طموحات، وتطلعات الشعب الفلسطيني [3].

وفي هذا الصدد، قدّم المجتمعون في الكويت مقترحات جديدة، مع مبعوثين إلى الحكومة الأردنية للنظر فيها، ومن هذه المقترحات، أنّ الجهود الديبلوماسية الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة، يجب أن تقوم على مبادرات سلمية دولية، غير تلك المقدمة من الولايات المتحدة، وغير قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 ورقم 338. وتضمّنت المقترحات أيضاً اعتماد خطة قمة فاس، أساساً لهذه الجهود، والإصرار على تمثيل المنظمة في الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، والمطالبة بضمانة أمريكية لتجميد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، واستعادة السيادة العربية على الأراضي المحتلة [4]وذلك لخشيتهم من التنسيق مع الأردن، باعتباره يتناقض مع استقلالية المنظمة، وأنّ الإشارة إلى القرار 242 يجعل الأردن لاعباً رئيسياً في المفاوضات حول الضفة الغربية [5].

---

(1)الرأي، عمان، ع 4613، 1/ نيسان 1983،ص1.

Colin Shindler: A history of Israel, Cambridge University Press,New York, 2013, p 201(2)؛ الحسن بن طلال، السعي نحو السلام ،ص149

(3)Alan Hart: Arafat : A political Biography, Sidgwick and Jackson, London, 1994, p 424

(4)محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 27.

(5)Shlaim, Lion of Jordan, p 420

ومع أنّ الأردن بقيادة الملك حسين لم يستطع تحقيق ما يريد من خلال محادثاته مع عرفات؛ نتيجة التفكير السياسي المتأرجح للمنظمة، ورفضها عملياً لكل الفرص المتاحة، من أجل مفاوضات مثمرة، لكن الملك في الوقت نفسه كان قادراً على تعطيل ما لا يقبله، ففي يوم 10/ نيسان 1983 أصدرت حكومته بياناً جاء فيه: «نحن في الأردن بعد أن رفضنا من البداية التفاوض نيابة عن الفلسطينيين، لن نقوم بأي عمل منفصل، ولا بدلاً من أحد، في مفاوضات سلام الشرق الأوسط[1].

وفي اليوم نفسه، اتصل الملك حسين بالرئيس ريغان ليبلغه أنّ محادثاته مع عرفات قد تعثرت؛ لدورانها في حلقة مفرغة، وأنّه ليس مستعداً للتحرك بصورة مستقلة عن المنظمة[2]. وبذلك أصبحت مبادرة السلام الأمريكية منهارة[3] حيث بدا لريغان ولمستشاريه، بأنّ الملك حسين لم يكن جاداً في دعم مبادرته، وأنّه عافها بعد أن خدعه عرفات، وأنّ مبادرته كانت جزءاً من جهد أمريكي طويل لإقناعه بالمشاركة في التفاوض مع إسرائيل. لكنه لم يتمكن أبداً من ضمه إلى جانبه[4].

وفي المقابل كان الملك حسين يتأمل أن تلقى مبادرة ريغان استجابة، حتى يحصل على كثير من المكاسب أبرزها على الاطلاق إعادة تأكيد السلطة الأردنية في الضفة الغربية، والحصول على المكاسب التي وعدت بها واشنطن[5]. لكن من الأسباب الرئيسية، التي أدّت إلى فشل المبادرة الأمريكية، إحجام الرئيس ريغان عن التصرف بشكل حاسم، لاتخاذ قرار بشأن تعهده بصنع السلام[6] حيث لم يرَ الملك أيّ دور حقيقي لريغان للضغط على

---

(1) الرأي، عمان، ع 11،4693/ نيسان 1983، ص1.

(2)Shultz,Turmoil and Triumph, p 434– 435.

(3)Public Papers of Ronald Reagan:Remarks and a Question–and–Answer Session With Reporters on Domestic and Foreign Policy Issues, April 22, 1983, p 569.

(4)Thomas, American Policy, p 119 Shultz, Turmoil and Triumph, p 435.

(5)Tessler , A history of Israel – Palestinian conflict, p 618

(6) Ghada Talhami: Jordan: the ubiquitous partner– the Jordanian option resurrected, Arab Studies Quarterly ,Vol 15, No. 3(Summer 1993), p 51 ؛ الحسن بن طلال،السعي نحو السلام، ص 150–151

إسرائيل لتحقيق المطالب الأردنية المشروعة[1] لرفض إسرائيل للمبادرة. وبذلك لم يكن الملك حسين هو الذي أفشل المبادرة، بل أنّ ريغان نفسه هو الذي خذل الأردن، لاستمراره في مساندة إسرائيل، مما يمكنها من استعمال القوة، والاحتفاظ بمكاسب غير مشروعة.

كما عارض الاتحاد السوفيتي المبادرة الأمريكية جزئياً؛ لإهمالها لمصالح حلفائها في المنطقة، ولاسيّما سوريا، حيث لم تمنح خطة ريغان دمشق أيّ دور عملي في السلام لاسترداد مرتفعات الجولان[2]. وأخيراً، تمسك الزعماء العرب بما تقرّر عن قمتي الرباط وفاس، اللتين منعتا الأردن من الدخول في مفاوضات مع إسرائيل دون موافقتها.

---

(1)Paul Findley: They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby, Lawrence Hill,Chicago, 1989, P133.

(2)Tessler,A history of Israel – Palestinian conflict, p619.

الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني
في شباط 1985

بعد مرور ثمانية عشر شهراً على إنهيار خطة ريغان سعى الملك حسين إلى تبني مبادرة سلام جادة، على أمل استعادة الأراضي الأردنية المحتلة على أساس قراريّ مجلس الأمن رقم 242 و338. وتمثل العنصر الأهم في هذه المبادرة، أنّه لن تحدث اتفاقات منفصلة، كما في اتفاقيات كامب ديفيد، بل العمل على استراتيجية مشتركة سعياً للتوصل إلى تسوية سلمية، بين الأردن والمنظمة وإسرائيل ضمن إطار مؤتمر دولي فقط[1].

وفي ظل هذا التحرك، أصبح الملك أكثر تفاؤلاً إزاء دبلوماسية السلام التي تجمدت لفترة طويلة؛وذلك لسعي الرئيس ريغان خلال فترة ولايته الثانية، على بذل أقصى الجهود لإحياء مبادرة سلام شاملة في منطقة الشرق الأوسط[2]. كما أخذت أيضاً الأحداث في منطقة الشرق الأوسط تسوق مواقفها إلى الالتقاء، لإخراج عملية السلام من جمودها إلى حيّز الوجود، فقد جَرَت في يوم 23/ تموز 1984 انتخابات تشريعية في إسرائيل، أسفرت عن اتفاق بين حزبي العمل والليكود، عن تشكيل حكومة وطنية، ويقضي الاتفاق بأن يكون شمعون بيريز Shimon Peres رئيساً للوزراء، وإسحق شامير Yitzhak Shamir وزيراً للخارجية، في بداية السنتين الأوليتين من عمر الحكومة. وابتداء من تشرين الأول

(1)Dallas, King Hussein, p 189.

(2)Anziska, Preventing Plestine, p 242- 243.

1986 يتبادلان الموقعين. وطوال السنوات الأربع يكون إسحق رابين وزيراً للدفاع. وبات واضحاً على الفور، أنّ الملك حسين، وبيريز يعملان على استطلاع مجالات التعاون بينهما، وأنّهما يتطلعان إلى واشنطن، للحصول على مساعدتها؛ ضد خصومهم المعارضين لخطة ريغان ـ أي الليكود، وسوريا، ومنظمة التحرير الفلسطينية[1].

كما كان الرئيس عرفات في العام 1984 في أسوأ أيامه، فقد رفضت الجزائر استضافة الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، فقد كانت واقعة تحت ضغط هائل من الأسد لرغبتها في مصادرة القرار الفلسطيني المستقل. كما لا تزال مصر معزولة، واليمن الجنوبية والجزائر غير متحمستين بالسماح للمجلس الوطني الفلسطيني لعقد دورته السابعة عشرة. ولأنّ الفلسطينيين بلا دولة فلا يمكن لمجلسهم في المنفى أن يجتمع إلاّ في العالم العربي[2]. وهذا ما قاد عرفات لتجديد الحوار مع الملك حسين، دون شروط مسبقة؛ لأنه بحاجة إلى مساعدته، لإعادة تأكيد دوره كلاعب في السياسات الإقليمية، فاقتنعت المنظمة أنّه ليس أمامها خيار، سوى خيار السلام[3]. وبالتالي. اتجهت الأنظار نحو الأردن، باعتباره بصيص الأمل الوحيد الذي بقي أمامها.

وفي ظل هذا المزيج من التطورات الإقليمية، لم يكن لدى الملك حسين أدنى شك، بأنّ السعي للسلام ليس سهلاً، ولا خالياً من المخاطر، لكنّه سوف يبذل كل طاقاته، على أمل تغيير الأمر الواقع، بإيجاد صيغة ما لاتفاق أردني ـ فلسطيني يهدف إلى التوصل إلى حل بصورة جذرية. وفي يوم 26/ أيلول 1984 استقبل الملك حسين، الرئيس عرفات مع أعضاء آخرين من المنظمة في قصر الندوة، ورحب بعقد اجتماع لمجلسهم في عمان، بناءً على طلب ضيوفه[4] على أمل أن يكسب لنفسه دوراً حاسماً في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، حيث كانت وجهة نظره أنّ القضية الفلسطينية فيها جناحان، أردني، وفلسطيني، وإذا تمّ

---

(1) Quandt, peace process, p 260

(2) Hart, Arafat, p 436.

(3) أبو عودة، إشكاليات السلام، ص 86.

(4) الرأي، عمان، ع 5214، 27/ أيلول 1984، ص23.

التوصل بينهما إلى اتفاق، فإنّ العرب سوف يأتون لاحقاً، كخطوة ثانية[1]ومن ثم اكتساب المزيد من الدعم على المستوى الدولي[2].

وفي يوم 21/ تشرين الثاني 1984 عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة عشرة في عمّان. وخلال افتتاح الملك الجلسة، طرح على المجتمعين الخطوط العريضة لخطة أردنية ـ فلسطينية على أساس النقاط التالية: التمسك بقرار مجلس الأمن 242 كأساس للتسوية السلمية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإجراء مفاوضات عبر مؤتمر دولي للسلام، يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة، بحضور أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين، وسائر أطراف النزاع، وتحضره منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى. وأضاف الملك في نهاية خطابه، أنّ هذا القرار قراركم، والأمر من مسؤوليتكم، ونحن على استعداد لعمل أي شيء في سبيل قضيتكم، ما عدا إجراء صلح منفرد»[3]بدون المنظمة.

وبعد تدارس اللجنة التنفيذية الفلسطينية للمنظمة اقتراح الملك، اتخذت في نهاية كانون الثاني 1985 قراراً يقضي بمواصلة العمل السياسي المشترك مع الأردن [4]. وبعد عدد من اللقاءات، انتهت في 11/ شباط 1985، توصل الطرفان إلى توقيع اتفاق أردني ـ فلسطيني، ينص على المبادئ الرئيسة التالية:الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، في إطار اتحاد كونفدرالي مع الأردن [5].

وقد مثّل هذا الاتفاق انتصاراً للدبلوماسية الأردنية في عملية السلام المحتضرة. ويمكن تفسير هذا الموقف المشترك بين الطرفين، على أنّه استجابة متأخرة لمبادرة ريغان في أيلول

---

(1) مقابلة مع دولة رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري، في مكتبه، في عمّان، الدوار الثاني، بتاريخ 25/ شباط / 2020.

(2) Dallas, King Hussein, p 190.

(3)الرأي، عمان، ع 5271، 23/ تشرين الأول 1984، ص1.

(4)الرأي، عمان، ع 6242، 2/ كانون الثاني 1985، ص1.

(5) خالد الحسن: الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك: عمان 11/ 2/ 1985 في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسية: دراسة سياسية مستقبلية، دار الجليل، عمان،1985، ص 113-114.

1982[1]. كما أنّ هذا الاتفاق، قريب إلى درجة مقبولة من أفكار حزب العمل الإسرائيلي[2] في كثير من القضايا الجوهرية.

وعلى الرغم من أنّ اتفاق عمان قد أوقد أملاً جديداً في عملية السلام الغائبة في المنطقة، لكنّه لم يحصل على الدعم العربي المطلوب، ففي ذلك الوقت، كلّف الملك حسين كلاً من الأمير فهد ولي العهد السعودي، ووزير الخارجية السعودي الأمير سعود، خلال زيارتهما إلى واشنطن أنّ يقنعا الإدارة الأمريكية بالاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، لكنهما لم يطرحا هذا المطلب الأردني خلال الزيارة. وهذا دليل على أنّ السعوديين لم يكونوا مرتاحين لهذا الاتفاق[3] فضلاً على أنّهم يرغبون في تفادي استفزاز الرئيس الأسد [4] الذي كان ينظر إلى الاتفاق الأردني ـ الإسرائيلي، كتهديد استراتيجي، يهدف إلى تهميش سوريا[5]. وفي الوقت نفسه، استقبلت موسكو هذا الاتفاق بخيبة أمل كبيرة، فقد نظروا إليه بمنظار الحرب الباردة، فقد اعتبروه محاولة لإبعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن مجال التأثير السوفيتي، وتحولها نحو مبادرة ريغان مما يخدم بذلك المصالح الأمريكية في المنطقة[6].

وفي المحصلة، فإنّ هذا الاتفاق لا قيمة له، دون الاعتماد على الدعم الأمريكي. لذلك، قام الملك حسين بزيارة إلى واشنطن في آواخر شهر أيار 1985[7]وأجرى مباحثاته مع

---

(1) Qaundt, Peace Process, p 261; Peter L. Hahn: Crisis and Crossfire: the United States and the Middle East since 1945, Potomac Books, Washington, D. C, 2005,P 88.

(2) Nigel Parsons: The Politics of the Palestinian Authority: From Oslo to Al- Aqsa, Routledge,New York, 2005, p 35.

(3) مقابلة مع طاهر المصري، في مكتبه، في عمّان، الدوار الثاني، بتاريخ 25/ شباط 2020.

(4) Hart,Arafat, p 442.

(5) الحسن، السعي نحو السلام، ص 93؛ Shlomo Ben-Ami: Scars war Wounds of Peace: The Israel – Arab Tragedy, Oxford University, New York,2006, p 222.

(6) Efraim Karsh: Soviet Policy Towards Syria Since 1970,St. Martin's Press, New York, 1991, p 161- 162.

(7) الرأي، عمان، ع 5457، 29/ أيار 1985، ص1.

الرئيس ريغان ومستشاريه، بحماسة عن أجندة اتفاقه مع عرفات على أمل ضرورة الإسراع على اختراق لعملية السلام في الشرق الأوسط. مؤكداً له أن الفلسطينيين راغبون في قبول قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، والمبادئ التي يشتملان عليها كأساس للتسوية. «وأنّ هذا يشكل إنجازاً تاريخياً كبيراً. فهي المرة الأولى في التسعة والثلاثين عاماً من تاريخ هذا الصراع التي يعرب فيها القادة الفلسطينيون بدعم من شعبهم عن رغبتهم قبول تسوية سلمية عن طريق المفاوضات»؟. ويضيف الملك قائلاً: «إنّ عملية السلام يجب أن تتم تحت إشراف مؤتمر عالمي، يحضره الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، بالإضافة إلى كل الأطراف المعنية بالنزاع، بمن فيهم ممثلون عن الشعب الفلسطيني، أي منظمة التحرير الفلسطينية، وأنّ أطراف النزاع يجب أن تكون هي أطراف السلام»[1].

إلاّ أنّ إدارة ريغان لم تكن متحمسة لهذا الاتفاق [2] لعدّة اعتبارات أبرزها، أولاً: تخوّفها من أن يصبح المؤتمر أداة منحازة للضغط على إسرائيل؛ من أجل تقديم تنازلات[3]لا يرغبون فيها. ولكن على أكثر تقدير يمكن أن تؤيد الولايات المتحدة فكرة المؤتمر، إذا كان مجرد مراسم؛ لفتح الطريق أمام المفاوضات المباشرة، مع الجانب الإسرائيلي، دون انضمام المنظمة إلى قطار التسوية[4] في أيّة مفاوضات مقترحة[5]باعتبارها منظمة إرهابية تعمل على تدمير الكيان الإسرائيلي، مما تسلب بذلك أهم ورقة يملكها الأردن، وهي الورقة الفلسطينية.

وثانياً: إحساس وزير الخارجية الأمريكي شولتز بعدم الثقة بالنسبة لمعظم الزعماء العرب الذين تعامل معهم، أثناء الفترة 1982ـ 1983، حيث كان يعتقد على ما يبدو أنّهم قد أضاعوا الفرصة التي توافرت لهم خلال طرح خطة ريغان، وأنّ كلمتهم لا يُمكن التعويل

---

(1) عشرة أعوام من الكفاح والبناء،ص 697-700.

(2)O›connell King›s counsel, p 149; المعشر، نهج الاعتدال، ص 34

(3) Quandt, Peace Process, p 261; Hahm, Crisis and Crossfire, p 88.

(4) Shultz, Turmoil and Triumph, p 445; Public Papers of Ronald Reagan: Remarks and a Question-and-Answer Session With Reporters Following Discussions With King Hussein I of Jordan May 29, 1985, P 683.

(5)أبو عودة، إشكاليات السلام، ص 86.

عليها دائماً [1]. كما نظر إلى المؤتمر بمعايير الحرب الباردة، والتي كانت تسعى إلى إضعاف الدور الديبلوماسي السوفيتي في الشرق الأوسط [2] لأدنى حد. مما أضاعت بذلك واشنطن إحدى أهم الفرص للتقدم نحو إجراء تسوية.

وعلى الرغم من تلك العقبات الأمريكية، إلاّ أنّ الملك حسين لم يتردد في التحرك من جديد، للتوصل إلى تسوية الصراع في الشرق الأوسط، فقد واصل علاقاته السرّية مع قادة إسرائيل؛ لبحث استراتيجيته، على أمل اختراق الطريق المسدود، فالتقى مع بيريز في لندن في 19/ تموز 1985. وفي نهاية الاجتماع اتفقا على التحرك إلى الأمام على مراحل، ففي المرحلة الأولى يلتقي الوفد الأردني ـ الفلسطيني مع ريتشارد ميرفي Richard Murphy مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، وشرق آسيا. وفي المرحلة الثانية تلبي المنظمة الشروط الأمريكية للحوار. وفي المرحلة الثالثة ستبدأ مفاوضات السلام [3].

وفي ظل هذه التطورات، أبلغ الإسرائيليون الإدارة الأمريكية بهذا الاجتماع، في يوم 5/ آب 1985. وكان شولتز متحمساً للفكرة، في حين رفض الرئيس ريغان الاجتماع مع أي شخص له صلة ولو من بعيد بالمنظمة. إلاّ أن شولتز ألحّ عليه لاتخاذ قرار. وأخيراً فوّضه بالسماح لميرفي بمقابلة فلسطينيين غير مرتبطين بالإرهاب، أو التطرف، حتى لو كانوا على علاقة بسيطة بالمنظمة، لكن بشرطين: أن يبدأ الملك حسين، والفلسطينيون الذين اختارهم محادثات مباشرة مع إسرائيل، وإذا رفضت المنظمة مشاركة الفلسطينيين، فعلى الملك أن يستمر لوحده[4].

وفي محاولة لعقد اجتماع تمهيدي بين الولايات المتحدة، ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك، كلّف شولتز مساعده ميرفي بالذهاب إلى عمان؛ لإجراء محادثات مع الوفد الأردني ـ الفلسطيني

---

(1) Quandt,Peace Process, p 262.

(2) الطراونة،الديبلوماسية، ص 75 ؛ Lukacs,Israel, Jordan, p 163

(3) Azriel Bermant: Margaret Thatcher and the Middle East, Cambridge University Press,New York, 2016, p 121–122 زاك، الحسين والسلام ،ص 392 ؛

(4)Shultz, Turmoil and Triumph,p 453– 454.

المشترك. إلاّ أنّه أبلغ في آخر لحظة بعدم عقد الاجتماع، إذ أنّ الشروط التي حددها ريغان لم يتم تلبيتها[1] علاوة على احتجاجات الجماعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة[2]. وبالتالي. هذا ما أجبر شولتز على أن يعطل فكرة الاجتماع، حيث أمر ميرفي أن يلغي رحلته إلى عمان[3] للتقليل من حدة التوتر في التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي؛ لرفضه التعامل مع المنظمة[4].

وفي وجه هذه الصعوبات، تعرضت عملية السلام للضعف أكثر، فأكثر، ففي 1/ تشرين الأول 1985 قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ هجوم جوي على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس؛ انتقاماً لمقتل ثلاثة إسرائيليين، في ميناء لارنكا، في قبرص على يد عناصر من المنظمة. وبعد بضعة أيام، قامت مجموعة مسلحة تابعة للمنظمة أيضاً في 7/ تشرين الأول باختطاف سفينة الركاب السياحية الإيطالية «أكيلي لاورو» Achille Lauro في عرض البحر الأبيض المتوسط، أمام ميناء بور سعيد المصري، مطالبة بإطلاق سراح عدد من المعتقلين الفلسطينيين في إيطاليا، وإسرائيل، وعدد من الدول الأخرى. وقبل انتهاء الحادث، قتل يهودي كبير في السن، وهو يلزم كرسيه المتحرك، والقي به من على ظهر السفينة[5].

ومن جرّاء تلك الحوادث، تزايدت الضغوط الأمريكية على الملك حسين؛ لإسقاط المنظمة كشريك في المفاوضات، والتقدم بعملية السلام مع إسرائيل لوحده، على أساس أنّه الشريك الملائم لمحادثات السلام. إلاّ أنّه لم يتجه إلى قطع روابطه مع المنظمة بسرعة، وأكّد مجدداً إلى أنّ اتفاق شباط 1985 هو الأساس في حل المشكلة الفلسطينية[6] على الرغم من امتعاضه الشديد من المنظمة.

---

(1)Quandt, Peace Process, p 263– 264.

(2)Bermant, Margaret Thatcher, p 124.

(3)Shlaim,Lion of Jordan , p 429.

(4)Anziska,Preventing Plestine, p 243.

(5)Shindler A history of Israel, p 202.

(6) الرأي، عمان، ع 5610، 5/ تشرين الثاني 1985،ص1.

وفي يوم 17/ كانون الثاني 1986، قام الملك حسين بزيارة إلى لندن، بقصد المعالجة. وأثناء وجوده هناك حضر للاجتماع به ميرفي على رأس وفد أمريكي؛وذلك من أجل استئناف الحديث عن المؤتمر الدولي. وعقد الملك معه جولتين من المحادثات، بحثا فيهما مسألتين رئيسيتين: تحديد صلاحيات المؤتمر الدولي، الذي ما زال يسعى إليه، والتمثيل الفلسطيني. وقد أبدى «ميرفي» مرونة كبيرة، وطلب الملك منه إعلاناً واضحاً عن الموقف الأمريكي، لإبلاغه للمنظمة. وانتهى الأمر على إرجاء البت فيه من الجانب الأمريكي، إلى حين عودة الوفد إلى واشنطن، وإعادة بحث الأمر على أعلى المستويات. وبعد عودة الملك إلى عمّان تلقّى الملك رداً نهائياً من إدارة «ريغان» في 25/ كانون الثاني، يتعلق بمشاركة المنظمة في المؤتمر الدولي المقترح. وجاء الرد على شكل التزام مكتوب يقول: «عندما تعلن منظمة التحرير الفلسطينية بوضوح عن قبولها للقرارين 242 و338، واستعدادها لمفاوضات سلام مع إسرائيل، والتخلي عن الإرهاب، ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه الدعوة إليّها لحضور المؤتمر الدولي [1].

وفي نفس اليوم وصل عرفات إلى عمان، على رأس وفد من القيادة الفلسطينية، وعقد مع الجانب الأردني اجتماعات موسعة على مدى أربعة أيام. وكانت المفاجأة أنّ القيادة الفلسطينية رفضت قبول القرار 242، معلقة قبولها على أن توافق الولايات المتحدة «على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير» في إطار اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين، كما جاء في اتفاق الحادي عشر من شباط[2]. وفي يوم 27/ كانون الثاني، جرت اتصالات أردنية أخرى مع الحكومة الأمريكية. وجاء ردّها بأنها «تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما ورد في خطة ريغان. كما أنّ للمنظمة كما لغيّرها من الأطراف الآخرين حق طرح أي شيء تريده في المؤتمر الدولي، بما في ذلك حق تقرير المصير[3].

---

(1) عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 828-829؛ أبو عودة، الحسين وإدارة الأزمات، ص 40.

(2) عشرة أعوام من الكفاح والبناء ، ص 821؛ The New York Times Washington, No 46667, 27/ 1/ p3,1986

(3) عشرة أعوام من الكفاح والبناء، ص 830.

وفي ضوء هذه التطورات، عقدت عدّة اجتماعات بين الجانبين الأردني والفلسطيني، أسفر عنها رفض اتخاذ عرفات أي قرار، حتى يتم التشاور مع القيادة الفلسطينية، كما أوضح أنّ الاعتراف بالحقوق المشروعة لا يغطي حق تقرير المصير، الذي تصر المنظمة على قبول الولايات المتحدة المسبق له. وغادر عرفات عمان، في يوم 7/ شباط، مصراً على موقفه [1].

وفي ظل هذه الجهود المضنية، تبدّد حلم الملك حسين، وخلص إلى أنّ هذه الجولة من الجهود المضنية طوال عام كامل، وصلت إلى طريق مسدود، ففي 19/ شباط 1986، القى خطاباً مطولاً جرى بثّه مباشرة على التلفزيون الأردني، شرح فيه المشهد السياسي بالتفصيل، متناولاً جميع الاتصالات والمباحثات التي قام بها الأردن مع الولايات المتحدة من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة ثانية.

ثم أعلن أنّه وحكومته حققوا من النتائج ما كان يصنف في دائرة المستحيل، حيث تمكنوا «من الوصول عملياً إلى تنفيذ قرار القمة العربية بفاس» إلاّ أنّ المنظمة أضاعت فرصة تاريخية ثمينة، كان من المحتمل أن تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. واختتم الملك خطابه بالقول: «إنّه يرفض هذا التخبط، وإنّه والحكومة الأردنية» نعلن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق سياسياً، مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تكون للكلمة منها معناها التزاماً، ومصداقية، وثباتاً [2].

ومنذ اللحظة التي تهيأ بها المسرح للقطيعة في العلاقات بين الأردن والمنظمة، سعى الملك حسين للتصالح مع الأسد؛ كثقل يوفر له معادلاً استراتيجياً، يمكنه من استئناف المفاوضات من موقع قوة. وفي يوم 10/ تشرين الثاني 1985 وجّه الملك إلى رئيس وزرائه زيد الرفاعي رسالته، أعلن فيها بصراحة، أنّ سوريا كانت على حق، عندما اتهمت الأردن بأنّ بعضاً من العناصر المناوئة لها وجدت ملاذاً لها على أرضه. وفي رسالته، أشار الملك إلى الأحداث الدموية التي وقعت في سوريا، وإلى اتهام السورين للأردن بأنّ بعض الذين قاموا

---

(1)موسى، تاريخ الأردن، ج2، ص 487.

(2)الدستور،عمان، ع 6648، 20/ شباط 1986، ص1.

بالحركات المضادة للنظام السوري وجدوا مكاناً لهم فيه، وبأنّ الأردن شجع الفئات المناوئة لسوريا.

ثم مضى الملك إلى القول، أنّ الحكومة الأردنية، ردّت في ذلك الحين، بأنّ الاتهام غير صحيح، وكان ردّها ذلك «لأنها لم تكن تعرف معرفة دقيقة، حقيقة ما يجري». وإزاء تمسّك كل دولة بوجهة نظرها، تتردّى العلاقات، وتحدث القطيعة إلى حشد الجنود على الحدود، ولكن الحقيقة تتكشف، ويظهر أنّ بعض من كانت لهم صلة بالأحداث الدموية في سوريا موجودون في الأردن.

ومضى الملك في رسالته إلى حد اتهام مناوئي نظام الحكم السوري، بأنّهم مرتبطون بتنظيم دولي يخطط للقيام بنشاطات دموية «تحت غطاء تقوى الله» ثم أعلن الملك بصراحة، أنّها كانت خدعة، انطلّت عليه، وعلى حكومته، ووصف الذين ناوأوا نظام الحكم السوري بأنّهم حفنه فاسدة، تعمل من خلال تسييس الدين، ثم أعلن بأنّه لن يسمح لأحد أن يزرع الفتن بين الأردن وأشقائه [1].

بعد هذه الرسالة بيومين، ذهب الرفاعي إلى دمشق، على رأس وفد رفيع المستوى، وهناك اجتمع بالرئيس الأسد ورئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم. وفي يوم 13/ تشرين الثاني صدر بيان مشترك، يؤكد تصميم الجانبين على تعزيز العمل العربي المشترك؛ من أجل تحقيق السلام العادل والدائم، مع رفضهما للحلول الجزئية والمنفردة، والمفاوضات المباشرة، مع إسرائيل. كما أكّد البيان، أنّ السلام العادل لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال مؤتمر دولي، يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، وتحضره جميع الأطراف المعنية، بمشاركة الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي[2].

وبعد أن أصبح شامير رئيساً للوزراء، تنفيذاً للاتفاق بين حزبي العمل والليكود، في

---

(1) Patrick Seale, Maureen Mcconville(Joint):Asad of Syria: the Struggle for the Middle East, Tauris, London, 1988,p 466.

(2) الرأي، عمان،ع 5619، 14/ تشرين الأول/ 1985،ص1.

حكومة الائتلاف الوطني، استمر في تمسكه بمواقفه القديمة، في مقاومته التي لا تعرف الكلل للمبادرات الديبلوماسية، لتغيير الأمر الواقع. وفي المقابل أبدى بيريز رغبته في مواصلة لقاءاته مع الملك حسين على أمل إيجاد أساس للاتفاق بينهما. كما كان الملك في ذلك الوقت متشجعاً لمواصلة التفاوض مع بيريز؛لأن واشنطن قد بدت متقلبة، لا تعرف ما تريد تحقيقه تحديداً في المنطقة[1]. ففي يوم 11/ نيسان 1987، التقى الملك ببيريز سراً في لندن. وتمّ التوصل إلى اتفاق إيجابي على كثير من القضايا الجوهرية، يتناول القضايا الرئيسية. وأبرز ما جاء به: أن لا تكون للمؤتمر سلطات مطلقة، فلا يستطيع أن يفرض آراءه، أو ينقض نتائج المفاوضات الثنائية التي ستدور تحت مظلة المؤتمر، واتفقا أيضاً على أن تكون هناك جلسة افتتاحية، يحضرها ممثلون عن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والأطراف الإقليمية للصراع، التي قبلت القرار 242[2].

وأخيراً قرّر الملك حسين وبيريز اطلاع الأمريكيين على الاتفاق، طلباً منهم عرضها كورقة أمريكية [3] لكون اتفاق لندن ما زال أفكاراً غير ملزمة للطرفين. وبعد أيام قليلة، اتصل الملك حسين بشولتز وشرح له ما تم الاتفاق عليه مع الجانب الإسرائيلي، حاثاً ايّاه على مباركته هذا الاتفاق، ودعمه، على اعتبار أن الكرة الآن في ملعب الولايات المتحدة. كما كان بيريز أيضاً بحاجة إلى مساعدته؛ للتغلب على معارضة اتفاقه مع الجانب الأردني من الداخل الإسرائيلي، إذ اجتمع يوسي بيلين Yossi Beilin أحد مساعديه مع شولتز ليرجوه أن يجعل الوثيقة الجديدة كمبادرة أمريكية، إذ أنّه بهذه الطريقة وحدها يمكن اقناع شامير بقبولها. إلاّ أنّ شولتز رفض ذلك، وأصرّ على أن يقدم بيريز اتفاقه إلى شامير قبل أن

---

(1) شمعون بيريس: معركة السلام: يوميات شمعون بيريز، ترجمة عمار فاضل، مالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،،1995ص 355.

(2) بيريس، معركة السلام، ص 357.

(3) دايفيد كيمحي: الخيار الأخير 1967-1991، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص 345-346؛ محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص 269.

تتخذ الولايات المتحدة أي موقف بشأنه [1]حتى لا تدخل بلاده نفسها الصراع الإسرائيلي الداخلي[2] فضلاً عن تردد ريغان في الانخراط في دبلوماسية الشرق الأوسط؛ لرغبته في حماية مصالح حزبه في الانتخابات الرئيسية القادمة في عام 1988[3].

وفي 20/ نيسان أبلغ بيريز، شولتز أنّ شامير قد اطّلع على الاتفاق، وبعد مضي يومين اتّصل شولتز هاتفياً بشامير، ليقول له أنّ وزير خارجيته، وملك الأردن أبلغاه باتفاق لندن، وأنّه مستعد للذهاب للشرق الأوسط للمضي معه قدماً في عملية السلام. أجاب شامير بأنّه يحتاج إلى يوم، أو يومين لدراسة الفكرة. وبعد ساعتين اتّصل من القدس مساعد شامير، إيلياكيم روبنشتاين Elyakim Rubinstein يبلغه بأنّ وثيقة لندن لا تلقَ قبولاً عند شامير[4] لأنّه يعتقد أنّ هذا الاتفاق سيمهد الطريق لقيام دولة فلسطينية[5].

ويرجع جذور رفض شامير لفكرة المؤتمر الدولي، إلى تصميمه على ألاّ يتخلى عن شبر واحد من أرض إسرائيل التاريخية، مما يعني من الناحية العملية أنّه لن يكون هناك انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك أنّ هذا الاتفاق يدخل الأمم المتحدة فيما لا شأن لها به، ثم أنّ إبرامه يخلق ضغوطاً شديدة على إسرائيل؛لأن أصواتاً دولية سوف ترتفع، مطالبة بوجود منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مشارك في المؤتمر[6]. مما جعل ذلك التحرك نحو السلام أصعب.

وبعد أن قضى شامير على اتفاق لندن، سعى إلى ترتيب اجتماع مع الملك حسين، لم يكن واضحاً ما الهدف منه، بسبب أنّ هدف الملك القاطع هو استعادة الأرض التي خسرها في

---

(1) زاك، م. س،ص 510؛ Quandt, peace Process, p 272

(2)Karsh, Kummaraswamy, Israel, the Hashemites and the Palestinians,p 87.

(3) Hahn,Caught in the Middle East,P 88.

(4)Shultz, Turmoil and Triumph,p 940.

(5) Avi Shilon, Danielle Zilberberg, Yoram Sharett: Menachem Begin:A life, Yale University Press,New Haven,2012, p 434.

(6)Shindler, A history of Israel, p 203. ; Shimon Peres, David Lndau (ED.): Battling Fore Peace: a memoir, Random House, New York, 1995, p 246.

حرب حزيران 1967، وفي الوقت نفسه كان شامير عنيداً، ومتصلباً في موقفه، بأنّ هذه الأرض تعود لإسرائيل، وهو مستعد أنّ يتمسك بها إلى أبد الآبدين.

وعلى أيّة حال، نجح شامير بمساعدة أمريكية بترتيب اجتماع مع الملك حسين في لندن، بتاريخ 18/ تموز 1987. كان هدف شامير إقناع الملك حسين بالتخلي عن فكرة المؤتمر الدولي، التي تشكل النقطة المركزية في اتفاق لندن. افتتح شامير الاجتماع بالقول للملك حسين إنّ بقاء الأردن واستقراره أولوية مطلقة بالنسبة له، ولزملائه، وأنّهم لن يفعلوا شيئا لزعزعة بلاده. وفي الوقت نفسه، لم يتطرق شامير خلال الاجتماع أبداً إلى انعقاد مؤتمر لندن، لكن ما فعله هو عرض أسباب رفضه لفكرة المؤتمر الدولي؛ وذلك بسبب مشاركة الاتحاد السوفيتي، المعادي لإسرائيل، والداعم للمنظمة، ولقيام دولة فلسطينية. كما بيّن للملك، بأنّ الاتحاد السوفيتي يعارض أيضاً الأردن أيديولوجياً. ولهذا فإنّ الفرصة الأفضل للسلام تكون من خلال المفاوضات المباشرة بينهما، دون وسطاء. وعرض شامير مجموعة من مقترحات للتعاون بين الأردن، وإسرائيل، في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل: المياه، والبيئة، والسياحة، وتطوير منطقة إيلات ـ العقبة[1].

وتبعاً لهذا الاجتماع، وضع شامير لنفسه خطة خاصة، إذ أوفد سراً مساعده دان ميردور Dan Meridor لمقابلة شولتز في يوم 6/ آب فقد أخبره عن اللقاء الذي تم بين الملك حسين وشامير بالتفصيل، في 18/ تموز، والذي استغرق خمس ساعات، وبدأ بصورة رسمية، وانتهى ودياً، حيث قدّم شامير قائمة طويلة بخطوات التعاون التي يمكن اتخاذها بصورة مشتركة، بين إسرائيل، والأردن، ثم انتقل إلى موضوع الترتيبات المؤقتة الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني، والذي بدأ بحثه أول مرة في اتفاقية كامب ديفيد. وقال شامير بأنّ هذه هي الطريقة التي يمكن اعتمادها، وليس طريقة المؤتمر الدولي.

ومن جانبه عرض شولتز على ميردور صيغة مؤتمر دولي، يفضي إلى مفاوضات مباشرة، ويكون تجميلاً فقط، وليس مستمراً في المراحل التالية، هل سيقبل به رئيس الوزراء شامير؟.

---

(1) Shlaim, Lion of Jordan, p 448– 449.

فأجاب: «نحن ضد فكرة مؤتمر دولي للسلام، ولكن لا نمانع إذا قال الملك حسين: «أريد الدخول في مفاوضات مباشرة بشرط اشتراك ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي من أجل دفعه لتنفيذ ذلك».

وبالمقابل، لم يقدم تقرير عمان أي أساس لمثل هذا التفاؤل، ومن الناحية الفعلية، قال الملك حسين: «إنّ شامير ميؤوس منه، وإنّه لم يستطع التعامل معه. وهذا يتعارض معارضه شديدة مع ادّعاء شامير أنّه قادر على العمل المباشر مع الملك حسين، دون أيّة مساعدة من الخارج وأصرّ كلاهما على ألاّ يطلع شولتز كل منهما على تقييمه للاجتماع، وطلب شولتز إلى الملك بشكل خاص الإذن بالكشف لشامير أنّه تلقى تقريره عن الاجتماع، وكان الجواب بالسلب. وبدأ الجانبان في نظر شولتز وكأنهما يستخفان بأهمية الولايات المتحدة [1].

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، جاء شولتز بفكرة ربط محادثات السلام في الشرق الاوسط بقمة ريغان ـ غورباتشوف الوشيك انعقادها في نهاية عام 1987 في واشنطن؛ لإيجاد شكل من أشكال الرعاية الدولية للمحادثات الأردنية ـ الإسرائيلية. وتمثلت فكرته في أن يوجه الزعيمان الدعوة إلى الملك حسين، وشامير، إضافة إلى ممثلين، من مصر، وسوريا، ولبنان، للاجتماع في الولايات المتحدة، وبحضور الأمين العام للأمم المتحدة، كبند ملحق بأجندة القمة. ومن ثم سيدعو الاجتماع الأطراف إلى الدخول في مفاوضات مباشرة. وأن يضم الوفد الأردني فلسطينيين توافق عليهم إسرائيل. أما الهدف المقبول، فهو التوصل إلى معاهدة سلام بين الدول العربية وإسرائيل، على أن يقوم بترتيب العملية في واشنطن، ثم متابعة تنفيذها عن طريق السفر إلى الشرق الأوسط بعد فترة قصيرة. وبذلك، يمكن لشامير تجنب العبارة المرعبة «مؤتمر السلام» بإطلاق اسم «قمة» على اللقاء. وأجاب الرئيس» «سأدرس هذا الموضوع». وكان قد ظهر على ملامحه إمارات التعب والضجر من مشكلة الشرق الأوسط، واطّلع ريغان على الفكرة في 11/ أيلول، إلاّ أنّه لم يوافق عليها مباشرة، وأخيراً أيّد شولتز لمواصلة مساعيه السلمية في 23/ أيلول[2].

---

(1) Shultz,Turmoil and Triumph, p 942– 943.

(2)Shultz, Turmoil and Triumph,p 944 –945.

وصل شولتز إلى القدس في منتصف شهر تشرين الأول، واستعرض مع شامير كل فقرة ومادة من مقترحاته، وفي نهاية الاجتماع أصابته دهشة عارمة لسماعه شامير يقول: «هذه فكرة جديدة بالكلية ولا أستطيع إلاّ الرد إيجابياً»[1]. وفي مساء يوم 19/ تشرين الأول، توجه شولتز إلى مقر إقامة الملك حسين في لندن ويدعى «بالاس غرين» Palace Green، ونقل له الاقتراح بصفته صادراً عن رئيس الولايات المتحدة إلى ملك الأردن، وشرح له المقترحات الأمريكية بتفصيل مسهب، وأكّد له عدم وجود ضرورة ليرد في هذه اللحظة، حيث علم أنّه سيحتاج إلى وقت للتفكير به، واستشارة مسؤوليه [2].

وفي المحصلة، لم يتم التوصل إلى أيّة نتيجة[3] ففي اليوم التالي 20/ تشرين الأول، جاء الرد الأردني مخيباً لآمال شولتز حيث لم يكن الملك حسين يعتقد أنّ شامير سيسمح للمفاوضات أن تسير إلى ما هو أبعد من الترتيبات الانتقالية، بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية، وغزة. ولم يصدق كذلك أنّ شامير سيتخلى عن شبر واحد من الأرض، فضلاً عن أن الرئيس الأسد سيرفض الاقتراح وأنّ الاتحاد السوفيتي سيؤيده في ذلك[4].

---

(1)Quandt, Peace Process, p 273.

(2)Shultz, Turmoil and Triumph, p 947- 948

(3)مقابلة مع طاهر المصري، في مكتبه ، في عمّان، الدوار الثاني، بتاريخ 25/ شباط / 2020.

(4)Shultz, Turmoil and Triumph, p 948.

مبادرة شولتز
نيسان 1988م

خلال سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة، والتي دامت عشرين عاماً، لم يخل أي وقت إبانها من الاضطرابات. وأبرز هذه الأحداث، وقعت في 9/ كانون الأول 1987، كانت الشرارة الأولى التي أشعلت الانتفاضة تمثلت في قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بمجزرة ضد سكان مخيم جباليا، بقطاع غزة، على إثر حادث متعمد قام به سائق شاحنة إسرائيلي، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، وإصابة عدد كبير. وعلى غير توقع انطلقت سلسلة من الاحتجاجات الفلسطينية الواسعة النطاق، وخلال أيام انضم الفلسطينيون الذين كانوا في الضفة الغربية لها[1]. انطلاقاً من التفاعل، والغليان الشعبي الذي تصاعد نتيجة مجموعة من الأحداث والعوامل المتراكمة، ومنها:

- ازدياد حدة طغيان الاحتلال العسكري الإسرائيلي في إحكام قبضته على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وامتصاصه لخيراتها، إلى حد السيطرة على أكثر من ثلث الأراضي المحتلة، وأكثر من ثلث المياه الفلسطينية.
- انشغال العرب في قمة عمان 1987 بالحرب العراقية ـ الإيرانية، وتجاهلهم لملف القضية الفلسطينية على نحو شبه تام.

---

(1) الرأي، عمان،ع 6363، 10/ كانون الأول، 1987،ص1.

- إنّ روح الثقافة السياسية الثورية لدى الشعب الفلسطيني، كانت قد نضجت منذ مطلع الثمانينات؛ نتيجة لمجموعة من العوامل، ومنها زيادة نسبة الاعتقاد بضرورة وضع حد لسياسة القهر التي يفرضها جيش الاحتلال الإسرائيلي، وانكشاف جملة السياسات والممارسات الإسرائيلية.
- ولابدّ من الأخذ في الحسبان ازدياد كثافة عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، مع ضرورة مراعاة أنّ حوالي 60 ٪ من مجموع هؤلاء السكان كانوا من الشبان اليافعين، وكان أغلبهم لديه استعداد نفسي، ووطني لمواجهة الاحتلال[1].

وفي بداية عام 1988، اعترف الإسرائيليون بأنّهم يواجهون موقفاً غير مسبوق. وردت إسرائيل على تلك الانتفاضة بإجراءات قمعية هوجاء؛ لتزيدها لهيباً وضراوة، مع ازدياد العنف الإسرائيلي لإخمادها، فقد اتخذ رابين وزير الدفاع الإسرائيلي نهجاً قوياً لفرض إجراءات صارمة، حيث صادق علناً على سياسة الضرب، وتكسير العظام، وخلال أيام قليلة أصبحت صور الضرب الإسرائيلي الوحشي للشباب الفلسطينيين جزءاً من أخبار التلفزيون المسائية الأمريكية، وكان رد فعل الرأي العام قوياً، وانهمر النقد، وثارت مشاعر القلق، حتى من جانب الجالية اليهودية الأمريكية الموالية لإسرائيل [2].

ومع اكتساب الانتفاضة زخما متزايداً، سعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى إعادة القضية الفلسطينية لدورها في عملية السلام، في الشرق الأوسط، والتي كانت في أدنى السلم على جدول أعمالها، حيث تبدّى الخوف في واشنطن من أن تؤدي علاقة الولايات المتحدة المتينة مع إسرائيل إلى انعكاسات سلبية على مصالحها في الشرق الأوسط، والخليج، بشكل يضفي طابعاً راديكالياً على المنطقة [3] ولاسيّما بعد أن قامت التعبئة للشارع العربي

---

(1) حازم زعرب: مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011،ص 45-46.

(2)Lunt, Hussein of Jordan,p209.

(3) أبو عودة، إشكاليات السلام، ص 96.

ضد السياسة الأمريكية، الداعمة لإسرائيل، والصامتة على الممارسات القمعية الفاشية لجيش الاحتلال. مما أدّى إلى قيام حركة رسمية عربية تطالب الإدارة الأمريكية بالتحرك، وعمل شيء ما يوقف العنف والإرهاب الإسرائيلي، ويساعد في الشروع في البحث عن حل للصراع[1].

وبهذا، وجدت الإدارة الأمريكية نفسها في وضع الملزم لمحاولة البدء في محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية، ففي 4/ آذار 1988 أعلن شولتز عن مبادرته، والتي تدعو إلى حكم ذاتي فلسطيني، لكن بجدول زمني متسارع. كما أضاف شولتز عنصراً جديداً هاماً في مبادرته، أسماه» التشابك» أو الترابط بين المفاوضات بشأن المرحلة الانتقالية للضفة الغربية، وغزة، والمفاوضات بشأن الوضع النهائي؛ كضمان في وجه المماطلة الإسرائيلية. كما ويسبق المفاوضات الثنائية بين الوفدين، عدد من الإجراءات:

أولاً: عقد مؤتمر دولي، بحيث يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة الأطراف الإقليمية المعنية بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، والدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. ولن تكون لهذا المؤتمر سلطة فرض أرائه، أو نقض نتائج المفاوضات.

ثانياً: أن تبدأ المفاوضات بين إسرائيل والوفدين الأردني ـ الفلسطيني في الأول من أيار 1988، وتنتهي في الأول من تشرين الثاني من العام نفسه.

ثالثاً: أن تبدأ المرحلة الانتقالية بعد ذلك بثلاثة أشهر، وتستمر لثلاث سنوات.

رابعاً: أن تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي قبل بدء المرحلة الانتقالية، وتنتهي خلال عام. وبكلمات أخرى ينبغي أن تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي، بغضّ النظر عن نتيجة المرحلة الأولى من المفاوضات [2].

وقبيل الإعلان عن هذه المبادرة بأيام قليلة، التقى شولتز بالملك حسين في 1/ اذار 1988،

---

(1) ممدوح نوفل: الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي (مدريد ـ واشنطن)، دار الشروق، عمان، 1996 ص 18.

(2) Quandt, Peace Process, p 275.

في مقر إقامته في لندن، وعرض عليه مبادرته بالتفصيل، على أمل كسب تأييده لها. في حين حدّد الملك خلال الاجتماع الثوابت الأردنية، المعروفة لطريق التسوية السلمية، والمتضمنة تمسّك الأردن بعقد المؤتمر الدولي للسلام، بحضور الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وسائر أطراف الصراع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، باعتباره لا يستطيع ان يكون بديلاً عنها [1].

والحصيلة، أنّ شولتز لم يدرك المتغيرات الفعلية التي قيّدت حرية عمل الملك حسين، والواقع أنّ عدم فهمه غير الوافي للقوى المحلية الفاعلة، كان واحداً من العوامل التي أسهمت في فشل مبادرته، فقد أعلنت القيادة الموحدة للانتفاضة من البداية دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهاجمت أيضاً فكرة الوحدة بين الضفتين، واتهمت النظام الأردني بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية لإطالة أمد الاحتلال.

ومن حين إلى آخر كانت القيادة الموحدة للانتفاضة تصدر بيانات تتضمن توجيهات وإرشادات لأتباعها. وفي 11/ آذار 1988 أصدرت بيانها العاشر، الذي دعت فيه الشعب إلى تكثيف الضغط الشعبي ضد الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين، وضد عملاء النظام الأردني وموظفيه». كما دعا البيان أيضاً ممثلي الضفة الغربية في البرلمان الأردني إلى الاستقالة، والتحالف مع الشعب، وإلاّ فلن يكون لهم مكان على الأرض الفلسطينية. ووصف الملك البيان بأنّه «مؤشر كريه على نكران الجميل». وخلص إلى أنّ استراتيجيته بالشراكة مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بوصفها بديلاً عن المنظمة قد انهارت، وأنّ جهوده كافة للعمل مع الفلسطينيين من أجل تسوية مع إسرائيل قد انتهت إلى لا شيء[2].

كما لم يكن الاتحاد السوفيتي متحمساً للسمة الأساسية في خطة شولتز، وهي المؤتمر الدولي. وفي حين أعرب شامير عن مخاوفه من أن يصبح المؤتمر أداة ملزمة، وأن يعمل على تقويض الموقف الإسرائيلي، كان القلق السوفيتي المناقض لذلك تماماً، إذ بدا للسوفيت أنّ

---

(1) الراي، عمان، ع 6446، 2/ آذار/ 1988، ص1.

(2) Shlaim, Lion of Jordan, p 456 –457.

المؤتمر الدولي كما يتوخاه الأمريكيون مجرد إجراء رمزي، وكان السوفيت يريدون القيام بدور فعلي في العملية التفاوضية، وألاّ يكون وجودهم مجرد فرصة لإضفاء الشرعية، على مبادرة صنعت في الولايات المتحدة، تتركهم في نهاية المطاف خارج الملعب، على الخطوط الجانبية. وبالمثل استقبلت سوريا اقتراح شولتز بفتور، وكان مبارك هو الوحيد الذي أيّد الخطة الأمريكية الجديدة علناً[1].

وعلى الرغم من تلك العقبات التي وقفت في طريق المساعي الأمريكية السلمية، حاول الملك حسين الحصول على دعم عربي للمضي قدماً في مبادرة شولتز خلال انعقاد مؤتمر جامعة الدول العربية في الجزائر، خلال الفترة من 7 ـ 9 في حزيران 1988. كما حاول أيضاً في خطابه المطوّل أن يبرز أهم مبادئ الأردن في التعامل مع الجهود الرامية للوصول إلى تسوية سلمية، وهي أنّ الأردن لن يمثل الشعب الفلسطيني نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية. كما أنّ الأردن على استعداد لحضور المؤتمر الدولي في وفد أردني فلسطيني مشترك، إذا وافقت الأطراف المعنية على ذلك»[2]. لكن خطاب الملك حسين لم يلقَ أُذناً صاغية فقد تجاهلت القمة المساعي الأردنية في العملية السلمية، وأعادت التأكيد على الدعم العربي لحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية[3].

وهذا ما دفع الملك حسين في 31/ تموز 1988 إلى إعلان قراره بفك ارتباط الأردن القانوني والإداري مع الضفة الغربية، لعدة أسباب أبرزها التخلص من الضغوط الأمريكية[4] لتخليها عن فكرة المؤتمر الدولي[5]. كما وجّه القرار الملكي، رسالة واضحة إلى الإسرائيليين بأنّ «الخيار الأردني» ليس مطروحاً على الطاولة[6] فقد طلب الملك حسين من وزارة

---

(1) Quandt, Peace Process, p 276.

(2) الرأي، عمان، ع 6542، 9/ حزيران 1988،ص1 و 20.

(3) الرأي، عمان ،ع 10،6543/ حزيران/ 1988،ص 1 و 19.

(4) أحمد الطراونة: رحلتي مع الأردن: مذكرات أحمد الطراونة، عامر طهبوب(محرر) مطبعة السفير، عمان، 2012،ص 297. ؛ David E. Kyvig: Reagan and the World, Praeger, New York, 1990, p 85

(5)المعشر، نهج الاعتدال، ص 35.

(6)المعشر، نهج الاعتدال، ص 35.

الخارجية الأمريكية نقل رسالة إلى شمعون بيريز قال فيها: «إن قرار الأردن بالانسحاب من عملية السلام، قد اتخذ على أمل تحفيز منظمة التحرير الفلسطينية على رؤية النور والتوافق مع الواقع»[1]. كما أوصلت أيضاً رسالة إلى منظمة التحرير الفلسطينية بأنها إذا أرادت قيادة الفلسطينيين في الضفة الغربية، فينبغي اتخاذ قرارات جدّية بشأن إرساء السلام، ولا يمكنها بعد ذلك تحويل المسؤولية إلى الأردن كلما استجدت مشكلة ما [2].

لم تكن الولايات المتحدة راضية عن هذا القرار الأردني[3]فقد تلقّته بالانزعاج[4] لكونه يضع حداً لمبادرة شولتز[5]وذلك بوضعها أمام خيار واحد لا مفر منه، ألا وهو التحدث مباشرة مع الفلسطينيين، ومن يختاره الشعب الفلسطيني، ممثلاً عنه وجهاً لوجه على الصعيد الديبلوماسي[6] مما يجعل ذلك عملية السلام أكثر صعوبة[7] لكون الولايات المتحدة تريد محاوراً معتدلاً تعرفه، وهو الأردن[8]. وفي هذا السيّاق، علّق حسين حمامي، السفير الأردني الأسبق لدى الولايات المتحدة المتحدة(1989ـ 1992)قائلاً: «وعلى الرغم من رفض الولايات المتحدة لقرار الأردن بفك الارتباط الإداري، والقانوني، مع الضفة الغربية.

---

(1)Shultz, Turmoil and Triumph, p 1033.

(2) المعشر، نهج الاعتدال، ص 35.

(3) Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy, p 273.

(4) الرأي،عمان، ع 7564، 11/ أيلول 1988، ص1؛فالح الطويل: في الطريق إلى عمان: أوراق سفير، (د. ن)، عمان، 2010، ص 263.

(5) Shultz, Turmoil and Triumph, p 1034.

(6) الطراونة، الديبلوماسية، ص 99 .

(7) MuntherJ. Haddadin: Diplomacy on the Jordan:International Conflict and Negotiated Resolution,Springer US, New York, 2002, p 284.

(8) مقابلة مع السفير الأردني الأسبق لدى الولايات المتحدة،حسين حمامي(1989–1993) بتاريخ 2/ شباط 2018.

إلاّ أنّها لم تضغط على الأردن للتراجع عن قراره، بشكل يعيد الأمر كما كان، وتقبلوا هذه الحقيقة مجبورين، وعلى مضض»[1].

وبناءً على هذه الخلفية، نستنتج أنّ مبادرات السلام الأمريكية جاءت نتيجة لردود فعل سياسية سريعة، تخشى الولايات المتحدة عواقبها، وليس لتفهم عميق، لقضية الصراع. وفسّر الملك حسين ذلك قائلاً: «إنّ التحرك الأمريكي لاستصدار قرار مجلس الأمن 242، إنّما جاء بعد حرب حزيران، ومبادرة روجرز جاءت في خضم حرب الاستنزاف، وعقد مؤتمر جنيف، ودبلوماسية كيسنجر المكوكية التي تبعتها، جاءت بعد حرب تشرين الأول 1973، ومبادرة الرئيس ريغان جاءت بعد غزو إسرائيل للبنان. أما مبادرة شولتز فقد جاءت بعد انفجار الثورة الشعبية الفلسطينية في الأرض المحتلة، وفي كل مرة كانت تنتهي المبادرة بانتهاء الأزمة»[2].

---

(9) مقابلة مع السفير الأردني الأسبق لدى الولايات المتحدة، حسين حمامي (1989–1993) بتاريخ 2/ شباط 2018، في منزله في عمان.

(2) الرأي، عمان، ع 6542، 9/ حزيران 1988، ص1؛الحسين بن طلال: مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى خلال الفترة 1/ كانون الثاني/ 1987–1/ 1/ 1990،جمع وتحرير قاسم محمد صالح قاسم، قسم محمد الدروع، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، عمان، 1990، ص 244–245. وسيشار إليه فيما بعد، مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى.

الفصل الثالث

العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية
1990 ـ 1999

- حرب الخليج الثانية 1991
- مؤتمر مدريد 1991
- معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية 1994 وتداعياتها حتى عام 1999

حرب الخليج الثانية

1991

لم يكد العراق يلتقط أنفاسه، وهو الخارج للتو من حربه مع إيران عام 1988، حتى ظهرت بوادر أزمة إقليمية جديدة، بدأت تلوح في الأفق، وكان أول مؤشر على تلك الحرب، خطاب ألقاه الرئيس العراقي صدام حسين، في يوم 17/ تموز 1990، اتّهم فيه الكويت، والإمارات العربية المتحدة، بتجاوز حصصهما في إنتاج النفط، وإغراق السوق بمزيد من الإنتاج، بدون مسوّغ اقتصادي، مخالفتين، بذلك ما قررته منظمة «أوبيك». وهذا ما أدّى إلى انخفاض أسعار النفط، وتكبيد العراق خسارة مالية مقدارها 14 مليار دولار، حسب الرئيس العراقي الذي هدد بصراحة، بأنّه إذا لم يتم تعديل هذه السياسة، فإنّه سيقوم بعمل يعيد الحقوق المغتصبة إلى أهلها» على حد قوله [1].

ولم تلبث شكوى العراق، أن تبلورت في مطالبة الكويت بإعفائه من ديون لها مستحقة عليه، خلال حربه مع إيران، مبرراً موقفه «بأنّ الحرب التي اضطر إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب، وإنّما كانت دفاعاً عن البوابة الشرقية للوطن العربي كله». كما، وطالبها أيضاً بتعديلات على الحدود لصالح العراق، فضلاً عن رغبة العراق في تأمين منفذ له على مياه الخليج[2]. وفي ظل هذه التطورات، أعلنت الولايات المتحدة حالة التأهب، فقامت

(1) الرأي، عمان،ع 7295، 18/ تموز 1990، ص1.

(2)رضا هلال: الصراع على الكويت: مسألة الأمة والثورة، دار الجليل، بيروت، 1991، ص 70 – 71.

مناوراتها البحرية في مياه الخليج. كما قرّر مجلس الشيوخ الأمريكي، في 27/ تموز 1990، بقطع جميع مساعدات المواد الغذائية، ومنع نقل المعدات، والتكنولوجيا إلى العراق [1].

وبحكم موقع الأردن الجغرافي، وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الوثيقة مع العراق، والكويت، ودول الخليج العربي، فضلاً عن ترأسه لمجلس التعاون العربي، والذي يضم في عضويته: مصر، والعراق، واليمن الشمالي، دفع كل ذلك الملك حسين إلى أن يلعب دوراً قيادياً نشطاً في محاولته لتلافي الخلاف[2] والإبقاء عليه ضمن إطاره العربي؛ لخشيته من التدخل الغربي، ولاسيّما الولايات المتحدة لحسم الموقف، لأن هذه القوات إذا دخلت لن تخرج[3]والسبب في ذلك واضح، فهي منطقة استراتيجية حساسة، مثلما أنّها غنية بمصادر الطاقة البترولية، ومشتقاتها، التي تمثل بالنسبة للدول الكبرى والعالم مصالح حيوية.

وفي يوم 29/ تموز 1990، زار الملك حسين العاصمة العراقية بغداد، واجتمع بالرئيس صدام. وفي اليوم التالي زار أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وحثّ المسؤولين في الحكومتين على ممارسة المزيد من المرونة. وعلى الرغم من التوتر القائم بين البلدين، حصل الملك على تأكيدات من الرئيس صدام، بأنّ العراق لن يلجأ إلى القوة لحل النزاع مع الكويت، ما دامت المفاوضات قائمة[4] ونقل الملك حسين هذه التطمينات الى الولايات المتحدة[5]بأن تهديدات الرئيس العراقي تهديدات لفظية، لا تشكل تهديداً فعلياً[6] على أرض الواقع.

---

(1) وزارة الإعلام: الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج: آب 1990 ـ آذار 1991، عمان ،1991، ص 3-4.

(2) وزارة الإعلام، الكتاب الأبيض، ص2.

(3)مقابلة مع دولة الدكتور عبد الرؤوف الروابدة رئيس الوزراء الأردني الأسبق، في منزلة، بتاريخ 25/ تشرين الثاني 2019.

(4) وزارة الإعلام، الكتاب الأبيض، ص 2-3.

(5) Dennis Ross: Statecraft: And How to Restore America’s Standing in the World,Farrar Straus and Giroux,New York, 2007, p 75.

(6) جيمس بيكر: مذكرات جيمس بيكر: سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 399.

ونتيجة إصرار الكويت على أنّه لا توجد للعراق أيّة حقوق عندهم، قامت القوات العراقية بدخول أراضيها مباغتة، في الساعات الأولى من صباح يوم 2/ آب 1990. وفوجئ الملك حسين في الساعة الخامسة والخمسين دقيقة من صباح ذلك اليوم، بالملك فهد يهاتفه، ويبلغه بدخول القوات العراقية إلى الكويت، ويطلب منه الاتصال بالرئيس صدام، وإقناعه بالانسحاب من داخل الكويت، تمهيداً لترتيب لقاء بين الأطراف المتنازعة؛ للوصول إلى حل سلمي.

وعلى الفور، حاول الملك حسين مراراً الاتصال بالرئيس صدام، فلم يستطع ذلك، إلاّ بعد ظهر ذلك اليوم. وقال الرئيس صدام للملك: «إنّ الجيش العراقي، واستجابة لطلب متزن من الدول العربية، وليس تحت التهديد، أو الإدانة، سيكون مستعداً للانسحاب من الكويت، التي كان في ذلك الوقت قد استكمل احتلالها، وأنّ الانسحاب سيبدأ خلال أيام، وسينتهي خلال أسابيع».

وبعد تلك المكالمة الهاتفية بوقت قصير، وفي نفس اليوم، قام الملك حسين بزيارة إلى الإسكندرية؛ لاجتماع طارئ مع الرئيس المصري حسني مبارك، واتفق الزعيمان على ضرورة حل الموضوع داخل الأسرة العربية، دون أي تدخل خارجي، وأن تؤجل جامعة الدول العربية إصدار قرار يتعلق بالغزو، إلى ما بعد نجاح، أو فشل مهمة الملك في بغداد. كذلك تم الاتفاق بينهما، بأن يستوضح الملك موقف القيادة العراقية من اقتراحين، هما:التزام عراقي بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة، وموافقة العراق على حضور مؤتمر قمة مصغّر في جدة؛ لبحث، وتسوية، جميع أوجه النزاع العراقي ـ الكويتي[1].

كما أجرى الملك حسين بحضور الرئيس مبارك خلال اللقاء، اتصالاً هاتفياً مع الرئيس جورج بوش George H. W. Bush والذي كان غاضباً من لجوء صدام إلى القوة[2] فدعاه

(1) وزارة الإعلام، الكتاب الأبيض، ص 4-6.

(2) Majid Khadduri, Edmund Ghareeb: War in the Gulf, 1990 -1991: The Iraqi-Kuwait conflict and its implications, Oxford University, New York,2001, 127.

الملك إلى الهدوء، والإبقاء على الأزمة ضمن إطارها العربي[1]. وفي المحصلة، طلب الرئيس مبارك من الملك تحديد موعد تقريبي للانسحاب[2] فطلب إعطاءه 48 ساعة، يسافر خلالها إلى العراق، مؤكداً حصوله على التزامات محددة من الرئيس صدام، بشأن الانسحاب من الكويت، بأسلوب سلمي[3]. ومع أنّ الرئيس بوش، لم يكن راغباً منذ اليوم الأول للأزمة، اللجوء بشكل قاطع إلى الديبلوماسية، إلاّ أنّه أنّهى مكالمته مع الملك بانطباع بأنّه متفق معه، على إعطائه فرصة، للتأكد ما إذا كانت الحكومة العراقية ستلتزم بالانسحاب [4]على الرغم من أنّه لم يكن مقتنعاً بذلك[5]لابتعاد جهود الملك عن الواقع[6]حسب تصوره.

وفي صباح اليوم التالي، أيّ في يوم 3/ آب توجه الملك حسين إلى بغداد، بعد تأخر لمدة يوم؛ بسبب إغلاق الأجواء الجوية العراقية. وخلال اللقاء، حصل الملك على موافقة الرئيس صدام على حضور العراق القمة العربية المصغرة في جدة، في يوم 5/ آب، والتي ستضم زعماء الأردن، والسعودية، ومصر، واليمن. كما اتفق على الخطوط العربية للحل، والذي بموجبه سيبدأ العراق بالانسحاب المبكر جداً، والذي سيقرر مؤتمر القمة تاريخه، وتوقيت البدء بتنفيذه، أي خلال ساعات. وفي مقابل ذلك، اشترط الرئيس صدام امتناع جامعة الدول العربية عن إدانة العراق، وهي الإدانة التي من شأنها أن تمهد الطريق للتدخل الأجنبي. كما،

---

(1) الدستور، عمان، ع 8246، 7/ آب 1990،ص 17؛.George Bush:A World transformed, Alfred A. Knopf, New York, 1998, p 318; Colin Powell, Joseph E. Persico(Joint): My American Journey, Random House, New York, 1995, P 464.

(2) جون كولي: الحصاد: حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت،1992، ص 331.

(3) الدستور، عمان، ع 8246، 7/ آب 1990، ص17؛ كولي، م. س ،ص 331 .

(4)Shlaim, Lion of Jordan, p 480.

(5)Colin Powell, Josef E. Persico:A Soldier's Way: An Autobiography, Hutchinson, London, 1995,p 464؛ عبدالمنعم محمود: أسرار ومواقف وقرارات الملك حسين بين مؤيد ومعارض، (د. ن) ، القاهرة، 1999،ص 246

(6) Louis Kriesberg: Realizing Peace: a Constructive Conflict Approch,Oxford University Press, New York, 2015, p 119

وأعلنت الحكومة العراقية في نفس اليوم نيتها البدء بسحب قواتها من الكويت، اعتباراً من الساعة السابعة، من بعد ظهر ذلك اليوم[1].

ولكن، وفي نفس الوقت، الذي كان الملك حسين يتابع خلاله جهوده، بشأن المقترحات التي اتفق عليها مع مبارك، أصدرت الحكومة المصرية بياناً يدين الغزو العراقي للكويت. وما أن وصل الملك إلى عمان، حتى اتصل مع مبارك، وأبلغه بالاتفاق مع الرئيس صدام. كما عبّر عن أسفه من البيان المصري. وفي شرحه للموقف المصري، قال الرئيس مبارك: «إنّه يتعرض لضغوط كبيرة، وأنّه تحدث مع خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، الذي كان غاضباً من الوضع، وأبلغ مبارك، الملك حسين أنّه الآن لا يقبل اتفاقه، الذي تمّ مع الرئيس صدام، ويصر على الانسحاب العراقي غير المشروط، من الكويت، والعودة الفورية للعائلة الكويتية الحاكمة. وبذلك يكون الرئيس المصري قد اعتمد نفس الموقف الذي تبناه وزراء خارجية جامعة الدول العربية، والذي يدين الاجتياح العراقي للكويت، ويطالب بالانسحاب الفوري [2].

أمّا ممثّل الأردن في جامعة الدول العربية، وزير الخارجية، مروان القاسم، فقد حذّر الوزراء العرب، من النتائج الخطيرة المترتبة على إصدار مثل هذا القرار، خاصة، وأنّ الملك حسين، وعدد من القادة العرب، ما يزالون يبذلون الجهود لعقد قمة عربية مصغرة، واحتواء الأزمة. وبالرغم من ذلك، وفي ساعة متأخرة من ليلة 3/ آب 1990 اتّخذ قرار الإدانة، بأغلبية 14 صوتاً، وامتنع ممثل الأردن عن التصويت. ونتيجة لقرار الإدانة، أحبطت جهود الأردن لعقد القمة المصغرة، كما تصلّب الموقف العراقي، والتخلي عن أيّة محاولة للإبقاء على الأزمة داخل الإطار العربي[3].

ومما زاد من تصلب الموقف، وتدويل الأزمة، نجاح الولايات المتحدة في إثارة مخاوف الحكومة السعودية، فقد أجرى الرئيس بوش اتصالاً هاتفياً مع الملك فهد، مبيناً له بأنّ

---

(1) وزارة الإعلام، الكتاب الأبيض، ص 6-7؛ Khadduri, Ghareeb, War in the Gulf, p 128

(2)وزارة الإعلام، الكتاب الأبيض، ص 7.

(3)وزارة الإعلام، الكتاب الأبيض، ص 7-8.

القوات العراقية على مقربة من حدودها، وأنّ تلك القوات تستعد لغزوه[1]. وهذا ما دفع الملك فهد للاتصال مع الملك حسين، في صباح يوم 4/ آب ليبلغه هذه الادعاءات الأمريكية. لكن لم يصدق الملك حسين هذه الادعاءات، وأراد أن يتحقق من ذلك، من الرئيس صدام. وفوجئ الرئيس العراقي نفسه بذلك أيضاً. وبعد أنّ بحث الأمر مع كبار المسؤولين العسكريين، قال للملك حسين: «إنّ أقرب نقطة توجد فيها قواته تبعد ثلاثين إلى أربعين كيلو متراً من الحدود السعوديّة». مضيفاً إلى أنّه: «قبل قليل أعطى أوامره لجيشه، أن يبتعدوا عن الحدود السعودية، مسافة خمسين كيلو متراً على الأقل»[2].

وعلى الفور، نقل الملك حسين هذه التطمينات للملك فهد، بأنّ العراق ليس لديه أيّة مخططات بشأن السعوديّة[3]. ولتأكيد ذلك، عرض الملك إرسال نصف جيشه، للقيام بدوريات حراسة لمنطقة الحدود بين الكويت، والسعودية. وبذلك يكون أول رجاله من يواجه تقدم القوات العراقية. لكن لم تستجب الحكومة السعودية لهذا العرض[4] لاعتقادها بأنّ الملك حسين متواطئ مع صدام حسين، في عملية ضم الكويت إلى العراق، وضم أجزاء من السعودية إلى الأردن[5] التي حكمها جده الأول، ذات مرة»[6]. وفي واقع الأمر، كان الملك حسين، قد أدان الهجوم العراقي على الكويت، منذ الساعات الأولى للأزمة، والتزم في النهاية، بإجراءات المقاطعة، والحصار التي قررتها الأمم المتحدة[7].

---

(1) كولي،الحصاد، ص 336.

(2) محمد هيكل: حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة،1992، ص 400؛ Shlaim, Lion of Jordan ,P 482.

(3) Steve A. Yetiv: The Absence of Grand Strategy: The United States in the Persian Gulf, 1972 –2005,The Johns Hopkins University Press,Baltimore, 2008,P 81.

(4) هيكل، حرب الخليج، ص 401؛ Shlaim, Lion of Jordan, p482

(5) David J. Dunford: From Sadat to Saddam: The Decline of American Diplomacy in the Middle East, Potomac Books,Lincoln:Nebraska,2019, p 86.

(6) Khaled bin Sultan, Patrick Seale(Joint): Desert Warrior: A personal View of the Gulf War by the Joint Forces Commander, Harper Collins, New York, 1995, p 181.

(7) كولي،الحصاد، ص332.

واستمرت الولايات المتحدة في إثارة الملك فهد؛ خشية أن يتأثر باقتراحات الملك له، ففي يوم 6/ آب وصل وزير الدفاع الأمريكي إلى الرياض، واستطاع الحصول على موافقة الحكومة السعودية على إرسال قوات أمريكية إلى أراضيها. ولم تلبث تلك القوات أن أخذت تصل إلى منطقة الظهران، وحفر الباطن، ثم تبعتها قوات بريطانية [1] لتصميمهم على خوض الحرب. فتحول بذلك النزاع العربي ـ العربي إلى أزمة دولية.

وفي ظل هذه التطورات، ازداد الوضع سوءاً، عندما بادر الرئيس مبارك إلى عقد اجتماع قمة عربي طارئ مرة أخرى لجامعة الدول العربية، في القاهرة، في يوم 10/ آب. وتضمن مشروع القرار الذي تمّ التصويت عليه: إدانة احتلال العراق للكويت، وإعلان الموافقة على طلب السعوديّة، ودول الخليج ارسال قوات عربية للدفاع عن أراضيها[2]. الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تكافئ مبارك، وذلك بشطب ديون مصر البالغة سبعة مليارات دولار، كما حذت سوريا حذو مصر. ولا شكّ أنّ انضمام هاتين الدولتين العربيتين الهامتين إلى ائتلاف المضاد للعراق، كان يشكل نصراً ديبلوماسياً كبيراً للرئيس بوش[3]. في حين قاوم الأردن بقيادة الملك حسين كل الضغوط الأمريكية للانضمام إلى تلك القوات، مما جعل الرئيس بوش يشعر بخيبة أمل كبيرة [4] لوقوفه إلى جانب صدام [5] مما أفقده بذلك مصداقية الولايات المتحدة [6]باعتباره لا يتسم مع مصالحها الخارجية.

ولمواجهة القرارات العربية، أعلن الرئيس صدام حسين مبادرته في يوم 12/ آب، والتي

(1) هيكل، حرب الخليج، ص 402؛ موسى، تاريخ الأردن، ج2، ص559.

(2) وزارة الإعلام، الكتاب الأبيض، ص 9.

(3) إسحاق شامير: مذكرات إسحق شامير، ترجمة دار الجليل، دار الجليل ،عمان، 1994، ص 236.

(4) Curtis R. Ryan: Jordan in Transition: from Hussein to Abdullah, Lynne Rienner, London, 2002, p 71; Alan Munro: Arab Storm: Politicsand Diplomacy behind the Gulf War, I. B. Tauris, London, New York,2006, p 282.

(5) نوزاد الساطي: زيد بن شاكر: من السلاح إلى الانفتاح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2019، ص 443.

(6) غازي القصيبي: أزمة الخليج محاولة للفهم، دار الساقي، بيروت، 1992، ص 98.

تهدف إلى خلق سلام شامل في المنطقة، والتي تقوم على أساس أنّ العراق سيسحب قواته من الكويت إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلة وإذا انسحبت سوريا من لبنان. كما طالب صدام في الوقت نفسه إلغاء العقوبات الاقتصادية، والمقاطعة التي فرضتها الأمم المتحدة حديثاً على العراق، وانسحاب قوات التحالف من المملكة العربية السعودية، واستبدالها بقوات عربية، لا تشترك فيها مصر. إلاّ أنّ الولايات المتحدة، وإسرائيل، رفضت هذه الأفكار مباشرة [1].

ولتجنب تصعيد الأوضاع في المنطقة، زار الملك حسين، بغداد، في يوم 13/ آب؛ لحث الرئيس صدام على الانسحاب، حتى يزيل أي سبب يبرر تواجد القوات الأجنبية في المنطقة، والتخلي عن المجابهة. ولدى عودة الملك اتّصل بالرئيس بوش وطلب الاجتماع به. وتقرر عقد الاجتماع بينهما في كينيبنكبورت Kennebunkport، بولاية مين Maine، في يوم 16/ آب. وكان من المتوقع، أنّ الملك كان يحمل رسالة منه إلى بوش[2] لكن، هذا الأمر غير صحيح[3] فلم يكن حاملاً رسالة من أيّ طرف في المنطقة[4] لكنّه رشح نفسه مرة أخرى بوصفه وسيطاً، إذ كان القائد العربي الوحيد الذي ما يزال يتحدث مع صدام، وكان يأمل أن يستعين به الأمريكيون، كقناة اتصال مع بغداد[5]

وخلال الاجتماع، كان الملك حسين لا يزال مهتماً بمتابعة استراتيجيات التفاوض مع صدام، محاولاً اقناع الرئيس بوش بعدم اللجوء إلى القوة[6] وأن الحشود العسكرية الأمريكية

---

(1)كولي،الحصاد، ص 342.

(2)Bush, A World transformed, p 348.

(3) بيتر سالينجر، أيريك لوران: الملف السري لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي، القاهرة،1991، ص 220.

(4) الحسين بن طلال، الحسن بن طلال: الصيحة الهاشمية: خطب وتصريحات ومقابلات ومقالات جلالة الملك الحسين وسمو الأمير الحسن بن طلال ولي العهد الأمين خلال حرب الخليج 90/ 91، جمع وتوثيق ألفرد عصفور،(د. ن)،عمان،1992، ص 82. وسيشار إليه فيما بعد، الصيحة الهاشمية. ،

(5) Shlaim, Lion of Jordan, p 487.

(6) علي محافظة: حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012 ،ص 307.

في الشرق الأوسط، قد فاقمت من حدّة التوتر في المنطقة إلى حد كبير[1]. لكنّ الرئيس بوش كان متصلباً برأيه، فقد كان مصراً على انسحاب العراق بالقوة، وعودة النظام الكويتي، ولا يمكن أن يكون هناك طريق وسطي، إذ سيقع العدوان على زعيم آخر مستقبلاً[2]. وانتهى الاجتماع بصورة مخيبة لآمال بوش[3] لإصرار الملك على موقفه[4].

وبعد الاجتماع سلّم السفير الأمريكي الجديد في عمان روجر هاريسون Roger Harrison رسالة للملك تقول: إنّ التحالف العراقي ـ الأردني قد دمرت سمعة الأردن في الولايات المتحدة، وغيرها، وبينما بقي الأردن فنياً على الحياد دفع ثمناً غالياً في الولايات المتحدة، لرفضه الانضمام الى الائتلاف، ولرغبته في الاستمرار في التعامل مع صدام، وفي هذه النقطة كان الزعيم العربي الوحيد الذي ما زال راغبا في ذلك[5]. ووصف الملك حسين هذه الرسالة لأحد الصحفيين الأمريكيين بأنها «بذيئة» وفي «غاية الوقاحة»[6].

ومع ازدياد التوتر في العلاقات الأردنية ـ الأمريكية، وجّه الملك حسين في أواخر شهر أيلول 1990 رسالة إلى الشعب الأمريكي، معلناً فيها أنّ الأردن يعتنق مبدأ عدم جواز احتلال الأرض بالحرب، وأنّه ما يزال يعترف بدولة الكويت، وبحق السعودية أن تطلب العون من الدول الصديقة، وبحق الإدارة الأمريكية في الاستجابة لذلك الطلب. إلاّ أن وجود القوات الأمريكية وحلفائها على أرض حامية لأقدس مكانيين إسلاميين، يؤكد قناعتنا بضرورة إنّهاء وجود هذه القوات بأقرب وقت. وأضاف قائلاً: «إنّه للمرة الأولى في التاريخ الإسلامي تعسكر قوات غير عربية، وغير إسلامية، على أرض الجزيرة. وفي

---

(1) هيكل، حرب الخليج ،ص 455.

(2) Bush, A World transformed, p348.

(3) Bush, A World transformed,p 349.

(4) كان هذا اللقاء الساخن، آخِر لقاء بينهما، حتى خروج جورج بوش من البيت الأبيض، في 20/ كانون الثاني 1993. انظر: الطراونة، في خدمة العهدين، ص 149.

(5) محافظة، حروب الخليج، ص 307 – 308.

(6) Shlaim, Lion of Jordan, P 489.

وقت يتزامن مع احتلال الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة لثالث الحرمين في القدس العربية[1]. وهذا ما يؤكد على الازدواجية التي تمارسها الولايات المتحدة في تعاملها مع أزمة الخليج، وقضية فلسطين. وقد أشار الملك حسين إلى ذلك علانية، في خطاب له أمام مجلس النواب في يوم 17/ تشرين الأول قائلاً: «لدينا تساؤلات كثيرة ومريرة، إذ بينما تصدر القرارات، وتتم متابعة تنفيذها في منطقة الخليج بالحظر، والقوة، والحصار، يتم اصدار القرارات فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية دونما أي متابعة، أو حرص على تنفيذها. وهنا نتساءل، لماذا يتواصل رفض الربط بين المسألتين، بالرغم من أنّ القرارات الدولية المتعلقة بهما قد صدرت عن الأمم المتحدة، وبموجب ميثاقها»[2].

لقد عكّر هذا الخطاب صفاء علاقة الملك حسين مع الرئيس بوش الذي كان يعتزم في تلك الفترة زيارة بعض العواصم العربية، فاقترح الملك أن يلتقي به، وتم ترتيب اللقاء بينهما في باريس. إلاّ أن الاجتماع تم تأجيله[3]عن قصد، من قبل بوش وذلك بعد أن بلغته أقوال الملك. ولكنّه اكتفى بلقاء الملك فهد، وكل من مبارك، والأسد. وقال في إيضاح موقفه: «إنّ الملك حسين يعرض نفسه في تحركاته الدائبة، وكأنه يفاوض نيابة عن صدام حسين»[4].

وفي نهاية المطاف، أعلن مجلس الأمن الدولي في 29/ تشرين الثاني قراراً يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق، إذا لم ينسحب طوعاً حتى يوم 15/ كانون الثاني 1991. ولكنّ العراق ربط انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. وانقضى يوم واحد بعد انتهاء الموعد. ثم بدأ الهجوم في فجر 17/ كانون الثاني. وأخذت أطنان القنابل المدمّرة تنصب على مدن العراق، ومنشآته، وجسوره. كما أخذت في الوقت نفسه،

---

(1) الصيحة الهاشمية، ص 110.

(2) الحسين بن طلال(1935–1999)المملكة الأردنية الهاشمية: الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك حسين بن طلال(1988–1991) ، مج 10، إعداد وتحرير بكر المجالي، الصايل للنشر والتوزيع ، (د. م) ،2013،ص 277. وسيشار إليه فيما بعد، الخطاب السامي لصاحب الجلالة.

(3) الدستور، عمان، ع 8351، 20/ تشرين الثاني 1990، ص1.

(4) موسى، تاريخ الأردن، ج2، ص 573 ؛ Bush, A World transformed, p 331

طائرات قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في يوم 29/ كانون الثاني تقوم بقصف الصهاريج، التي تحمل النفط للأردن على طريق عمان ـ بغداد، مما أدّى إلى تدمير تسعة منها[1] بحجة أنّها تنقل صواريخ سكود العراقية، لخدمة المجهود الحربي العراقي في المعركة[2].

ومن جانبه نفى الأردن هذه الاتهامات [3] المغرضة. وبدت العلاقات الأردنية الأمريكية متدنية، إلى أدنى حد ممكن، فقد خرج الملك حسين في 6/ شباط 1991 إلى شعبه بخطاب، شجب فيه العدوان الذي تقوده الولايات المتحدة على العراق، واصفاً إياه بأنّه تجاوز حدود التفويض الذي أعطته الأمم المتحدة لتحرير الكويت. كما بيّن الملك الهدف الحقيقي من وراء هذه الحرب المدمرة، كما برهنت عليه مجرياتها، وهو «إعادة تدمير العراق، وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، بشكل أخطر بكثير على أمتنا، حاضراً، ومستقبلاً، مما رتبته اتفاقية سايكس ـ بيكو بحيث يوضع الوطن، والأمة، والتطلعات، والثروات، تحت الهيمنة الأجنبية المباشرة، وتمزق الروابط بين كل أجزائها»

كما احتفظ الملك أيضاً بنقده الأقسى للعرب، الذين شاركوا في الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة على العراق. وقال: «عندما تعرض الأرض العربية والإسلامية كقواعد لجيوش الائتلاف، وتنطلق منها الهجمات لتدمير العراق العربي المسلم، وعندما يموّل المال العربي هذه الحرب، بكرم غير مسبوق، لم نحصل عليه نحن، وإخواننا الفلسطينيون، بينما نتحمل مسؤولياتنا القومية، عندما يحدث هذا، أقول إنّه بإمكان أيّ عربي أو مسلم أن يدرك مدى خطورة هذه الجريمة التي ترتكب ضد دينه وأمته»[4]. وفي نهاية المطاف استطاعت قوات التحالف تدمير العراق، وحمله على الانسحاب من الكويت، في 26/ شباط 1991. وفي 28/ شباط اجتاحت قوات الائتلاف الكويت، وخرج الجيش العراقي منها، وعادت الأسرة الكويتية إلى الحكم في البلاد.

---

(1) الدستور، عمان، ع 8423، 31 / كانون الثاني 1991،ص 1.

(2) الدستور، عمان، ع 8436، 13/ شباط 1992، ص1.

(3)The New York Times, No 48508, 111991 ,2 /, p 14.

(4) الصيحة الهاشمية، ص 224–225.

مؤتمر مدريد

1991

بعد أن انتهت حرب الخليج الثانية، بما انتهت إليه من إضعاف العراق عسكرياً، وسياسياً، ثم اقتصادياً، وفرض الحصار الكامل عليه، بدأت الولايات المتحدة قائدة الحلف، الذي خاض الحرب تحركاً دبلوماسياً نشطاً نحو منطقة الشرق الأوسط، لتحقيق حلٍ سلمي، بين العرب وإسرائيل، خصوصاً بعد أن تمكّنت من إرساء وجود دائم لها على مقربةٍ من منابع النفط [1].

ومن هذا المنطلق. بدأ الفريق المعني بالشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية، يفكر في إمكانّية أن تهيئ نتيجة هذه الحرب، الظروف التي تصبح فيها مفاوضات السلام ممكنة. وكان منطق هذا التفكير كما يلي: من شأن الهزيمة التي لحقت بالعراق، أن تقنع أكثر المتشددين العرب تطرفاً بأنّ الحل العسكري للصراع العربي ـ الإسرائيلي مستحيل. كما يبيّن أنّ تعاون الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة أثناء الأزمة مع العراق تعني أنّ قواعد لعبة الحرب الباردة قد تبدلت، وأنّ الولايات المتحدة وحدها أصبحت الآن أكثر من أي وقت مضى تحتل المركز الديبلوماسي الرئيسي.

---

(1)عبد السلام المجالي: رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم، شركة المطبوعات، بيروت ،2004، ص 202.

وسوفَ يدرك الأردن الآن، الذي سمح لعواطفه أن تجره إلى جانب صدام أنّه فقد تأييده بين النظم العربية[1]. ولاسيّما دول الخليج العربي، والتي أصبح علاقاته معها مقطوعة[2] بشكل كامل. كما أصبحت علاقاته سيئة مع الولايات المتحدة[3]. مما يجعله يتجاوب بصورة إيجابية مع أيّة مبادرة دبلوماسية جادة؛ لتسوية الخلافات مع إسرائيل، والتي من شأنها أن تساعده على عودة علاقاته مع الولايات المتحدة[4].

وفي ضوء هذه التصورات الأمريكية، أعلن الرئيس بوش في يوم 7 / آذار 1991، في خطاب له أمام جلسة مشتركة للكونغرس عن مبادرته لصنع السلام في الشرق الأوسط بقوله: «يجب علينا أن نعمل ما في وسعنا لتجسير الفجوة بين إسرائيل، والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين «. كما أكدّ الرئيس بوش أيضاً على السلام الشامل المبني» على قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338. وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وهذا المبدأ ينبغي أن يحافظ على أمن إسرائيل، والاعتراف بها. وفي الوقت نفسه الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، ولن يحقق غير ذلك الإنصاف والأمن»[5].

وفي ضوء هذه المبادرة، قام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر James Bakerبرحلة ظَهَر بعد ذلك أنّها الأولى من ثماني رحلات إلى الشرق الأوسط على مدى أكثر من سبعة أشهر؛ بحثاً عن صيغة عملية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وإنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي، بما فيها قضيته المركزية. لكنّ بيكر تعمّد أن يتجنب زيارة الأردن، في أول رحلتين، بينما كانت العواصم الأخرى المعنية كتل أبيب ودمشق والقاهرة مراكز تشاورية

(1) Quandt, Peace Process, p 303.

(2) مقابلة مع الدكتور كامل أبو جابر، وزير الخارجية الأردني الأسبق(1991 – 1993)، في منزله في عمان، بتاريخ 10/ تشرين الثاني 2018.

(3) Abdul Salam Majali, and others: Peacemaking: The Inside Story of the 1994 Jordanian–Israeli Treaty, University of Oklahoma Press, Norman ,2006,p9الطراونة، الدبلوماسية، ص97؛

(4) Powell, Persico , A Solder’s Way, p 90.

(5) The New York Times, No 48532, 73,1991 /,p 8.

له[1]. وبذلك، أوقعوا على الأردن عقوبة جزاء عدم التعامل[2]باستبعاده من المشاركة في عملية السلام[3].

وفي ظل هذا المنعطف، اندفع الملك حسين إلى التحرك في كل الاتجاهات؛لإعادة تحسين علاقته مع الولايات المتحدة، مستخدماً ما له من علاقات ودّية مع العواصم الغربية. بل أنّه اضطر لمواجهة العراقيل، بتأكيده أنّ الاستغناء عن الدور الأردني في عملية السلام، لن يؤدي إلاّ إلى مزيد من المخاطر على هذه العملية؛ باعتباره يملك شرعية التفاوض حول القضية الفلسطينية. فالاحتلال وقع على أراض أردنية في حرب 1967، وأنّ القانون الدولي، ومجلس الأمن الدولي، والدول الكبرى، والصغرى، جميعها مضطرة للجلوس إلى طاولة المفاوضات معه [4].

وعلى الرغم من عمق التباعد في العلاقات الأردنية ـ الأمريكية، إلاّ أنّ بيكر أدرك أنّ لا عملية سلام تكون دون مشاركة فعالة من الأردن، باعتباره عنصراً هاماً للغاية في إقناع الفلسطينيين للجلوس على طاولة المفاوضات[5] لأمرين رئيسين، أولاً:رفض شامير الالتقاء بوفد فلسطيني مستقل في المؤتمر؛ بحجة أنّ المؤتمر مخصص لوفود تمثل دول، وحضور الفلسطينيين في وفد مستقل، سيكون بمثابة اعتراف بالوفد، باعتباره ممثلاً لدولة قادمة. وهذا ما لا يريده الإسرائيليون [6]. ثانياً: كانت العقبة الرئيسية أمام الإدارة الأمريكية، هي قضية التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، التي لا يمكن حلّها، إلاّ من خلال وفد أردني ـ فلسطيني مشترك؛ لأنه لم يكن بالإمكان لأي من الدول الثلاث، مصر، وسوريا، ولبنان،

---

(1)الطراونة، في خدمة العهدين، ص 155.

(2)المجالي، رحلة العمر، ص 202 .

(3)المجالي، بوابة الحقيقة، ص 133.

(4)بيكر، مذكرات، ص 656؛ المجالي، بوابة الحقيقة، ص 134.

(5) بيكر، مذكرات، ص 656 .

(6) مقابلة مع الوزير الأسبق، جواد العناني في منتدى الفكر العربي، الكائن في عمان، الجبيهة، بتاريخ 13/ 10/ 2019.

أن تلعب هذا الدور[1]. وبذلك كان بيكر على قناعة تامة بأنّ القطيعة مع الأردن في تلك المرحلة لا تخدم القضية، وأنّ دور الأردن قائم لا محالة.

وبذلك، قرّر بيكر التوقف في الأردن، في يوم 17/ نيسان 1991، في أول زيارة له منذ انتهاء حرب الخليج[2]. وأثناء اجتماعه، بالملك حسين أكّد له أنّ الخلافات الأردنية ـ الأمريكية عميقة، وأنّه سوف يبذل كل ما في وسعه لاستعادتها. كما أنّه سيبذل أيضاً كل ما بوسعه لمساعدة الملك في إعادة الأمور إلى نصابها مع السعوديين، لكن في حالة واحدة فقط، هي بمشاركته في عملية السلام، وفق الشروط الأمريكية، والتي تقوم على عقد مؤتمر دولي، برعاية دولة عظمى، يليه المشاركة في مفاوضات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين[3].

رحّب الملك بالمبادرة الأمريكية [4]مع كراهيته لها[5]وذلك تجنباً لانهيارها، فهو ينتظر السلام منذ عام 1967. وبذلك اعتقد أنّ الفرصة المتوفرة حالياً لعملية السلام هي فرصة نادرة، وربما لن تتكرر مرة أخرى، محذراً من إضاعتها[6]. كما كان الملك يسعى أيضاً، إلى تفادي حدوث تغييرات جديدة في خريطة المنطقة، سواء على المستوى السياسي، أو الجغرافي، ولاسيّما بعدما قذف على أرضه ما يزيد عن ثلاثمائة ألف فلسطيني، عدا عن آلاف الأردنيين، الذين هاجروا قسراً من الكويت، وبعض دول الخليج الأخرى. كما تزايدت الأعداد الوافدة من الضفة الغربية إلى الأردن؛ بسبب الأوضاع والظروف الأمنية القاسية، التي عاشها أهل الضفة الغربية وقطاع غزوة، خلال تلك الفترة. علاوة على ارتفاع

---

(1) الطراونة، الديبلوماسية، ص 98.

(2) الدستور، عمان، ع 8498 ، 18/ نيسان 1991،ص1.

(3) بيكر، مذكرات،ص 657 – 658؛Ashton, King Hussein of Jordan, p 285

(4) The New York Times, No 48577, 214,1991 /,p 14.

(5) Karsh,Kummaraswamy, Israel, the Hashemites and the Palestinians, p 58.

(6) الدستور، عمان، ع 8524، 15/ أيار 1991، ص1.

تصريحات حكومة الليكود، حول جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، ومطالبة شارون حكومته بالمساعدة على إقامة الوطن الفلسطيني البديل في الأردن[1].

وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ الموقف الأردني كان واضحاً من مسألة الوفد المشترك، فالأردن وافق على أن يكون ذلك في الجلسة الافتتاحية في المؤتمر، لانطلاق عملية السلام، وليس لخلط الأوراق ما بين الشأن الأردني، والشأن الفلسطيني، خصوصاً بعد أن شرح الملك حسين للجانب الأمريكي أن هناك قضايا تخص الأردن، ليس لها علاقة بالقضية الفلسطينية، تتمثل في وجود أراضٍ محتلة في جنوب المملكة، وفي وادي عربة، تبلغ مساحتها حوالي 380 كم مربع، أي ما يعادل مساحة قطاع غزة. ولقد كانت إسرائيل تضم تلك الأراضي تدريجياً بإزاحة الأسلاك إلى الجانب الأردني، بحجة وجود عمل فدائي، ولكن تبين فيما بعد، بأنّ هذا الزحف كان بغرض التوسع الزراعي. كما أن هناك مشكلة المياه مع إسرائيل، حيث دأبت باستمرار على سرقة مياه نهر اليرموك بالقوة، وكانت هناك قوات الأمم المتحدة، تنظم عملية تنظيف المجرى، وقناة الغور الشرقية.

بالإضافة لقضايا البيئة، وقضايا الحدود، والواجهة مع الضفة الغربية، وموضوع الجسور، والحركة عليها، وإن كان لهذه القضايا أن تحل، فلا بد أن تحل من خلال التفاوض بين الأردن وإسرائيل، بمعزل عن باقي المسارات. ومن هنا أدرك الأمريكيون أن المسار الأردني له أجندة خاصة، تختلف عن باقي المسار الفلسطيني، والقضية المركزية الفلسطينية منفصلة عنه [2].

كما شكّلت سوريا عقبة أخرى يجب إزالتها من الطريق إلى مؤتمر السلام، فقرّر الملك حسين التكلم مع الأسد مباشرة. كانت العلاقات بين الزعيمين سلمية ظاهرياً، غير أنّ الأسد كان قادراً على تهديد الملك، وإضعاف مكانته. وقد لجأ في الماضي إلى التخريب على من رآه «خانعا بدائياً للإمبريالية». كما كان بيكر مرتاباً من الأسد، واعتقد أنّ هناك فرصة

(1) نوفل، الانقلاب، ص 50-51.

(2)الطراونة، الديبلوماسية، ص 100 - 101.

لإقناع الملك حسين بالمشاركة وحده، وأراد تعهداً من الأردن لحضور المؤتمر بصرف النظر عن حضور سوريا. فقال الملك له: «سأكون سيد مصيري، أنا ذاهب إلى دمشق، لأسباب شكلية فقط». ومع أنّ بيكر ظل متوجساً إلاّ أنّه رأى في هذا سبباً معقولاً لإنهاء عزلة الملك، السياسية، والاقتصادية [1].

وخلال يومي 19ـ 20 آب 1991 قام الملك حسين يرافقه رئيس الوزراء الأردني طاهر المصري، بزيارة الرئيس الأسد، في اللاذقية. وخلال اللقاء أبلغاه أنّ بيكر مصرٌّ على وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، وأنّهم اتفقوا على تشكيل وفد واحد، في حين أنّ الأردن كان يفضل وجود وفدين منفصلين. لكن هذا كان مرفوضاً من الولايات المتحدة، وإسرائيل، متمنياً على الأسد تفّهم موقفهما فأعطاهما موافقته على مضض[2] فلم يكن قادراً على منع الملك من السعي لعقد صفقة سلام منفصلة مع إسرائيل[3].

وفي ظل هذه التطورات، عمِلت الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية، بتعاون تام في هذا المنعطف. وفي يوم 13/ تشرين الأول أعلنت المنظمة على موافقتها بالمشاركة في مؤتمر السلام بوفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وتم الاتفاق أن يكون الوفد المشترك برئاسة وزير الخارجية الأردني كامل أبو جابر، ويتكون هذا الوفد من ثمانية وعشرين عضواً، نصفهم أردنيون والنصف الآخر فلسطينيون. ثم عيّنت الحكومة الأردنية، الدكتور عبد السلام المجالي رئيساً للجانب الأردني من الوفد، بينما عيّنت منظمة التحرير الفلسطينية الدكتور حيدر عبد الشافي رئيساً للوفد الفلسطيني[4].

وفي تلك الأثناء، دار جدل واسع في الأردن، بين القائلين بالذهاب إلى مؤتمر السلام، وبين المعارضين له، حتى أنّ نحو 50 من أعضاء مجلس النواب وقعوا عريضة، بسحب الثقة

---

(1)بيكر، مذكرات، ص 676 – 681.

(2) Shlaim, Lion of Jordan, p 511.

(3) Bente Scheller: The Wisdom of Syria's Waiting Game: Foreign Policy Under the Assads, Hurst and Co, London,2014, P 70 .

(4) الرأي، عمان، ع 7742 ، 14/ تشرين الأول،1991، ص1.

من الحكومة اعتراضاً على رغبتها في الذهاب للمؤتمر[1]. إلاّ أنّ الملك حسين لم يلبث أن حسم الجدل، في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر وطني أردني، عقد في 12/ تشرين الأول 1991، وأعلن فيه أنّ الأردن سوف يشارك في المؤتمر. وجاء في خطاب الملك إنّ الأردن «شبه محاصر، والأردن محدود الموارد، ونسبة تزايد السكان فيه من أعلى النسب في العالم، وباختصار في الأردن بطالة، وفي الأردن جوع»[2]. فصفّق الحاضرون جميعاً. وكان معنى ذلك، أنّهم يؤيدون ما ذهب اليه الملك، دون أيّ تحفظ [3]

وتهيأت الأجواء لانعقاد مؤتمر السلام، فوجّه رئيسا الدولتين العظميين بوش وغورباتشوف في يوم 18/ تشرين الأول إلى الأطراف المعنية بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، لحضور مؤتمر السلام، الذي تقرر عقده في مدريد، العاصمة الإسبانية، ابتداء من يوم 30/ تشرين الأول. ولأهمية الدعوة نورد جزءاً من نص الرسالة: ـ

«وبعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل، والدول العربية، والفلسطينيين، تعتقد الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، بأنّ فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانيات قدماً من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة. والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي على استعداد لمساعدة الأطراف على تحقيق تسوية شاملة، ودائمة، وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة، تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، وتركز على قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242 و 338، وهدف هذه العملية هو سلام حقيقي. ولتحقيق هذه الغاية، يتقدم رئيس الولايات المتحدة، ورئيس الاتحاد السوفيتي، بدعوتكم إلى مؤتمر سلام، تتبناه كلتا الدولتين، ويليه فوراً مفاوضات مباشرة، والتي سوف تبدأ بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر».

«أما الأطراف التي ترغب في حضور المفاوضات المتعددة الأطراف، فسوف تجتمع بعد

---

(1) موسى، تاريخ الأردن،ج2، ص 583. .

(2) الخطاب السامي لصاحب الجلالة، ص 320.

(3) المجالي، رحلة العمر، ص 207.

أسبوعين من افتتاح المؤتمر؛ لتنظيم هذه المفاوضات، ويعتقد متبنو قرار المؤتمر أنّه ينبغي أن تتركز هذه المفاوضات على قضايا المنطقة المتنوعة، مثل الرقابة على الأسلحة، والأمن الإقليمي، والمياه، وقضايا اللاجئين، والبيئة، والتنمية الاقتصادية، والمواضيع الأخرى، ذات الاهتمام المشترك».

«ولن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الأطراف، أو حق رفض الاتفاقات، التي ستتوصل إليّها. كما لن تكون له سلطة اتخاذ قرارات الأطراف، أو القدرة على التصويت، على القضايا، أو النتائج، وبالإمكان عقد المؤتمر مرة ثانية، فقط بموافقة جميع الأطراف. وبالنسبة للمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين الذين هم جزء من الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، فستدور المفاوضات على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وستدور هذه المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وبمجرد الاتفاق ستدوم ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت خمسة أعوام»[1].

وعلى الفور، عقد مجلس الوزراء الأردني اجتماعاً، قرّر فيه قبول الدعوة، لكونها بُنِيت على الالتزام بالشرعية الدولية وعلى قرار 242 و 338[2]. ومن هنا. أخذت هوّة سوء التفاهم مع الولايات المتحدة تضيق يوماً بعد يوم، مفسحة المجال لعودة العلاقات الطبيعة معها[3] بشكل بطيء، وتدريجي، منهية حالة التوتر الشديدة، التي شهدتها على مدار الأشهر الماضية[4].

ومع تهيئة هذه الأجواء، افتتح في يوم 30/ تشرين الأول 1991، أعمال مؤتمر مدريد، بحضور الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأطراف الصراع. وقد حدّد كامل أبو جابر في كلمته خلال المؤتمر، المبادئ الرئيسية الثلاث، التي يرتكز عليها الموقف الأردني، وهي:

---

(1) أحمد القضاة (معد)،عبد الله الطوالبة(معد): معركة السلام: وثائق أردنية: المسار الأردني ـ الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، دائرة المطبوعات والنشر،عمان، 1994، ص 23-24.

(2) الرأي، عمان، ع 7748 ، 20/ تشرين الأول/ 1991، ص1.

(3) المجالي، رحلة العمر ، ص 204.

(4) نوفل، الانقلاب، ص 53.

البحث عن السلام الذي يؤيده العالم العربي، والمجتمع الدولي. ويتوقع الأردن أن لا يواجه حالة من عدم التناسق والمقاييس المزدوجة، وقضية فلسطين، وقضية الأردن، مترابطتان. والأردن ينشد سلاماً حقيقاً مشرفاً يتيح المجال لهدم أسوار الحقد، والكراهية، وهو يطالب بانسحاب قوات إسرائيل من كافة الأراضي الأردنية، والفلسطينية، والسورية، واللبنانية، التي احتلتها إسرائيل، بعد 4/ حزيران 1967. كما شدّد أبو جابر على عودة السيادة العربية على القدس العربية، وأنّه يجب إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وأن يسمح للفلسطينيين بممارسة حقهم في تقرير مصيرهم على أرض بلادهم فلسطين [1].

إلاّ أن الموقف الإسرائيلي، كان يمثل عقبة رئيسية أمام عملية السلام في المنطقة، فقد هدّد شامير بإفشال المؤتمر إذا انحصرت المطالب العربية باستعادة الأرض المحتلة. ومن جانبه دعا العرب إلى إثبات أنّهم مستعدون للقبول بوجود إسرائيل. وفي المقابل لم يشر في خطابه إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، أو وقف بناء المستوطنات[2].

استغرقت المرحلة الأولى للمؤتمر ثلاثة أيام، انتهت في أجواء متوترة. أما المرحلة الثانية فبدأت يوم 3/ تشرين الثاني 1991، بعقد جلسات ثنائية بين الوفود العربية من جهة، والوفد الإسرائيلي من جهة ثانية، دون مشاركة أمريكية، أو سوفيتية [3]. ولم تتناول تلك الاجتماعات، إلاّ الترتيبات التي ينبغي أن تتبعها المفاوضات الرسمية، ولكن الترتيبات نفسها أصبحت موضوعاً لنزاع حاد، فقد فضّلت الوفود العربية جميعها مدريد كمكان للاجتماعات، لكنّ الإسرائيليين كانوا يتمسكون بعقدها في منطقة الشرق الأوسط [4]. وفي نهاية المطاف، توصلت الوفود العربية مع الوفد الإسرائيلي إلى اتفاق على استئناف المفاوضات الثنائية، بعد ثلاثة أسابيع، ولكن لم يكن هناك اتفاق على مكان عقدها[5]

(1) الرأي ، عمان، ع 7760 ،1/ تشرين الثاني/ 1991،ص 1 و18.

(2) الرأي، عمان، ع 7760، 1/ تشرين الثاني 1991، ص1و 18.

(3) الرأي، عمان، ع 7762، 3/ تشرين الثاني 1991،ص1.

(4)The New York Times, No 48773 , 311,1991 /, p 1.

(5) الدستور، عمان، ع 8695، 5/ تشرين أول 1991.

ومع تعطل تقدم المفاوضات جاءت الخطوة التالية من الولايات المتحدة إلى توجيه دعوتها مرة أخرى إلى الأطراف المعنية إلى استئناف محادثات السلام ابتداءً من يوم 4/ كانون الأول 1991 في واشنطن[1]. ومن جانبها أيّدت الحكومة الأردنية الدعوة الأمريكية. لكن إسرائيل اعترضت على الحضور في الموعد المقرر، واقترحت بدلاً منه يوم 9/ كانون الأول[2] كما عبّرت عن غضبها من الرئيس بوش على اعتبار أنّه دعا المشاركين في المحادثات إلى واشنطن، دون الحصول على موافقتها أولاً[3]. ووضعت أربعة شروط لاستئناف المفاوضات الثنائية: عقد مفاوضات إجرائية فقط، ورفض التدخل الأمريكي في تفاصيل المحادثات، وانتقال المباحثات إلى الشرق الأوسط، وتحديد موعد لاحق للموعد الذي حدد سابقاً [4].

وفي الموعد المقرر، ذهب الوفد الأردني بكامل أعضائه إلى القاعة المخصصة للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، في وزارة الخارجية الأمريكية، وكانت الوفود العربية الأخرى أيضاً موجودة في نفس المبنى، ولكن في قاعات منفصلة، لكن تخلّف الوفد الإسرائيلي عن الحضور[5]. وهذا ما دفع الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك على إجراء مشاورات مع كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، المعنيين بمفاوضات السلام، ومن بينهم دانيال كيرتزير Daniel Kurtzer نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى؛ لمواصلة المفاوضات وإيصالها إلى نتائج ملموسة. ومن جانبه أشار المجالي بقوله: «إنّ الوفود العربية أبدت النية الصادقة بحضورها في الموعد المحدد، وإنّ إسرائيل هي التي تخلّفت عن الحضور[6].

أبلغ كيرتزير المجالي بقوله:»إنّ الإدارة الأمريكية تحّيي الوفود العربية، التي التزمت بالموعد المقرر، وستحاول وزارة الخارجية الأمريكية قصارى جهدها استئناف المفاوضات.

---

(1)The New York Times, No 48794 , 2411,1991 /, p 20.

(2) الدستور، عمان، ع 8718 ، 28 / تشرين الثاني 1991، ص 1.

(3) الدستور، عمان، ع 8715، 25 / تشرين الثاني 1991، ص 1.

(4) الرأي، عمان، ع 7787، 28/ تشرين الثاني 1991، ص1.

(5) الرأي، عمان، ع 7794، 5/ كانون الثاني 1992،ص1.

(6)الطراونة ، الديبلوماسية، ص 120؛ المجالي، رحلة العمر، ص 221-222 .

وإنّها ستعلن عن موقفها من تخلّف إسرائيل عن الموعد المحدد علناً في موعد قريب، كما أنّ فريقاً من وزارة الخارجية الأمريكية، سوف يكون جاهزاً للتباحث مع الوفد الأردني، في الوقت الذي يناسبه في الموضوعات الممكن بحثها في المفاوضات»[1].

وهنا، امتنعت الوفود العربية عن الذهاب إلى قاعات المفاوضات في اليوم الذي عينته إسرائيل؛ لتجنيب الولايات المتحدة الإحراج، لأن الأمر سيبدو أنّ إسرائيل هي التي تحدد الموعد، وليس واشنطن. وبالتالي فإنّها ستتوجه إلى مكان الاجتماع في يوم 10 / كانون أول[2]. وبالفعل، تم اللقاء بين الوفود العربية مع الوفد الإسرائيلي في ذلك اليوم، في ردهة مبنى وزارة الخارجية الأمريكية، واختتم في اليوم الثاني المباحثات بدون أي تقدم واضح، حيث يصر الإسرائيليون على أن الدعوة إلى محادثات السلام هذه، تنص بوضوح على أنهم سيتفاوضون مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، ومن المهمّ بالنسبة لهم أن يحافظوا على هذا المبدأ؛ لأنهم يرون حل المشكلة الفلسطينية في سياق الأردن، وليس ككيان فلسطيني منفصل؛ وذلك للتأكيد على معارضتهم لهوية فلسطينية منفصلة، في حين أصرّ الوفد الفلسطيني على أن الدعوة الأمريكية، أكّدت على المفاوضات الثنائية. أي بمعنى أن يتفاوض الوفد الإسرائيلي مع الوفدين الأردني والفلسطيني، كوفود منفصلة. ومع ذلك استمرت الولايات المتحدة في تركهم للعمل على حل الخلافات بأنفسهم دون التدخل بها [3].

واستمرّ الأخذ والرد بين الجانبين العربي والإسرائيلي، دون التوصل إلى نتيجة، حتى 17/ كانون الأول، ففي ذلك اليوم حاول روبنشتاين تقديم مسودة معاهدة سلام شاملة مع الأردن وإشارة الى الموضوعات المتعلقة بالمرحلتين الانتقالية والنهائية مع الفلسطينيين. لكن المجالي رفض المسودة من حيث المبدأ والشكل، ورفض البحث فيها، وأكّد استقلالية

---

(1) المجالي، رحلة العمر، ص 222.

(2) المجالي، رحلة العمر، ص 225.

(3) الرأي، عمان، ع 7800، 11/ كانون الأول/ 1991،ص1

المسارين، وضرورة التوصل إلى المعاهدة من خلال التفاوض المبنيّ على أجندة متّفق عليها، وليس على مسودة باجتهاد طرف واحد. وانتهى الاجتماع الثلاثي[1].

ومن ثم استؤنفت المفاوضات، لكن لم يتم إحراز أي تقدم، حتى تولّت حكومة حزب العمل برئاسة إسحق رابين السلطة، في إسرائيل، خلفاً لحكومة الليكود برئاسة إسحق شامير كان هذا تطوراً إيجابياً جداً لعملية السلام، خلافاً لسياسة عدم التخلي عن شبر واحد، التي اتبعها شامير. كان رابين مستعدا للسعي إلى حل بالاستناد الى مبدأ الأرض مقابل السلام، أخيراً أصبح هناك التقاء في الأفكار بين الوفدين الأردني والإسرائيلي، ففي تشرين الأول 1992 توصلا إلى اتفاق مبدئي على جدول أعمال المفاوضات[2].

أما بالنسبة للموقف الفلسطيني، فقد استمر الوضع على حاله، دون أيّ تغيير. وهذا ما قاد إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى البحث عن قناة اتصال خلفية. وجرت المباحثات بين ممثلين عن الحكومة الإسرائيلية، والمنظمة، بدون غطاء من الوفد الأردني، خلف جدار سميك من السرّية في العاصمة النرويجية، بموازاة المحادثات الثنائية في واشنطن، لكن دون علم المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين الرسميين. وقد تعمّد ياسر عرفات في الحقيقة إلى الإيعاز للوفد الرسمي الفلسطيني، لتبني مواقف متشددة في واشنطن؛ كي يضمن نجاح الصفقة السرية في أوسلو[3].

وعلّق ممدوح نوفل، أحد أعضاء اللجنة العليا لمتابعة المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في أوسلو على ذلك بقوله: «فرغم فك الارتباط بين الأردن والضفة منذ سنوات، ورغم تعامل العالم مع منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ورغم الإعلان عن قيام دولة فلسطين، واعتراف معظم دول العالم بهذه الدولة، بما في ذلك الأردن. ورغم حرص الأردن على التعامل مع أبي عمار كرئيس دولة، وله سفارة

---

(1) الطراونة، في خدمة العهدين، ص 172)

(2) موسى،تاريخ الأردن، ج2 ، ص، 588.

(3)Shlaim, Lion of Jordan, p 577.

في عمان. إلاّ أنّ أبا عمار بقي ينظر للأردن باعتباره البديل للمنظمة، ويتعامل معه باعتباره طامعاً في إعادة إلحاق الضفة الغربية بالضفة الشرقية». ويضيف قائلاً: «لم يقتنع أبو عمار بأنّ الوصول إلى اتفاق بين المنظمة وإسرائيل يعني نهاية فكرة الخيار الأردني كخيار بديل. وظلّ ينظر للأردن باعتباره خطراً على الاستقلال الفلسطيني. ولعلّ هذا الفهم، هو الذي دفع أبا عمار في كثير من المحطات إلى التريث، أو التراجع، عن أيّة خطوات تنسيقية جدية مع الأردن قبل، وخلال، وبعد المفاوضات»[1].

وفي 13/ أيلول 1993 وقعت أخيراً إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على ميثاقين رسمياً في واشنطن. كما وقّع عليه وزير الخارجية الأمريكي وارن كرستوفرWarren Christopher ووزير الخارجية الروسي أنردريه كوزيريف Andrei Kozyrev كراعيين لعملية السلام في الشرق الأوسط. وتمّ التوقيع عليه برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton. وتكّون الاتفاق من جزأين، الأول: الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والثاني: إعلان مبادئ حول الحكم الذاتي المؤقت في غزة وأريحا. ومن حيث الأساس اعترفت إسرائيل بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، واعترفت المنظمة بحق إسرائيل في العيش بأمن وسلام، واتفق الجانبان على حل كل خلافاتهما الكبيرة بالطرق السلمية[1].

(1) ممدوح نوفل: قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة: طبخة أوسلو: اتفاقيات أوسلو(1993) ، الأهلية، عمان، 1995 ص 143-144.

(2) الرأي، عمان،ع 8430، 14/ أيلول 1993،ص1.

معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية 1994
وتداعياتها حتى عام 1999

أدّى الإعلان عن توصل منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل إلى اتفاق فيما بينهما في يوم 13/ أيلول 1993 إلى تركيز الأردن على قضاياه الخاصة؛ لانفراد الطرف الفلسطيني في اتخاذ القرار دون التنسيق مع الأردن، مع أنّهما يعملان تحت مظلة وفد واحد، في مؤتمر مدريد للسلام. وبذلك تمّ التوقيع في اليوم التالي 14/ أيلول في وزارة الخارجية الأمريكية على جدول المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية، بحضور كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي.

لقد نصّ جدول الأعمال الأردني ـ الإسرائيلي على تحقيق السلام الشامل، بين الأطراف العربية والفلسطينيين وإسرائيل. وإحلال الأمن، ونبذ اللجوء إلى القوة، وضمان حق كل طرف في حصته من المياه، والوصول إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، وتسوية قضية الأرض، وتعيين الحدود الدولية وترسيمها، والبحث في إمكانات التعاون الثنائي المستقبلي. وأعرب الجدول أخيراً عن الأمل بعقد اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل» بعد التوصل إلى حلول مرضية للطرفين، بالنسبة لعناصر هذا الجدول»[1].

وهنا. لابدّ من الإشارة بأنّ الولايات المتحدة لم تكن تدرك مدى أهمية اتفاقية أوسلو

---

(1) الرأي،عمان، ع 8431 ،15/ أيلول/ 1993،ص1و ؛ القضاة، الطوالبة، معركة السلام، ص 27–28.

في دفع الملك حسين للخروج عن سياسته التقليدية[1]. والذي كان يتمسك دوماً بجهود السلام التي تتم في بيئة متعددة الأطراف[2]. لكنّ الأردن ارتأى بأنّه لا موجب لمزيد من الانتظار؛ لخشيته بأنّ الفلسطينيين والإسرائيليين ربّما يخططون شيئاً ضد المصالح الأردنية، أو بأنّ دوراً أعدّ للأردن في الاتفاق، دون استشارته[3]. وأخطرها على الاطلاق امتداد إرادة عرفات إلى كل الضفة الغربية، وربما إلى القدس الشرقية. في حين أنّ للأردن مطالبه الخاصة بمدينة القدس القديمة، والأماكن المقدسة [4].

وكان معروفاً أنّ دور الولايات المتحدة لا يعدو أن يكون أكثر من دور المحفز، لمساعدة الأردن وإسرائيل على الوصول إلى اتفاق فيما بينهما. فأخذ الرئيس كلينتون في الجزء الأول من رئاسته في التركيز على إنهاء الصراع بينهما، فالتقى في واشنطن كلاً من ولي العهد الأمير حسن، وشمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل، في يوم 13/ تشرين الأول 1993. وتمّ الاتفاق على تحقيق خطوة مهمة في عملية البحث عن السلام، تتمثل في تشكيل لجنة اقتصادية ثلاثية بين الأردن، وإسرائيل، والولايات المتحدة. وعقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات، تمّ فيها بحث بنود جدول الأعمال، ومشروع تنمية وتطوير وادي الأردن [5].

وبعد أن قطعت المفاوضات شوطاً لا بأس به، بدت هناك حاجة ماسة لمسعى مؤثر جديد، ومبادرة جدية فاعلة؛ بغية التوصل إلى حلول حقيقية على أرض الواقع. لذا قام الملك حسين بزيارة إلى واشنطن. وفي يوم 22/ حزيران، اجتمع بالرئيس كلينتون، حيث دار الحديث حول تطور المفاوضات على المسار الأردني ـ الإسرائيلي. ومن جهته التزم الرئيس كلينتون بدعم عملية السلام، وفي استقرار المنطقة [6].

---

(1) Ben-Ami, Scars war Wounds of Peace,p 221.

(2) دنيس روس: السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، ترجمة عمر الأيوبي، سامي كعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005،ص 228

(3)المعشر، نهج الاعتدال، ص 39.

(4)روس، السلام المفقود، ص 229.

(5)Shirley Anne Warshaw: The Clinton Years, Facts on File, New York, 2004, p 167.

(6) الدستور، عمان،ع 9378، 23/ حزيران1993، ص1.

وبعد عودة الملك حسين إلى عمان، دعا مجلسي النواب والوزراء، في يوم 9/ تموز إلى الاجتماع بهم، والقى أمامهم خطاباً، أوضح فيه، أنّ الأردن وجد نفسه في وضع يحتم عليه خوض معركة السلام» ومرحلة التفاوض مع إسرائيل» وخاصة وأنّ مصر قد سارت على طريق السلام، وسار بعدها الفلسطينيون دون أي تنسيق مع الأردن. ثم أعلن الملك «إذا كان اللقاء بيني، وبين رئيس وزراء اسرائيل، هو الثمن لتغيير الصورة لصالح هذا البلد، فلن أتردد إزاء ذلك أبداً، واعتبر هذا واجباً وشرفاً لي أن أقدم خدمة تجاه وطني، المهدد بكل اتجاه»[1].

وفي الوقت نفسه صدرت تصريحات مشجعة من الجانب الآخر؛ إذ أعلن شمعون بيريز يوم 12/ تموز بلهجة قاطعة «إنّنا لا نريد انتهاك سيادة الأردن، ولا المساس بشرفه، نريد الاعتراف بشرعية المملكة الهاشمية، إنّ الأردن ليس فلسطين، أنّه الأردن «. كان بيريز يعني هنا، الأردن إلى الشرق من نهر الأردن. ذلك أنّ إسرائيل لم تعترف قط، بأنّ الضفة الغربية جزء من الأردن [2].

وتبعاً لذلك، بدأت الأحداث تتحرك بوتيرة سريعة، بدءاً من يوم 15/ تموز 1994، فقد وافق كل من الملك حسين ورابين، على دعوة الرئيس كلينتون للالتقاء به في واشنطن، في يوم 25/ تموز؛ لمتابعة مسيرة المفاوضات[3]وإنهاء حالة القتال بينهما بشكل رسمي[4]. كما أعلن الرئيس كلينتون أنّ رئيس مجلس النواب الأمريكي دعا كليهما إلى إلقاء خطابين أمام جلسة مشتركة يعقدها الكونغرس، ثم مضى إلى القول أنّه تعهد شخصياً بتحقيق تسوية شاملة في الشرق الأوسط. وأضاف قائلاً: «إنّ الاجتماع التاريخي بين الملك حسين ورابين يشكل خطوة إلى الأمام، وأنّه يجيء عقب التقدم الهائل الذي تحقق في الاجتماعات الثلاثية التي عقدت في واشنطن في حزيران 1994[5].

(1) الرأي، عمان، ع 8723، 10/ تموز 1994، ص1 و 14.

(2) موسى، تاريخ الأردن، ج2 ، ص 597 .

(3) الدستور، عمان، ع 9690، 16/ تموز 1994،ص1.

(4) Bill Clinton: My Life,Alfred A. Knope,New York,2004, p 609.

(5) موسى، تاريخ الأردن، ج2 ص 597.

وفي ظل هذه التطورات بدأت في يوم 18/ تموز 1994 المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية على خط وقف اطلاق النار، على بعد 13 كم شمال مدينة العقبة؛ لبحث عدد من القضايا الرئيسية الواردة في جدول الأعمال المشترك، والتي تتناول قضايا ترسيم الحدود، والأمن، والمياه، والطاقة، والبيئة. وفي هذا اللقاء، حدّد كل طرف الثوابت الرئيسية التي ينطلق منها، ثم بحثا آلية المفاوضات، وترتيب مواعيدها المقبلة. وفي ختام المباحثات، صدر بيان مشترك، نصّ على أنّ اللجان الفرعية سوف تواصل أعمالها، وأنّ المفاوضات القادمة ستجري بالتناوب في الجانب الأردني، وفي الجانب الإسرائيلي. وجاء في البيان أيضاً. أنّ لجنة المياه المشتركة، وافقت على الاعتراف المتبادل بالحصص الحقيقية، لكلا الجانبين من مياه نهري الأردن، واليرموك»[1].

وفي يوم 20/ تموز 1994، أعقب هذا لقاء في أحد فندق البحر الميت بين وزراء خارجية الدول الثلاث: كريستوفر، والمجالي، وبيريز وكان هذا اللقاء بمثابة اجتماع للجنة الاقتصادية للدول الثلاث. وفي ذلك اللقاء، قال وزير الخارجية الأمريكي» إنّه خلال اجتماعات اليومين الماضيين، بين اللجنة الأردنية والإسرائيلية، فقد أُتيح تحقيق تقدم في جدول الأعمال المشترك». كما أضاف قائلاً: «إنّ الرئيس كلينتون تعهد أن تقف الولايات المتحدة مع هذه الدول التي أظهرت شجاعة، وحكمة لتحقيق السلام». وفي الوقت «الذي يواصل فيه الأردن وإسرائيل طريق المصالحة، يجب أن يعلم البلدان أنّ الولايات المتحدة وبالتعاون مع المجتمع الدولي، ستبذل كل ما في وسعها لخلق المستقبل والأمن والازدهار»[2].

ثم جاء لقاء القمة في واشنطن؛ ليعطي مسيرة السلام دفعة قوية إلى الأمام، ويرسي المبادئ الأساسية للسلام بين الأردن وإسرائيل. وفي صباح يوم 25/ تموز 1994 جاء اللقاء التاريخي بين الملك حسين، ورابين بحضور الرئيس كلينتون في البيت الأبيض؛ ليعطي مسيرة السلام دفعة قوية إلى الأمام. ثم ألقى كل منهم كلمة أعرب فيها عن مشاعره تجاه هذا الحدث. ومن جانبه قال الملك حسين «إنّ هذا اليوم يوم الالتزام، وهذا اليوم هو يوم الامل والرؤية،

---

(1) الرأي، عمان، ع 8732،19/ تموز/ 1994،ص1 .

(2) القضاة، الطوالبة، معركة السلام، ص 62–65.

يجب علينا أن نعترف لأنفسنا أنّنا مدينون للرئيس كلينتون، وأصدقائنا الأمريكيين بالكثير الذين جعلوا هذا اللقاء ممكناً، فأنتم شركاؤنا في محاولة بناء مستقبل جديد في منطقتنا، لجميع شعوبنا، وللبشرية جمعاء»[1]. في حين أكّد كلينتون على رغبه بلاده في تحقيق السلام بقوله: «نعلم أنّ الطريق ليس سهلاً، كما كنا قد دعمناكم في الوصول إلى هذه المرحلة، فإنّ الولايات المتحدة ستسير معكم المسافة المتبقية، علينا جميعاً المواصلة، حتى نتأكد أنّ السلام الذي نشهد، سيدوم في الأراضي المقدسة، ويمتد إلى جيران إسرائيل العرب»[2]. وفي نهاية هذا الاجتماع، وقّع الملك حسين ورابين على إعلان واشنطن، كما وقّع كلينتون كذلك على الوثيقة كشاهد[3] باعتباره راعي هذه المسيرة السلمية[4] فضلاً عما يعكس رؤيته وتفانيه لخدمة قضية السلام [5].

لقد نصّ إعلان واشنطن على إنهاء حالة الحرب بين الأردن وإسرائيل، وإقامة السلام العادل والشامل والدائم، ووضع خمسة مبادئ لتحكم الفهم المشترك لجدول الأعمال الأردني ـ الإسرائيلي كالآتي: السعي لتحقيق سلام عادل، ودائم، وشامل، بين إسرائيل وجيرانها، ومواصلة المفاوضات لإحلال السلام على أساس قراري 242 و 338، واحترام دور الأردن التاريخي في حماية، ورعاية الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، حاضراً، ومستقبلاً، والاعتراف المتبادل بين الجانبين بالسيادة، ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي، وتحقيق الأمن الدائم، وتطوير علاقات حسن الجوار، وتفادي استخدام القوة.

كما قرّر الإعلان عن سبع خطوات، لتجاوز الحواجز النفسية، والانعتاق من تركة

---

(1) الحسين بن طلال (1935–1999):المملكة الأردنية الهاشمية الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك حسين بن طلال: 1992–1994،قسم 3، إعداد أمجد العضايلة، بكر المجالي، الديوان الملكي،عمان،2005،ص 297. وسيشار إليه فيما بعد، الخطاب السامي لصاحب الجلالة، قسم 3.

(2)The New York Times,No 49769, 267,1994 /,p 9.

(3)Majali and others, Peacemaking, p 8.

(4) موسى، تاريخ الأردن،ج2 ،ص 602.

(5) سميح المعايطة: إعلان واشنطن في الميزان، (د. ن)، عمان، 1994،ص6؛ The New Times, 49769, July 26 1994, p 6.

الحرب: الربط الهاتفي بين الأردن وإسرائيل، وربط الشبكات الكهربائية، كجزء من المفهوم الإقليمي، وفتح نقطتي عبور إحداهما في الطرف الجنوبي العقبة ـ إيلات، والآخر في نقطة متفق عليها في الشمال، وحرية مرور السواح الأجانب، من بلد ثالث، والتفاوض لفتح ممر جوي، ودولي، وتعاون أمني، لمكافحة الجريمة، والمخدرات. وأخيراً، أعلن البيان أنّ الملك حسين، و«رابين» اتفقا على عقد اجتماعات دورية، أو عندما تدعو الحاجة؛ للنظر في تقدم المفاوضات[1].

ومن ثم جاءت زيارة الملك للكونغرس الأمريكي في اليوم التالي، أي في يوم 26/ تموز خاتمة ضرورية، للتطور الجديد بين الأردن وإسرائيل؛ ذلك أن تلك المؤسسة الدستورية تشكل قاعدة النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة ـ وهو الذي لا مندوحة للرئيس الأمريكي عن أخذ موافقته على إجراءاته وسياسته[2] لتلبية المطالب الأردنية. وخلال لقاء الملك حسين بأعضاء هذا المجلس، أعلن أنّ الأردن وإسرائيل أصبحا الآن شريكين في صنع مستقبل شعوب المنطقة، وأنّهما عازمان على العمل معا، وأنّهما انتقلا من حالة الحرب إلى حالة السلم، وأنّ الأردن مارس حقه السيادي لصناعة السلام، وأعرب عن أمله بالتقدم المشترك نحو هدفه النهائي، أي عقد معاهدة سلام بين البلدين. كما ثمّن دعوة الرئيس كلينتون على اعتبار أنها «مرحلة جديدة في رحلة السلام في منطقتنا» كما أثنى على الصداقة الطويلة بين البلدين، الموروثة منذ عهد جده. كما أضاف قائلاً: «لقد سعيت عبر أربعة وثلاثين عاماً، منذ رئاسة أيزنهاور على أن تكون هذه الصداقة مخلصة، وصادقة». وفي نهاية الخطاب، تطرق الملك إلى الدور الأمريكي في تسهيل، ودعم انتقال الأردن وإسرائيل من حالة الحرب، إلى حالة السلام. فحياه الحضور واقفين وبحماس بالغ[3]وقدّروا هذا القول حقّ قدره، واستعاد الملك حظوته لدى الولايات المتحدة[4]

---

(1) الرأي، عمان، ع 8739, 26/ تموز/ 1994، ص1؛ The New York Times,No 49769,July b26 1994,p8.

(2) موسى، تاريخ الأردن، ج2، ص 604.

(3)الخطاب السامي لصاحب الجلالة، قسم 3،ص 305–308.

(4)مارتن إنديك: أبرياء في الخارج: رواية شخصية لدبلوماسية السلام الأميركية في الشرق الأوسط، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012،ص 168.

وفي يوم 4/ آب، أقدمت إسرائيل على بادرة حسن النية، إذ بدأت بضخ الماء من نهر اليرموك إلى قناة الغور، وأعلنت أنّها سوف تضخ ما مجموعة أربعة ملايين متر مكعب خلال شهرين. ثم بدأ يوم 7/ آب تطبيق أحد بنود إعلان واشنطن، وذلك بفتح باب المكالمات الهاتفية بين الأردن وإسرائيل. ثم أعقب ذلك، فتح المعبر الحدودي بين البلدين، من العقبة إلى إيلات، يوم 8/ آب، في حفل رسمي اشترك فيه الأمير حسن من الجانب الأردني، ورابين و بيريز من الجانب الإسرائيلي. وحضر الحفل وزير خارجية الولايات المتحدة والوفد المرافق له. وبعد حفل الافتتاح، اجتمع الملك حسين وكريستوفر ورابين وعقدوا مؤتمراً صحفياً، أكّدوا فيه على مواصلة السير في العملية السلمية. أما المعبر الحدودي فسوف يستعمل في البداية لتسهيل حركة السواح بين البلدين، من رعايا الدول الثلاثة، ريثما يتم التوصل إلى معاهدة السلام [1].

وتواصلت بعد ذلك المباحثات بين وفدي الأردن وإسرائيل، وكذلك اجتماعات مجموعات العمل الست. كانت هذه الاجتماعات تعقد بالتناوب في الجانب الأردني من جهة، وفي الجانب الإسرائيلي من الجهة الثانية. وكان واضحاً أنّ المفاوضين الأردنيين يركزون على القضايا الرئيسية، وهي الحدود، والمياه والأمن. بينما كان المفاوضون الإسرائيليون يطرحون جوانب لا تخطر على بال أحد سواهم.

ومن أجل حل نقاط الخلاف بين وفدي المفاوضات، التقى الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في العقبة، في 29/ أيلول. ثم التقى الأمير حسن مع وزير الخارجية الإسرائيلي بيريز في نيويورك في 2/ تشرين الأول. وفي اليوم التالي اجتمع الأمير حسن مع كلينتون وبيريز وصدر عن الاجتماع بيان مشترك، أكّد الالتزام بإعلان واشنطن. ثم جاء كريستوفر إلى عمان، يوم 11/ تشرين الأول، وبحث مع الملك حسين مراحل عملية السلام. وأعقب ذلك اجتماع في عمان بين الملك ورابين يوم 13/ تشرين الأول. ومع كل منهما وفد من كبار المسؤولين، ودار البحث حول بنود معاهدة السلام، واستؤنف البحث يوم 16/

---

(1) موسى، تاريخ الأردن، ج2 ،ص 604 – 605.

تشرين الأول؛ من أجل حل جميع نقاط الخلاف العالقة، بقصد التوصل إلى صيغة نهائية لبنود المعاهدة، التي ستكون تتويجاً للعملية التفاوضية [1].

وأخيراً. وبعد كل هذه الجهود، تم التوقيع بالأحرف الأولى في عمان على مسودة معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، في يوم 17/ تشرين الأول. وقام بالتوقيع، رئيسا وزارتي البلدين، عبد السلام المجالي عن الأردن، وإسحق رابين عن إسرائيل. وفي اليوم التالي وافق مجلس الوزراء الأردني على المعاهدة، وفوّض رئيس الوزراء بالتوقيع عليها بصيغتها النهائية[2]. وعلى إثر ذلك، هنأ الرئيس كلينتون الملك حسين بهذا الإنجاز[3] الاستثنائي[4]. وفي المقابل أعرب الملك عن شكره للرئيس كلينتون على جهوده الكبيرة التي تبذلها إدارته في خدمة عملية السلام[5].

وبدأت الأحداث تتحرك بوتيرة سريعة، فقد عُيّن يوم 26/ تشرين الأول موعداً للاحتفال بتوقيع المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، في منطقة وادي عربة، على خط الحدود الدولية بين فلسطين وشرقي الأردن، غير بعيد عن مدينة العقبة، وأعلن كلينتون عن قبول الدعوة التي وجّهت إليه لحضور هذا الحفل[6] على أمل دفع عملية السلام إلى الأمام، على جميع المسارات في الشرق الأوسط[7]. كما ووجّهت الدعوات إلى عدد من قادة الدول العربية، والأجنبية. وتم التوقيع عند ظهر ذلك اليوم على النص الرسمي، والنهائي للمعاهدة. وقام بالتوقيع عليها عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني، ورابين رئيس الوزراء الإسرائيلي. وبذلك

---

(1) موسى، تاريخ الأردن، ج2 ،ص 605.

(2) الرأي، عمان، ع 8823 ،18/ تشرين الأول 1994، ص1.

(3) الرأي، عمان، ع 8823، 18/ تشرين الأول 1994، ص1.

(4)The New York Times, No 49853, 181994 /10 /,p 1.

(5)الرأي، عمان،ع 8823، 18/ تشرين الأول 1994،ص1.

(6)الرأي، عمان،ع 8824، 19/ تشرين الأول 1994،ص1؛ The New York Times,No 49853,Oct 18 .1994, p 1

(7)Clinton, My Life, p 625.

أدّى توقيع الأردن على هذه الاتفاقية إلى إزالة خطر الحرب مع إسرائيل مهما كان صغيراً، وأعطي الأولوية في الإشراف على الأماكن المقدسة في مدينة القدس، كما جدّد الأردن صداقته مع الولايات المتحدة [1] وثبتت مركزية الأردن في السياسة الإقليمية [2].

وفي مساء ذلك اليوم، قام الرئيس كلينتون بحضور جلسة عقدها مجلس الأمة الأردني[3]. وكان أول رئيس أمريكي يلقي خطاباً في البرلمان الأردني[4] حيث أشاد بهذا الحدث التاريخي الكبير قائلاً: «في هذا اليوم، قام الملك حسين بصنع السلام، وكان صوته يمثل صوت الاعتدال، في العالم العربي، وأنّ الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالقضايا التي يدافع عنها الأردن، وأنّ الولايات المتحدة، والأردن يحاربان في نفس المعركة. ولذلك، دعني أقول، إنّه باسم الولايات المتحدة الأمريكية، فإنّنا لن نخذلكم، وأنّ الولايات المتحدة تدعم هذا التوجه، وسنقف معكم دائماً، كما أنّ الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بالقضايا التي يدافع عنها الأردن»[5].

ولكن، مع وصول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu إلى السلطة، في 31/ أيار 1996، أخذت العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية في طريقها إلى التوتر، خاصة عندما قرر نتنياهو في 25/ أيلول من العام نفسه، بإعادة فتح نفق قديم بمحاذاة جبل المكبر في القدس، لكون هذا التصرف يتضارب مع روح المادة 9/ الفقرة 2، من اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل. والقائلة» إنّ إسرائيل تحترم الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية، في المقامات الإسلامية المقدسة في القدس، وعند إجراء مفاوضات حول الوضع

---

(1)Karsh,Kummaraswamy, Israel, the Hashemites and the Palestinians, p 90.

(2)Shlaim, Lion of Jordan, p 576

(3) للاطلاع على كلمة رئيس مجلس الأعيان أحمد اللوزي الترحيبية بالرئيس كلينتون. انظر: أحمد القضاة: معركة السلام: المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الإستراتيجية، ج2، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1994، ص 137–138

(4) Clinton, My Life, p 626; Hillary Clinton: Living History, Scriber, New York, 2003,p 377.

(5) القضاة، الطوالبة، معركة السلام، ج2، 139–140

النهائي، سوف تمنح إسرائيل أولوية إلى الدور الأردني التاريخي في هذه المقامات. واللافت أنّ الملك حسين اجتمع قبل يوم واحد من فتح النفق مع مستشار نتنياهو دوري غولد Dore Gold والذي لم يطلعه على أي شيء، مما أشعر الملك حسين بغضب شديد[1]. كما فجّر هذا العمل غضباً فلسطينياً عارماً، وأشعل نيران المواجهة، فاندلعت الاحتجاجات، والاضطرابات، على نطاق واسع، أودت بحياة خمسة وخمسين فلسطينياً، وخمسة عشر إسرائيلياً [2].

أصيب العرب بخيبة كبرى فلجأوا إلى واشنطن إلى الرئيس كلينتون. لكنّه هو نفسه كان خاضعاً لمحاكمة من النواب، والشيوخ، والقضاء، والشعب؛ بسبب ارتكابات جنسية، وغير جنسية، اتهم بها. إضافة إلى أنّه كان يسعى إلى إعادة انتخابه، لولاية ثانية. وهذا ما يستدعي منه تقديم تنازلات ضخمه للوبي اليهودي، في الولايات المتحدة. ولذلك لم يتمكن من نجدة العرب. بل على العكس من ذلك، فقد استقبل نتنياهو في البيت الأبيض «ولابدّ أنّه طلب منه الإيعاز إلى اللوبي اليهودي بدعمه في الانتخابات الرئاسية المقبلة. أما العرب فسوف يأتي الوقت المناسب لمعالجة قضيتهم بالتي هي أحسن»[3].

وهكذا. وفي الوقت الذي بدأت فيه الأشياء لا يمكن أن تسوء أكثر مما هي، وقع الأسوأ، ففي يوم 25/ أيلول 1997 حاول اثنان من عملاء الموساد الإسرائيلي يحملان جوازي سفر كنديين، اغتيال خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الإسلامية، في عمان. فتمّ حقن أذنه بِسُمّ بطيء التفاعل، لدى دخوله إلى مكتبه. وعلى الفور، اتصل الملك حسين بالرئيس كلينتون لإبلاغه بالأزمة، وبأنّ مستقبل معاهدة السلام مرتبط بحياة مشعل، وقال الملك: «إنّه إذا مات، فيتوجه إلى التلفزيون في المساء؛ ليكشف القصة كلها، ويعلق معاهدة السلام، ويقدم المهاجمين لمحاكمة علنية».

ومن جانبه، أبدى كلينتون استغرابه من نتنياهو وقال: «هذا الرجل يصعب التعامل

---

(1)Dallas, King Hussein, p 232

(2)Freedman:, Israel and the United States: op. cit, p 8.

(3) المجالي، بوابة الحقيقة، ص 213.

معه، إنّه لا يضر المصالح الأردنية والإسرائيلية فقط، ولكنه يعرض للخطر كذلك عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها». وأصغى كلينتون بتعاطف مع الملك، وهو يعبر عن غضبه، وحاول تهدئته، وحثّه على عدم قطع العلاقات مع إسرائيل، وبعد ذلك بقليل، اتصل كلينتون ليقول إنّ نتنياهو وافق على الكشف عن الترياق. وفي نهاية المطاف أعطي مشعل الترياق، وشُفِي [1].

ولم يمض وقت طويل، حتى فارق الملك حسين رحمه الله الحياة، في يوم 7/ شباط 1999. وكان في الثالثة والستين من العمر. وحضر مراسم الدفن العديد من رؤساء الدول، والحكومات في العالم، وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي كلينتون الذي ترأس وفداً أمريكياً، بما في ذلك ثلاثة رؤساء سابقين للولايات المتحدة بوش الأب، وكارتر وفورد. وكان ذلك بمثابة تكريم للملك، ومن ثم «تصريح قوي للغاية، للشعب الأردني، بأن الولايات المتحدة تقف معهم، خلال هذه الفترة الصعبة». ووصف كلينتون الملك عبد الله الثاني، بأنّه يجسد قوة وتواضع والده [2].

---

(1) Shlaim, Lion of Jordan, p 573; Randa Habib: Hussein and Abdullah: Inside the Jordanian royal family, Saqi, Beirut,2010, p 36– 37.

(2) The New York Times ,91999 2 /,p 1.

الفصل الرابع

العلاقات العسكرية الأردنية الأمريكية

1999 - 1973

العلاقات العسكرية الأردنية ـ الأمريكية

1973 -1999

اعتمد الأردن منذ تأسيسه عام 1921 على المساعدات العسكرية المقدمة من الحكومة البريطانية؛ بصفتها الدولة المنتدبة، والمسؤولة عن شؤونه الخارجية. وعلى أثر انحسار النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، بعد انتهاء حرب السويس عام 1956، اندفعت الولايات المتحدة إلى المنطقة بدعوى حمايتها من الخطر الشيوعي، فأعلن الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور مشروعه في كانون الثاني 1957، والذي يقوم على أساس تأمين الاستقرار في المنطقة، عن طريق تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدولها؛ للمحافظة على استقلالها الوطني.

رأى الملك حسين في مشروع أيزنهاور فرصة مواتية لتخليص بلاده من مصاعبها الاقتصادية والمالية، بعد إنهاء التحالف الأردني ـ البريطاني. إلاّ أنّ الحكومة الأردنية برئاسة سليمان النابلسي رفضت هذا التوجه الملكي رفضاً قاطعاً، واتجهت لعقد علاقات سياسية مع الاتحاد السوفيتي. وهنا اتخذ الملك قراراً بإقالة حكومة النابلسي، في يوم 10/ نيسان 1957، مما أدّى إلى قيام مجموعة من الضباط الأحرار في الجيش الأردني في محاولة انقلابية ضد النظام الحاكم. ومنذ ذلك العام، وإلى الأعوام اللاحقة، أخذت الولايات المتحدة تزوّد الأردن بالسلاح والمعدات العسكرية، بأمر رئاسي[1] لأول مرة، كبديل لبريطانيا؛ لتعزيز استقراره

(1) Report to the Congress: Summary of United States assistance to Jordan,Department of state Agency for International Development ,1973, p 40.

السياسي، ويتمثل ذلك عندما أعلن البيت الأبيض رسمياً في واشنطن في نيسان 1957 أنّ الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته فوستر دالاس يعتبران استقلال الأردن، وسلامة أراضيه مسألة حيوية، بالنسبة للحكومة الأمريكية. وبذلك قرّرت تزويد الأردن بـ 12 طائرة F 104، و100 دبابة، ومصفحات لنقل الجنود، ورشاشات المضادة للدبابات[1].

كما استجابت الولايات المتحدة للطلب الأردني بموجب المادة(51) من ميثاق الأمم المتحدة؛ على إثر الانقلاب الدموي في بغداد في 14/ تموز 1958، والذي أسفر عن نهاية الاتحاد العربي، والمكون من الأردن والعراق، فقد حرّكت أسطولها السادس إلى شرقي البحر الأبيض المتوسط، وأنزلت قوة من جنودها في لبنان، كما زوّدت الأردن بكميات من الوقود، بعد أن قامت الحكومة العراقية الجديدة بمنع وصوله إلى الأردن[2] فضلاً عن تقديم 11. 8 مليون دولار كمساعدات عسكرية له[3] للحفاظ على أمنه، ووحدة أراضيه من الأخطار الخارجية.

لقد أدى الهجوم الإسرائيلي المفاجئ في يوم 5 / حزيران 1967 على الأراضي الأردنية، إلى الحاق خسائر فادحة بالجيش الأردني، فقد تحطّمت قدراته العسكرية، إذ شملت 80 ٪ من الدبابات والمدرعات التي يملكها، وجميع الطائرات المقاتلة، وقدرت الإحصائيات خسائره في الحرب كما يلي: 21 طائرة، و179 دبابة، و1683 ناقلة جنود، و382 من المدافع، و2000 من الرشاشات، و8000 من البنادق، و7000 طن من الذخيرة [4]

وبذلك، كانت الحاجة ماسة لإعادة تنظيم الجيش الأردني، وتعويضه عما خسره من أسلحة ومعدات، في تلك الحرب. لذلك أجرت الحكومة الأردنية اتصالاتها مع الولايات المتحدة؛ من أجل تزويدهم بالسلاح، إلاّ أنّها أوقفت برامج مساعداتها العسكرية للأردن[5]

(1) Stephen Kaplen: United States Aid and Regime Maintenance in Jordan, 1957– 1973, Public Policy 23,No. 2(Spring 1975), p 199.

(2) Hahn, Caught in the Middle East, p 244.

(3) U. S. Agency for International Development, 15 December 1998.

(4) موسى، تاريخ الأردن، ج2، ص 207.

(5) Report to the Congress, p 40.

لمشاركته في حرب 1967 إلى جانب مصر وسوريا والعراق، والتي كانت تريد منه أن يقف جانباً. وبالتالي اعتبرت الأردن أخلّ بالأسس التي تقدم بموجبها المساعدات له[1]. وفي مقابل ذلك، أخذ الاتحاد السوفيتي بتعويض مصر، وسوريا، عن خسائرها بعد حرب 1967، حيث سرعان ما بدأت الأسلحة السوفيتية بالتدفق عليهما. وللحيلولة دون توجه الأردن إلى الاتحاد السوفيتي، استأنفت الولايات المتحدة شحن الأسلحة إليه في آذار 1968[2]

ومن ثم أخذت المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن في طريقها إلى التحسن التدريجي، عقب نشوب الأحداث الناشئة عن الصدام المسلح بين الجيش الاردني من جهة، والمنظمات الفلسطينية، والجيش السوري من جهة أخرى، في أيلول عام 1970، فقد قدمت له مساعدة مستعجلة بلغت قيمتها 30 مليون دولار كمساعدات عسكرية [3] لتعويضه عن الخسائر العسكرية التي فقدتها في تلك الأحداث [4] لإعداد جيشه وتحديثه؛ لدوره المهم في المحافظة على استقرار المنطقة.

«لقد نظرت الولايات المتحدة إلى الأردن على أنّه البلد الذي يستطيع أن يلعب دور المهدئ في المنطقة، والناطق الرسمي غير المعين باسم الاعتدال فيها، ودور المساعد للدول العربية المحافظة كدول مجلس التعاون الخليجي، والقادر على منع تفاقم المشكلات بينها. وبالتالي منع انّزلاق المنطقة إلى مجابهات عسكرية، قد تجر دولاً خارج المنطقة إلى أتونها»[5]. وهذا ما أعطى الأردن أهمية استراتيجية، وجعلته مدار اهتمام من قبل القوى الإقليمية الرئيسية

---

(1) موسى، تاريخ الأردن،ج2، ص 62 ؛ Peter Snow: Hussein: A Biography, Barrie and Jenkins, London, 1972, 196.

(2) Report to the Congress, p 40.

(3) Report to the Congress, p 40.

(4) رشيد، مذكراتي، ص 194.

(5) خليل حجاج: العلاقة الأردنية الأمريكية: دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1957–1985،دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 36 ،ع1، ع 2009 1، ص 188.

المحيطة بالمنطقة، والقوى العالمية الأخرى المعنية بالمنطقة، ولاسيّما الولايات المتحدة، والتي منحت الأردن المساعدات العسكرية لضمان الأمن في المنطقة. وفي هذا السياق يعلّق الأمير الحسن بن طلال ولي عهد الأردن (1965ـ 1999) على أهمية هذا الموقع بقوله: «إنّ الأهمية التي علقت على الأردن بفضل موقعه، ودوره الإستراتيجي كجسر يربط بين المجتمعات أكبر من الأهمية التي اكتسبها بفضل أي حصة من المصادر، أو الثروة الطبيعية»[1].

ويظهر ذلك بشكل واضح، بعد اندلاع حرب تشرين الأول عام 1973، عندما طلبت كلتا الحكومتين المصرية والسوفيتية من الملك حسين بضرورة اشتراك بلاده في القتال، وذلك بفتح جبهته الغربية مع إسرائيل على امتداد نهر الأردن. إلاّ أنّ الملك تفادى التورط في القتال؛وفقاً لمصالحه الوطنية، والتي أعلنها مسبقاً، ومؤداها، أنّ الأردن لن يشترك في أي صراع مسلح ضد إسرائيل، ما لم يكن ضمن خطة دقيقة، تضمن النصر، وبإجماع عربي. وكذلك ما زالت في ذهنه أحداث حرب حزيران، فسلاحه الجوي لم يكن مستعداً لمهاجمتها، وفي الوقت نفسه المحافظة على علاقاته التقليدية مع الولايات المتحدة. وللخروج من هذا المأزق، قرّر الملك القيام باتخاذ خطوة فعلية، تتمثل في إرسال قوة أردنية مدرعة، إلى الجولان السوري؛ وذلك لاحتواء القتال في أضيق منطقة ممكنة، ويتجنب أي هجوم إسرائيلي على بلاده.

لقد أدّت المشاركة الجزئية للأردن في تلك الحرب، ومن ثم مشاركته في مؤتمر جنيف للسلام في 21/ كانون الأول 1973 لدعم الجهود الأمريكية لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المنطقة، إلى منحه مساعدات عسكرية تبلغ قيمتها حوالي 130 مليون دولار[2]. كما أخذت العلاقات الثنائية بين الطرفين منعطفاً إيجابياً مهماً، خصوصاً خلال زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الأردن في حزيران 1974، فقد اتفقا على تشكيل لجنة عسكرية

---

(1) الحسن بن طلال، السعي نحو السلام، ص 104.

(2) F. R. U. S, 1969– 1976, Vol xxvl, Arab – Israeli Dispute , 1974– 1976, Document 36 ,Washington, April 25, 1974.

أردنية ـ أمريكية مشتركة، تجتمع مرتين في السنة[1]لغايات التدريب العسكري[2]وقضايا المساعدات، والتجهيزات العسكرية التي يحتاجها الجيش الأردني[3] وكانت من أولى النتائج المثمرة لهذه الاجتماعات تزويد الولايات المتحدة الأردن بـ 22 مقاتلة F 5، ودبابات M 60، ومدافع، ومصفحات عسكرية أخرى[4]وذلك لتقوية إمكاناته الدفاعية.

كانت السياسة الأمريكية تجاه الأردن، خصوصاً فيما يتعلق بالأسلحة، كانت تخضع لحسابات دقيقة. ونستدل على ذلك مما جاء في بيان ألقاه ألفرد أثرتون Alfred Atherton مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي، في يوم 23/ تموز 1975 فقد ورد في ذلك البيان، أنّ الولايات المتحدة تقدم المساعدات للأردن، وتبيع السلاح له «من أجل دعم الأردن في السير على سياسته المعتدلة «. وجاء فيه أيضاً «إنّ موقع الأردن الجغرافي في وسط عدة دول، يجعله عاملاً رئيسياً في تعزيز الاستقرار في المنطقة، ولكن ذلك الوضع يعرض الأردن لضغوط مختلفة». ويضيف قائلاً: «لقد اتبع الأردن، وباستمرار وبالرغم من الضغوط التي تعرض لها سياسات اعتدال، وضبط نفس في الشرق الأوسط، إنّه قوة تعاضد للسلام، والاعتدال، وتلعب دوراً إيجابياً في البحث المستمر عن السلام، في الشرق الأوسط»[5].

يعد التعاون العسكري الأردني ـ الأمريكي مكوناً رئيسياً في العلاقات الثنائية بين البلدين، وهي موجهة في المقام الأول لتمكين الجيش الأردني من شراء الأسلحة[6] لكن

---

(1) الساطي، زيد بن شاكر، ص 361.

(2) Alfred B. Prados: Jordan:U. S. Relations and Bilateral Issues,Foreign Affairs, Defense, and Trade Division, April 17, 2003, p 13.

(3) البيانات الرسمية المشتركة على مستوى القمة 1952–1977، دائرة المطبوعات والنشر،عمان،1977 ،ص 136؛ الساطي، زيد بن شاكر، ص 361.

(4) الرأي،عمان،ع 980، 18/ نيسان/ 1975،ص1.

(5) موسى، تاريخ الأردن، ص 62.

(6) Jeremy M. Sharp:Congressional Research Service:Jordan: Background and U. S. Relations ,January 2016, p 14.

لم يكن بإمكانه الحصول على ما يشاء منها. وعلى الرغم من أنّ المطالب الأردنية دوماً لم تلقَ آذانا صاغية من الولايات المتحدة، فإنّه ظل يسعى دوماً إلى مطالبتها بزيادة حصص مساعداته العسكرية منها؛ لمحاولة تثبيت سباق التسلح، وعدم الإخلال بميزان القوى العسكرية في المنطقة[1]وهي آمال مشروعة. وفي شهر تشرين الثاني عام 1974، طالب الملك حسين إدارة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد تزويده بالأنظمة الدفاعية التالية: بطاريات هوكHawk Batteries محسنة، صواريخ شابارال Chaparral Missiles متحركة، ومدافع موجهة بالرادار، وصواريخ أرض - جو محمولة، وأنظمة للسيطرة والقيادة، المعروفة باسم فلوريدا نادج Florida Nadge. وأجريت ترتيبات مع السعودية لتمويل هذه الصفقة، بـمبلغ مالي مقداره 350 مليون دولار[2] لكون الأردن يعاني من قيود مالية كبيرة، لتلبية احتياجات البلاد لتحديث مؤسساته العسكرية.

ولدى بدء الكونغرس الأمريكي مناقشة المطالب الأردنية عارضها معارضة شديدة؛ مبرراً موقفه، بأنّ عدد صواريخ الهوك التي يطلبها يتجاوز احتياجاته الدفاعية، مما قد يؤدي إلى مشاركته في أعمال عسكرية ضد إسرائيل[3]وبالتالي يعرّض مناطقها السكانية والصناعية المركزية للخطر المباشر؛باعتباره يرابط على أكبر خط مواجهة معها. وعلّق الملك حسين على ذلك قائلاً: «لا يمكن للمرء أن يفهم لماذا يمنع عنّا السلاح الدفاعي، بينما تزود الولايات المتحدة، إسرائيل بالطائرات التي تهددنا»[4] مضيفاً بأنّ الأردن سيحصل «على احتياجاته

---

(1) George M. Guess: The Politics of United Stats Foreign Policy, Vol 7 Routledge, London, New York, 2011, p 148.

(2) Lewis Sorley: Arms Transfers under Nixon: A policy Analysis, The University Press of Kentucky, Lexington, Kentucky, 1983, p 108

(3) Gerald R. Ford administration White House Press Releases, June 4, 1975–Juluy 1, 1975,A letter to the president dated June from Chairman Morgan of the House Committee on International Relations. Memorandum June 20, 1975; Efraimz Inbar: Israel's National Security: Issues and Challenges since the Yom Kippur War, Routledge, London; New York, 2008, P 19.

(4) الرأي، عمان، ع 1436، 25/ تموز 1975، ص 1.

من الأسلحة على أي حال، ولكن إذا كان عليه أن يتطلع إلى مصدر آخر بديل فإنّ، العلاقات الأردنيةـ الأمريكية ستتأثر بشكل سلبي بكل تأكيد»[1].

وفي ظل تلك المصاعب، سرعان ما لجأ الملك حسين إلى تبني أسلوبه المألوف، باستبدال مصادر التسليح الأمريكي، باللجوء إلى الاتحاد السوفيتي، كردِ فعلٍ مباشر على تردد واشنطن، وخضوعها لإسرائيل[2] مستغلاً أجواء الحرب الباردة، بين القوتين العظميين؛ وذلك للإفلات من النفوذ الإسرائيلي في واشنطن، والذي كان يقف بالمرصاد في وجه صفقات تسليح الجيش الأردني[3]وتحديث مؤسساته؛لكونه يرفض أن تبقى أجواؤه مفتوحه، أمام الطائرات الإسرائيلية. وفي شهر حزيران 1976 أجرى الملك اتصالاته مع موسكو؛ للتفاوض معها حول شراء نظام للدفاع الجوي. وتم الاتفاق بينهما على تزويد الأردن بنظام صواريخ سام، فضلاً عن إرسال بعثة عسكرية من المستشارين العسكريين السوفيت[4].

أدركت الولايات المتحدة خطورة موقفها، حيث كانت ترى أن حصول الأردن على هذا السلاح، سوف يجر وراءه النفوذ السوفيتي، كما حصل بالنسبة لمصر، وسوريا. ومن هذا المنطلق أخذت تبين للإسرائيليين ضرورة الحاجة إلى استئناف شحن الأسلحة للأردن[5]. ويبدو هنا أنّ الحكومة الأردنية كانت مدركة لأهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى المصالح

---

(1) الدستور،عمان،ع 2885، 7/ آب / 1975 ،ص 1 و 11 ؛ The New York Times, Washingtonm No 8 , ,42930/ 8/ 1975, p 1.

(2) الساطي، زيد بن شاكر، ص 266.

(3) الساطي، زيد بن شاكر، ص 359.

(4)Talal Nizameddin: Russia and the Middle East: Towards a New Foreign Policy, Hurst and Company, London, 1999,p 156.

(5) Clayton Thomas: Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U. S. Policy, CRS Report prepared for members and Committees of congress, October 11, 2017, p 5; Helen Chapin Metz: Jordan a country study, Federal research division, Library of Congress, Washington, 1989,262.

الأمريكية في المنطقة، لذلك كانت حريصة على استغلال مثل هذا الوضع؛ للحصول على بعض المكاسب الأمريكية.

وفي تلك الفترة الحرجة، لم تلبث الولايات المتحدة أن تجاوزت خلافها مع الأردن، مع محافظتها على المصالح الإسرائيلية، ففي أيلول 1976 تمّ التوصل إلى حل وسط بينهما، يقتضي بتزويد الأردن بأربعة عشر بطارية من صواريخ هوك المتطورة، والمزودة بـ 532 صاروخاً، بشرط أن توضع كأسلحة دفاعية مثبّتة، ليس في منطقة وادي الأردن، بل حول العاصمة عمان فقط[1]. كما تمّ اشتراط أن يكون تسليم الصفقة على عدة سنوات، تبدأ من آواخر عام 1976، ويستمر تسليمها على دفعات حتى عام 1979[2]. وعلى ما يبدو أنّ الأردن لم يكن راضياً عن صفقة الأسلحة الأمريكية، من حيث أنّ كمية الأسلحة لا تلبي حاجاته المشروعة، ولم تظهر تأكيداً قوياً على الدعم الأمريكي له. كما أنّ تواريخ التسليم لا تلبي حاجاته العسكرية، حيث سيستلم معداته على مدار سنتين من بدء الاتفاق.

ونستنتج مما سبق، أنّه لا توجد في العالم سياسة مبادئ، بل جلّها سياسة مصالح. لذلك كانت الدوافع وراء المساعدات العسكرية الأمريكية بأنّه لا تصب في حالة التوازن بين الدول، بقدر ما تهدف إلى تدعيم النفوذ الأمريكي في الأردن؛ للحيلولة دون توجهه نحو الاتحاد السوفيتي، والذي قد أبدى استعداده على تلبية احتياجاته العسكرية بالتدفق عليه. وبالتالي لم يكن من الممكن للولايات المتحدة الاستغناء عن الأردن، أو المغامرة بدوره في استقرار المنطقة.

استخدمت الولايات المتحدة ورقة المساعدات العسكرية كوسيلة للضغط على الأردن، كلما استشعرت شيئاً من المعارضة لأي موقف له يريد اتخاذه في المنطقة. ويتمثل ذلك بشكل واضح بعد نجاح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في عقد اتفاقية كامب ديفيد في أيلول 1978 بين مصر وإسرائيل، فقد حاول إدخال الملك حسين في عمليات السلام

---

(1) Metz, Jordan a Country Study, p 262.

(2) الدستور، عمان،ع 2921، 12/ أيلول 1975 ،ص1.

الجارية آنذاك، محاولاً إغراءه بتلبية احتياجاته الأمنية[1]. إلاّ أنّ الملك لم ينجذب لتحمل مخاطر أكبر من تلك المكافأة العسكرية الأمريكية؛ لعدم وجود أسباب وجيهة لقبولها، لأنه لم يجد في الاتفاقية أي حافز يؤكد على قيامها بممارسة أيّ ضغط على إسرائيل، للانسحاب من الضفة الغربية، فضلاً عن تجميد الاستيطان الإسرائيلي. وبالتالي، راحت إدارة كارتر تكثف جهودها لإجبار الأردن على تغيير مساره، والانضمام إلى المفاوضات، ففي آذار 1979 زار عمان زينغنيو بريجسنسكي مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي مهدداً بتقييد توريد الأسلحة إنّ لم يغيّر الأردن موقفه من عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة[2].

وفي كثير من المواقف السياسية، لم تجد عملية تخفيض المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن نفعاً في تغيير الموقف الأردني، ويظهر ذلك عندما أصرّ الملك حسين على موقفه، وانحاز إلى الدول العربية الرافضة لاتفاقية كامب ديفيد، ومن ثم انضم إلى الدول العربية التي قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع مصر، لتوقيعها على الاتفاقية، بشكل منفرد مع إسرائيل. وهذا ما أدّى إلى شعور الولايات المتحدة بالغبن، فقد قرّر الكونغرس الأمريكي تجاهل مطالب الأردن لشراء 300 دبابة M 60A3 المخصصة لغايات التكنولوجية المتقدمة المخصصة لاستهداف الرؤية الليلية[3]. كما تراجعت المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن من 127 مليون دولار عام 1978، إلى 44 مليون دولار عام 1981[4] إلى أن يلعب الأردن الدور المرسوم له في اتفاقية كامب ديفيد. ومرّت شهور لم يكن فيها قادراً على دفع رواتب أفراد جيشه[5] الأمر الذي أدّى إلى تعميق المشكلات العسكرية الأردنية القائمة

---

(1)F. R. U. S, 1977– 1980, Vol IX, Arab – Israeli Dispute, Document 79, Washington, undated.

(2) Shlaim, Lion of Jordan, p 405; Al Madfai, Jordan, p 54– 55.

(3)Burton I. Kaufman: Presidential Profiles: The Carter Years, Facts on File, New York, 2006, p 216 .

(4) انظر الجدول رقم1، ص 180

(5) Shlaim, Lion of Jordan, p 405; Al Madfai, Jordan, p 55.

أصلاً؛ لأن تلك المساعدات ليست في زيادة مستمرة، وإنّما في تذبذب مستمر، من سنة إلى أخرى، وفقاً للأحداث التي تمر بها المنطقة.

وهكذا، وجد الأردن نفسه معزولاً عن برامج الدعم العسكري الأمريكي، وبالتالي، أخذ بالتوجه إلى بريطانيا، لعقد اتفاقية للحصول على الأسلحة البديلة، فاضطر لشراء 264 دبابة تشيفتين بريطانية، بمساعدة السعودية[1]وهي من الدبابات التي صنعت بمميزات خاصة[2]. وأما في مجال الدفاع الجوي، أخذ الملك حسين في تشرين الثاني 1981 بالتوجه إلى موسكو؛لعقد اتفاقية لشراء 20 بطارية SAM 8 أرض ـ جو[3]. ولتفويت الفرصة على الأردن من الحصول على السلاح السوفيتي، أرسل الرئيس رونالد ريغان في شباط 1982 وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر Caspar Weinberger إلى عمان، على أمل اقناع الملك بإلغاء الصفقة مع السوفيت، ودراسة متطلباته العسكرية، والتي تشمل طائرات F 16، ومجموعة متنوعة من طائرات الهليكوبتر، والصواريخ المضادة للطائرات، وناقلات الجنود المدرعة، والاتصالات الحديثة، والمعدات الطبية[4]. مما أثار هذا التصرف الأمريكي عاصفة من الاحتجاج في إسرائيل، فقد حذّر رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن مدعوماً من جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في إسرائيل، الرئيس ريغان اقتراح واينبرغر ببيع أسلحة متطورة للأردن[5] باعتبارها فوق الحد المطلوب، وبالتالي، تشكل خطراً على أمنها. وفي نهاية المطاف نجحوا في تحقيق مرادهم[6].

بعد احتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية في حزيران 1982، طرح الرئيس ريغان في شهر أيلول من العام نفسه مبادرته، والتي تدعو إلى حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية،

---

(1) Al Madfai,Jordan, p 80.

(2) أبو عودة، يوميات، ص 546.

(3) Nizameddin,Russia and the Middle East,P 157.

(4) Haig,Caveat, p 333; Nimrod Novik: Encounter with Reality: Reagan and the Middle East during the first term, Westview Press, Boulder; Colorado,1985, p 64.

(5) The New York Times, Washington, 45226,161982,1982 /2 /, p 1.

(6) أبو عودة، اشكاليات السلام ، ص 135 ـ 136

وغزة، مرتبطاً مع الأردن، دون قيام دولة فلسطينية، كما رفض ضمّها إلى إسرائيل. وقد تعهد ريغان بتقديم مساعدات عسكرية للأردن، إذا وافق على الدخول في المفاوضات المباشرة مع إسرائيل [1]. وعلى الرغم من تأييد الملك تلك المبادرة، إلاّ أنّه لم يندفع للقيام بأي التزام بالتفاوض مع إسرائيل، حتى يحصل على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي 10/ نيسان 1983 أعلن الملك بعد تسلمه رفض الرئيس عرفات رسمياً للمبادرة، أنّ الأردن لن يشترك إما منفصلاً، أو بدلاً عن أحد في المفاوضات، على الرغم من إغرائه بتقديم مساعدات عسكرية، كوسيلة للتأثير عليه.

بعد انهيار خطة ريغان، سعى الملك حسين إلى تبني سلسلة من الجهود الديبلوماسية لتشجيع الولايات المتحدة على التعامل مع المنظمة، والتي اعتدلت سياستها، خاصة بعد توقيعها مع الحكومة الأردنية في 11/ شباط 1985 اتفاقاً يقتضي بقبولها بالقرارين 242 و 338. وإعراباً عن تأييده للملك حسين، ولدوره في عملية السلام، قرّر الرئيس ريغان بيع أسلحة متطورة للأردن، تشمل 40 طائرة مقاتلة متقدمة، وصواريخ مضادة للطائرات، بلغت قيمتها 1. 9 مليار دولار [2].

إلاّ ان الكونغرس استمر في اتخاذ موقفه المعارض لمبيعات الأسلحة للأردن، حتى يشترك في عمليات السلام مما أجبر الإدارة الأمريكية على سحب هذه الصفقة. وفي المقابل طالب الكونغرس بتأجيل الصفقة حتى 1/ آذار 1986، حتى يدخل الأردن في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل [3]. مما أدّى إلى تراجع مصداقية الولايات المتحدة لدى الأردن، وبشكل كبير. ويتضح ذلك من تعليق الملك حسين بقوله: «لم يعطِ الكونغرس ما أراد

---

(1) Quandt, Peace Process, p 257.

(2) The New York Times, Washington , 11985 /10 /,P 1

(3) Public Papers of the Presidents of the United Satates: Ronald Reagan Administartion, Statement on United States Arms Sales to Jordan November 25, 1985, p 1419.

أن يأخذه سياسياً من الأردن، مقابل السلاح، وبالتالي فإنّ الكونغرس لم يوافق إلى صفقة السلاح معنا»[1]. وعُلّقت الاتفاقية إلى أجل غير محدد[2].

وعلّق الأمير حسن على ذلك قائلاً: «إنّ الرئيس ريغان يجد نفسه ملزماً عند إقدام الأردن على طلب شراء الأسلحة اللازمة له من الولايات المتحدة، بأن يقف أمام جمهور صهيوني أمريكي، تحشده جمعية النداء اليهودي الموحد، ليبرر بيع هذه الأسلحة إلى الأردن». كما أنّ الكونغرس يرى عند تداوله في هذا الأمر» أنّ من المناسب فرض شروط مهينة على كل من حكومة الأردن، والإدارة الأمريكية، تطبيقاً لتدابير ليس لها صلة البتة بموضع أمن الأردن، ودفاعه، والأردن عاقد العزم على ألاّ يجعل موضوع الحصول على أسلحة، رهناً بأهواء إسرائيل، وأنصارها الأمريكيين، أو رغباتهم أو موافقتهم، فالأمر ليس أمر كرامة جريحة، بل أمر مبدأ، فسيادتنا المستقلة، ووحدة أراضينا ينبغي ألاّ تكونا ـ ولن نسمح لهما بأن تكونا ـ اعتباراً ثانوياً بالنسبة لسيادة إسرائيل، ووحدة أراضيها[3]. وفي السياق نفسه، انتقد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون الموقف الأمريكي بقوله:»لا شكّ أنّ موقف الكونغرس في رفضه لطلب الرئيس ريغان غير واقعي، وغير سليم، ذلك أنّ الأردن يشكل قوة كبيرة من قوى الاعتدال في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تقوي موقف الملك، لا أن تضعفه»[4].

وفي نهاية المطاف، وبعد أن يئس الأردن من انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل، أعلن الملك حسين قراره بفك الارتباط القانوني، والإداري، بين الضفتين، في يوم 31/ تموز 1988. مما أثار من انزعاجها؛وذلك لوضعه عملية السلام أمام خيار لا مفر منه، ألا وهو التحدث مباشرة مع الفلسطينيين، ومن يختاره الشعب الفلسطيني، ممثلاً عنه. مما يجعل ذلك

---

(1) الدستور،عمان، ع 6822 ، 20/ آب 1986،ص 19؛ Rubenberg, Israel and the American national interest,p 318.

(2) Jordan and the United States A Sixty–Years Friendship,(s. n),(s. 1),2009, p 28

(3) الحسن بن طلال، السعي نحو السلام، ص 167.

(4) Lunt,op. cit, p 201.

عملية السلام أكثر صعوبة. مما أدّى ذلك إلى تخفيض الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية للأردن، من 81 مليون دولار عام 1986، إلى 11 مليون دولار عام 1989[1].

رفض الأردن الدخول في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق. لذا صنّف في خانة المعسكر العراقي. وهذا ما دفع الرئيس بوش إلى الطلب من إدارته بمراجعة حزمة المساعدات العسكرية التي يتلقاها الأردن. والتي قرّرت إيقاف مساعداتها العسكرية للأردن والتي بلغت قيمتها 20 مليون دولار[2]. وأدّت الأزمة في نهاية المطاف إلى هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط، بعد أن تمّ القضاء على قوة العراق العسكرية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الاشتراكي، الذي عمل على تقديم الدعم السياسي والعسكري للدول التي وقفت ضد سياسة الغرب.

وعلى إثر تلك التداعيات، أعلن الرئيس بوش في 6/ آذار 1991، عن مبادرته لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك بعقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد، يناقش كل تفاصيل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واضعاً حداً للنزاع، على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338. والحقيقة أنّ مبادرة بوش كانت بمثابة حبل إنقاذ للأردن حينئذٍ؛ ليتمكن من تجاوز حالة العزلة السياسية التي يعيشها، بحيث يتمكن من استئناف المساعدات الخارجية له، بإعادة رد الاعتبار لصورة الأردن في عيون الولايات المتحدة بدعمه لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية التي ترعاها، كخيار استراتيجي له، لاسيّما بعد تقييم الملك حسين للوضع العسكري في بلاده، والدول العربية المحيطة بإسرائيل، وقارن بينه، وبين وضع الجيش الصهيوني ـ الإسرائيلي، وما يملك من معدات، ومساعدات أمريكية، وغربية غير محصورة[3]. وبالتالي اقتنع الملك أنّ بلاده إذا تعرّضت الآن للخطر، فليس هناك أحد يدعمه[4].

---

(1) انظر الجدول رقم (1)،ص 180

(2) Jasmine Renee: As stable as the Dollar Stretches: The impact of US Foreign Aid on Social Stability in Jordan, Department: Political Science and International Studies, Honors Thesis, Ohio, University of Dayton,2014, p 9– 10.

(3) المجالي، رحلة العمر، ص 203 .

(4) إنديك، أبرياء في الخارج، ص 155 .

لقد أدّت مشاركة الأردن، في مؤتمر مدريد في يوم 31/ تشرين الأول 1991 إلى إعادة تفعيل الولايات المتحدة، برامج التعاون العسكري مع الأردن ولو بشكل محدود[1] فقد وافقت على تقديم 22 مليون دولار، كمساعدة عسكرية للأردن[2]. ومن ثم أخذت العلاقات بين الطرفين في طريقها إلى التحسن التدريجي، بعد توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في تشرين الأول 1994، كرغبة في الترويج لمشروع التسوية، فقد زوّدت الولايات المتحدة، الأردن بـ 16 طائرة من طراز F 16. كما نقلت معدات، وأجهزة عسكرية مختلفة له، بلغت قيمتها 100 مليون دولار[3]. كما قررت تزويد الأردن بها مجموعة 88 دبابة من طراز M60A. يحصل على 50 منها في عام 1996 والباقي 38 في عام 1998[4].

وبعد التطورات الهامة التي حدثت على صعيد العملية السلمية، ازداد الأردن في ثقله الاستراتيجي في التعامل مع الولايات المتحدة؛ باعتباره قدّم نموذجاً للتعايش في المنطقة، حيث قرّر الرئيس بيل كلينتون في يوم 15/ تشرين الثاني 1996 اعتبار الأردن حليفاً لبلاده، من خارج الناتو ـ بمقتضى المادة (517) من قانون المساعدات الخارجية، لعام 1991ـ وهو ما يعطي الأردن أولوية في تلقي المساعدات، والعتاد العسكري[5]. ولا يتمتع بهذه الميزة سوى مصر، وأستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وإسرائيل[6]. وأصبح نافذ المفعول منذ تاريخ 13/ تشرين الثاني 1996[7].

---

(1) الساطي، زيد بن شاكر، ص 458 .

(2) The New York Times, Washington, Oct 31– 1991, P 18.

(3) Prados, Jordan,p 14

(4) Jone E. Taylor: United States Security Assistance to Jordan: has the United States achieved its goals?, Master of Military Art and Science Nilitary History,Fort Leaven worth, Kansas,2005,P 96.

(5) Jeremy M. Sharp:Jordan Background and U. S. Relations, Congressional Research Service,December2,2014,p 14

(6) Joe Stork: The Middle East Arms Bazaar after the Gulf War, Middle East Report, No. 197, Vulnerabilities in the Gulf(Nov – Dec,1995),P 49.

(7) عدنان الهياجنة،هادي الشوبكي: العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1956–2005، مطابع الرأي، عمان،2006، ص 56.

وبعد تولي الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية، في يوم 7/ شباط 1999، ظل النسيج السياسي الأردني ـ الأمريكي ثابتاً، لكونها امتداداً لإرث العلاقات الثنائية في فترة الملك حسين. وكدعم لانتقال الحكم الملكي، أصدر البيت الأبيض بياناً علنياً، يقضي بدعم الأردن بمبلغ 200 مليون دولار، كمساعدات عسكرية بين عامي (1999ـ 2001) وذلك لتعزيز مستقبل الأردن الأمني، والمحافظة على القيادة الأمريكية في الشرق الأوسط[1].

وبناء على هذه الخلفية السابقة، نستنتج أنّ المساعدات العسكرية الأمريكية، تعد ركيزة أساسية ضمن علاقاتها الدولية، وأداة فاعلة لتنفيذ أهدافها الخارجية، لدى الدول التي لها بها مصالح سياسية، واستراتيجية، واقتصادية؛ لتعزيز أمنها القومي الأمريكي، القائم على السيطرة والنفوذ. ولا شك أنّ الحفاظ على علاقات عسكرية جيدة مع الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى يمثل أهمية بالغة بالنسبة للأردن؛باعتبارها ممولاً أساسياً لتسليحه، بسبب محدودية قوته العسكرية، مما يسهم ذلك في تعزيز قدراته الدفاعية، وتحديث مؤسسته العسكرية.

وهنا. لابدّ من التنويه، إلى أنّ استمرار التزام الولايات المتحدة بتقديم مساعداتها العسكرية مرهون بتوافق السياسة الأردنية مع أهدافها الاستراتيجية في المنطقة، فهي إذاً ليست نوعاً من الكرم. وبذلك نستطيع القول أنّ لتلك المساعدات منافع، وأضرار، ولكن أضرارها أكبر من منافعها، ومن أبرز تلك الأضرار:

1. إن حجم المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن لا يغطي احتياجاته، فهي في تزايد مستمر، مما يدفعه إلى البحث عن مصادر بديلة.
2. إنّ كون الدافع السياسي هو الدافع الرئيسي للولايات المتحدة في تقديم تلك المساعدات، فإنّ ذلك قد حدّ كثيراً من فعاليتها؛ لأنّ قسماً كبيراً منها غير مضمون

(1)Anne Zimmermann: US Assistance Development, and Hierarchy in the Middle East: Aid for Allies, Palgrave Macmillan, New York, 2017, p 137– 138.

الوفاء به لتقلبها من سنة إلى أخرى. وهذه المشكلة خطيرة على عمليات التخطيط العسكرية. وعلى عملية اتخاذ القرار في سياستها الخارجية، لأن عليها أن تراعي المصالح الأمريكية أثناء رسمها لسياستها الخارجية، وتنفيذها.

3. إنّ نسبة المساعدات العسكرية المقدمة للأردن بسيطة، وقليلة مقارنة مع المساعدات الأمريكية التي تقدمها إلى إسرائيل، فقد بلغ مجموع المساعدات العسكرية الأمريكية له خلال الفترة 1973ـ 1999 حوالي (1728. 5) مليون دولار، من المجموع الكلي للمساعدات. في حين حصلت إسرائيل في نفس الفترة على(44. 964. 5)مليار دولار. وهو يشير إلى عمق العلاقة الاستراتيجية الأمريكية ـ الإسرائيلية، بخلاف علاقتها بحليفتها من الدول العربية المعتدلة، ولاسيّما الأردن.

جدول رقم (1)

المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن (بالمليون دولار) 1973ـ 1999[1]

السنة	الاردن	اسرائيل
1973	54.9	307.5
1974	54.7	2482.7
1975	104.5	300
1976	137.7	1700
1977	130.9	1000
1978	127.4	1000
1979	109.7	4000
1980	79.3	1400
1981	44.4	1400
1982	56.9	1400
1983	52.8	1700
1984	116.7	1700
1985	91.9	1400
1986	83.1	1722
1987	41.9	1800
1988	28.3	1800
1989	11.8	1800
1990	59.8	1792.3
1991	21.2	1800
1992	20.6	1800
1993	9.8	1800
1994	9.8	1800
1995	8.3	1800
1996	101.2	1800
1997	81.7	1800
1998	51.6	1800
[2] 1999	46.6	1860
المجموع	1728.5	44964.5

---

(1)U. S. Agency for International Development, 15 December 1998.

(2) Herbert Phillips: Military Assistance to Jordan What happened to the peace dividend, Air Command and staff College , A Research Report Submitted to the Faculty in Partial Fulfillment of th Graduation Requirments,Air University,Alabama,1999,36.

الفصل الخامس

العلاقات الاقتصادية الأردنية الأمريكية

1973 ـ 1999

العلاقات الاقتصادية الأردنية ـ الأمريكية

1973- 1999

لقد مرّ الأردن منذ نشأته بظروف اقتصادية صعبة، أثّرت على استقراره، ومما ساعد على ديمومة هذه المشكلات افتقاره إلى الموارد الطبيعية. كما أنّ حوالي ٪80 من مساحة الأردن صحراء، وأمطاره قليلة، والرقعة الزراعية الصالحة للزراعة لا تزيد على ٪10 من مساحته، أكثرها قليلة الخصوبة، ويستلزم عمليات ري باهظة التكلفة[1]فضلاً عن موقعه الجغرافي، الذي خلق له العديد من المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، الناجمة عن قيام دولة إسرائيل عام 1948.

وفي ضوء هذه الأوضاع، فإنّه من الطبيعي أن يعاني الأردن من ندرة المال اللازم، لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب. الأمر الذي أدّى إلى اعتماده بشكل مفرط على المساعدات، والقروض الخارجية، معتمداً على بريطانيا كممول رئيسي له، منذ بدء مسيرته الاقتصادية عام 1921؛ حتى يعزز من صموده أمام التحديات التي تجابهه، والنهوض بأعبائه الثقيلة[2].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 خرجت بريطانيا من الحرب منهكة

(1) أكرم صبيح: التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية لحالة الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 1980، ص 218.

(2)Report to the Congress, p 54.

بالالتزامات الداخلية والخارجية، ولم تعد قادرة على تحمل أعبائها. بينما خرجت الولايات المتحدة بقوة إلى قمة القوة الاقتصادية والعسكرية العالمية. ومع إدراكها لضعف بريطانيا، لم تتردد في تصفية استعمارها، والحلول محلها وممارسة دورها في التأثير على سياسات المنطقة، فأصبح الأردن يعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الاقتصادية الأمريكية[1] والتي أصبحت واحدة من الأدوات الفاعلة؛لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية، بصفتها قوة كبرى، وزعيمة للعالم الحر، فإنّ حدود أمنها القومي اتسعت لتغطي العالم بأسره. ويمكن تحديد أهداف مساعداتها الاقتصادية في الشرق الأوسط بما يلي:

1. دعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.
2. مساعدة الدول الصديقة في المنطقة على تلبية متطلباتها الأمنية.
3. دعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية، وخاصة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.
4. ضمان الوصول إلى مصادر النفط الحيوية في منطقة الخليج العربي[2].

وبذلك، تُعد مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية للخارج، أسلوباً تحافظ به على وضع السيطرة والنفوذ حول العالم لكسب تلك الدول إلى جانبها. وتقسم تلك المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للأردن، بصفتها من دول العالم الثالث، إلى خمسة أنواع رئيسة، كالتالي:

1. دعم الميزانية:

تعتبر الولايات المتحدة من الجهات المانحة الرئيسية، التي توفر الدعم المالي للموازنة العامة في الأردن عن طريق الوكالة الامريكية للإنماء الدولي (U. S. A. I. D United States Agency For International Development)[3] والتي يتم من خلالها الانفاق على المشاريع

(1)Kissinger, White House Years, p 362.

(2) محمد ربيع: المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1990 ، ص 22 .

(3) نقلاً عن الموقع الإلكتروني لوزراة التخطيط : http: / /www. mop. gov. jo

والبرامج التنموية. وبإمعان النظر في الجدول رقم(2)نجد أن مجموع المساعدات الأمريكية للأردن خلال الأعوام(1973ـ 1998) قد بلغت(5532)مليون دولار، في حين كان منها مساعدات على شكل منح حوالي (2567. 4)مليون دولار[1].

2. القروض الميسرة:

وهي المساعدات التي تحصل عليها الحكومة الأردنية لتمويل مشاريعها التنموية، على شكل قروض ميسرة، حيث تتراوح أسعار الفائدة ما بين (2٪. 8ـ 0٪. 75). وتصل فترات السداد إلى 35 سنة[2]. وقد بلغ مجموع القروض الأمريكية للأردن بين عامي(1973ـ 1999) حوالي(1198. 8) مليون دولار[3]وذلك من أجل مساعدتها على تنفيذ برامجها الاقتصادية ونموّها.

3. المساعدات الغذائية:

وتكون هذه المساعدات على شكلين:

أـ المساعدات ضمن برنامج الطعام من أجل السلام، على شكل منح، بموجب القانون الأمريكي العام رقم (216):وهو قانون صدر عام 1952. وعلى سبيل المثال لا الحصر قدمت الولايات المتحدة في عام 1991 مساعدات غذائية للأردن، بقيمة 27 مليون دولار؛ وذلك لموافقته على المشاركة في مؤتمر السلام في مدريد[4].

بـ المساعدات ضمن برنامج الغذاء مقابل السلام، بموجب القانون العام رقم 480: وهو المعروف ابتدأ العمل بهذا القانون منذ عام 1954، والذي يقوم على تقديم المساعدات على شكل قروض[5]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قدمت الحكومة الأمريكية قرضاً للأردن

(1) انظر الجدول رقم(2)،ص 201

(2) نقلاً عن الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط : http: //www. mop. gov. jo

(3) انظر الجدول رقم(2)،ص 201

(4) بيكر، مذكرات ، ص 676 .

(5) United States Agency for International Development, Washington, D. C, December 2006, U. S. International Food Assistance Report 2006.

في عام 1974 تبلغ قيمته 3. 6 مليون دولار لشراء 20 ألف طن من القمح[1]. كما قدمت الحكومة الأمريكية قرضا للأردن في عام 1975 تبلغ قيمته 6. 1 مليون دولار؛ لشراء 40 ألف طن من القمح الأمريكي، على أن يتم دفع ثمن القمح من خلال قرض مستحق على 20 سنة، بنسبة فائدة 2 ٪ لمدة سنتين[2]. كما قدمت الحكومة الأمريكية قرضاً للأردن في عام 1976 تبلغ قيمته 5. 5 مليون دولار، لتزويده بـ 50 ألف طن من القمح، وبموجب هذا الاتفاقية ستمول الولايات المتحدة مشتريات القمح بقرض مدته 20 سنة[3]. كما قدمت الولايات المتحدة 115 ألف طن من القمح الأمريكي على شكل قرض مالي بقيمة 20 مليون دينار عام 1992. وبينت المصادر أنّ مدة هذا القرض، سبع سنوات بفائدة لا تتجاوز ٪3، بحيث تسدد على 24 قسطاً نصف سنوي، يستحق تسديد القسط الأول منها بعد مرور سبع سنوات، من تاريخ استلام الشحنة الأولى من القمح، ولمدة 12 عاماً[4].

4. المساعدات الفنية:

وتقوم الولايات المتحدة، ضمن هذا البرنامج بتقديم مساعدات فنية للأردن؛ بهدف رفع وبناء القدرات المؤسسية والإدارية لعدد من المؤسسات والوزارات الحكومية. بالإضافة إلى مساعدة الحكومة الأردنية في تحقيق الإصلاحات المستهدفة بناء على المعايير الدولية المعتمدة، حيث أن أغلب المساعدات الفنية الموجهة للأردن تقدم على شكل استقدام خبراء ومتطوعين، أو برامج توأمة، أو بعثات دراسية وتبادل ثقافي [5].

وفي عام 1976 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية، مساعدة فنية للأردن تبلغ قيمتها 900 الف دولار، على أن تنفق هذه المنحة على إجراء دراسات اقتصادية، لعدد من مشاريع

(1) The New York Times, Washington, 42677,28 /11/ 1974. ,p 67 الدستور؛ عمان، ع 2637، 28 / تشرين الثاني 1974، ص2 .

(2)The New York Times, Washington, 42979, sep 15 , 1975 .

(3)The New York Times, Washington, 43410, , 301976 /11 /.

(4) الرأي، عمان، ع 7880 ، 1/ آذار/ 1992 ،ص1.

(5) موقع وزارة التخطيط: http: / /www. mop. gov. jo

خطة التنمية الخمسية، واستقدام الخبراء، بالإضافة إلى الشركات الاستشارية[1]. وفي عام 1977 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية، مساعدة فنية للأردن تبلغ قيمتها (3. 656)مليون دولار[2].

5. المشاريع الاقتصادية:

تعددت القطاعات التنموية الأردنية التي استفادت من المساعدات الاقتصادية الامريكية. ولعلّ من أبرز هذه القطاعات هي: ـ

أ. قطاع الزراعة:

ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بلعب دور مهم في تحسين قطاع الزراعة في الأردن، ففي عام 1978 قدمت 1. 4 مليون دولار لإنشاء اتحاد مزارعي وادي الأردن[3]. كما قدمت في عام 1981 منحة مالية للحكومة الأردنية مقدارها. 625 مليون دولار؛ لإنشاء مركز للخدمات الزراعية في وادي الأردن، وتطوير التكنولوجيا في مجال زراعة الخضروات، والفواكة، مما يزيد ذلك من إنتاجها، والمساعدة في تحديد المشاكل الزراعية، وإجراء الأبحاث[4].

كما بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 1985 مشروع تطوير الأراضي الزراعية المرتفعة، بتمويل مقداره 27. 5 مليون دولار. وقد أعطى المشروع قوة دافعة رفيعة الشأن عن طريق إدخال تكنولوجيا الأراضي الجافة المتطورة الجديدة من خلال المركز الوطني للبحوث الزراعية، ونقل التكنولوجيا، وخمسة مراكز خدمات زراعية تابعة[5].

---

(1) الرأي، عمان، ع 1676، 28 / آذار 1976،ص 2. .

(2) الرأي،عمان،ع 2744، 30 / أيلول 1977،ص 2؛ الدستور، عمان، ع 3653، 30/ أيلول1977،ص2.

(3) محمدالأشقر: أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية 1957-1991،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ص 103.

(4) الرأي، عمان، ع 4146 ،29/ أيلول1981،ص3.

(5) الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية،ص 103.

وفي عام 1988 قدمت الوكالة الأمريكية للأردن منحة بقيمة 5.2 مليون دولار كمخصصات أولية لمؤسسة التسويق الزراعي؛لإجراء الدراسات الخاصة بتسويق المنتجات الزراعية محلياً ودولياً، ووضع نظام للمواصفات والمقاييس، إضافة إلى تصنيف الفواكة، والخضروات، وإجراء الأبحاث، والدراسات، ووضع التوصيات الخاصة بسياسة التسويق للقطاع الزراعي؛لإيجاد أسواق محلية، وعالمية[1].

ب ـ الري:

لعبت الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي دوراً في تحسين قطاع الري في الأردن؛ من أجل رفع مستوى خدمات المياه، والصرف الصحي؛ وذلك من أجل استدامة المصادر المائية، وحمايتها. ففي عام 1974 قدمت الوكالة قرضاً بلغت قيمته 8 مليون دولار، لتمويل مشروع أداء أنظمة الري في وادي الأردن[2]. كما قدمت قرضاً آخر من العام نفسه، بلغت قيمته 4. 5 مليون دولار، لتمويل مشروع مثلث الزرقاء للري في منطقة دير علا، والذي صمم لري 90 ألف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة[3]. كما موّلت الوكالة في عام 1979 مشروع مياه ري عمان بقرض بلغ مقداره 10. 5 مليون دولار[4].

ج ـ قطاع الصناعة:

بدأت الولايات المتحدة بعد عام 1994 بمساعدة الأردن على بناء قواعد صلبة لاقتصاده، تخفف من حاجته للمساعدات الخارجية، وتتجه به نحو بناء الاكتفاء الذاتي. ومن أبرز ما جاء في هذا الإطار الاتفاقية الأردنية ـ الأمريكية في عام 1997. والتي تمّ بموجبها إنشاء مناطق صناعية مؤهلة. وهي شكل من أشكال تنظيم العلاقات الاقتصادية بين العرب وإسرائيل، وتهدف إلى إنشاء روابط اقتصادية قوية تساهم في حل الخلافات السياسية. وبموجب هذه الاتفاقية، تعفى البضائع ذات المنشأ الأردني ـ الإسرائيلي المشترك من الرسوم الجمركية التي

---

(1) الدستور،عمان، ع 7551، 29/ آب 1988،ص3.

(2) الدستور، عمان،ع 2494، 6/ تموز 1974، ص2.

(3) الدستور، عمان،ع 2494، 5 تموز 1974، ص2.

(4) الدستور، عمان،ع 4361، 28/ أيلول 1979، ص3.

تفرضها الولايات المتحدة على البضائع الداخلة لأسواقها. وبذلك يتمكن الأردن بالتعاون مع إسرائيل من التصدير للأسواق الأمريكية دون رسوم، أو قيود، أو تحديد كميات [1].

د ـ الصحة:

تقدّم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساعدات في مجال تأسيس، وتوسيع الخدمات الصحية في الأردن من خلال بناء المراكز الصحية والمستشفيات فخلال الفترة من عام(1973ـ 1978) أنشأت 14 مركزاً صحياً في وادي الأردن[2]. وفي أواخر السبعينات، قدّمت 3. 8 مليون دولار، لدعم وزارة الصحة، وتطوير إمكاناتها الإدارية، والتعليمية. كما قدّمت 6. 5 مليون دولار لتحسين خدمة التمريض، والقبالة القانونية. ومنذ عام 1986 قدمت الوكالة الأمريكية قرضاً بقيمة 880 ألف دولار، لدعم ثلاث عيادات في المدن التابعة للجمعية الأردنية للوقاية وتخطيط الأسرة[3].

هـ ـ التعليم:

تشترك الولايات المتحدة والأردن شراكة طويلة الأجل في مجال التعليم في المملكة بدءاً بتدريب المعلمين والتدريب التقني في الخمسينات وحتى اليوم[4]. ومن ضمن مشاريع التعاون الأردني ـ الأمريكي في مجال التعليم إنشاء(150) مدرسة عام 1985 بقيمة 40 مليون دولار. وفي عام 1986 أخذت الوكالة الأمريكية بالتعاون مع المعهد الأردني للإدارة بتمويل برنامج يهدف إلى رفع مستوى التدريب الإداري والتقني وكذلك التوجه لدعم برنامج يعنى بتطوير الأداء الإداري لطلبة الهندسة والزراعة والإدارة العامة والصحة في الجامعة الأردنية. كما قدّمت الوكالة الأمريكية دعماً للبرنامج التلفزيوني لمحو الأمية(المناهل) عام

---

(1) نبيل التل: العلاقات السياسية الأردنية ـ الأمريكية 1990-2000،رسالة ماجستير المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، 2003، ص 150 .

(2)Zimmermann, US Assistance Development, p 133.

(3) الأشقر، أثر المساعدات الأمريكية ،ص 107.

(4) موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن: https: / /www. usaid. gov /jordan /education

1988 بقيمة 5. 900 دولار. كما أنشأت العديد من الأبنية المدرسية في عام 1991 بقيمة 126 مليون دولار. وفي عام 1993 بقيمة 30 مليون دولار[1].

ـ المساعدات الأمريكية للأردن

تزايد الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط بشكل عام وبالأردن بشكل خاص، في خمسينيات القرن الفائت، باعتباره داعماً للمعسكر الغربي في المنطقة، ضد الاتحاد السوفيتي، كما بدت أكثر حرصاً في علاقاتها معه، خصوصاً بعد ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب عام 1948، والتي اعتبرتها الولايات المتحدة بؤرة عدم الاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى تأثيرها على أمن واستقرار إسرائيل. لذلك سعت الولايات المتحدة إلى تبني مشاريع لتطوير الاقتصاد الأردني، فقد تلقى خلال السنوات(1949ـ 1952) مساعدات اقتصادية بلغت قيمتها 5. 5 مليون دولار[2]. كما عقدت اتفاقية ثنائية بين الأردن والولايات المتحدة في النصف الثاني من العام 1951، نصت على قبول مشروع النقطة الرابعة ـ نسبة إلى النقطة الرابعة من الخطاب الذي ألقاه الرئيس هاري ترومان Harry Truman عام 1949ـ والتي قدمت الولايات المتحدة بموجبها مساعدات فنية، واقتصادية للأردن، بلغ مجموعها حتى عام 1955 حوالي 28. 94 مليون دولار[3].

ولما توقفت المساعدات المالية البريطانية عن الأردن في آذار 1957 نتيجة إنهاء المعاهدة بينها، فإنّ الحكومة الأردنية طلبت مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة، وعلى الأثر قدمت مساعدة مستعجلة مقدارها 10 ملايين دولار[4]. ولم تلبث تلك المساعدات أن ارتفعت خلال ذلك العام إلى 30 مليون دولار، وذلك للمحافظة على استقراره السياسي،

---

(1) ثروت العمرو: المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985-1995،دار مجدلاوي، عمان، 2004 ،ص 104-105 .

(2) U. S. Agency for International Development, 15 December 1998.

(3) U. S. Agency for International Development, 15 December 1998.

(4) Report to the Congress, p 16.

وتعزيز تطوره الاقتصادي[1]. كما تلقى الأردن على أثر الانقلاب الدموي، والذي أطاح بالحكم الهاشمي في بغداد، في 14/ تموز 1958 مساعدات اقتصادية، بلغت قيمتها 63 مليون دولار[2].

واستمرت هذه العلاقة الخاصة بين الأردن والولايات حتى حزيران عام 1967، عندما اشترك الأردن إلى جانب مصر وسوريا في الحرب ضد إسرائيل، حيث كانت تريد منه أن يقف موقف الحياد. مما أدّى إلى انخفاض المساعدات الاقتصادية الأمريكية له بشكل كبير جداً، من 45. 6 مليون دولار عام 1966، إلى 19 مليون دولار عام 1968. وازداد الوضع من سيئ إلى أسوأ، عقب إثارة الأردن في الأمم المتحدة لقضية عبور الجيش الإسرائيلي نهر الأردن في منطقة الكرامة، في يوم 21/ آذار 1968، مما أدّى إلى تراجع المساعدات الأمريكية، حتى بلغت عام 1969، حوالي 11. 6 مليون دولار[3].

إلاّ أنها شعرت من جديد بالمسؤولية الكبرى، للإبقاء على الخيط الذي يربطها بالأردن؛ للمحافظة على كيانه، بعد انتهاء أحداث أيلول عام 1970، حيث ارتفعت مساعداتها الاقتصادية للأردن، إلى 59 مليون دولار عام 1972[4]نتيجة تراجع الدول العربية، ولاسيّما ليبيا، والكويت، عن الالتزام بالمساعدات المالية التي تقدمها للأردن، بناء على قرارات مؤتمر الخرطوم عام 1967، فضلاً عن إغلاق سوريا حدودها معه.

بعد اندلاع حرب تشرين الأول عام 1973 بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، استوعب الأردن الوضع الإقليمي، والدولي آنذاك، وتجنب فتح جبهته الغربية مع إسرائيل؛ من أجل المحافظة على كيان الدولة، على الرغم من كل الدعوات العربية، والسوفيتية، لدخول الحرب. كما أيّد حضور مؤتمر السلام، الذي عقد في جنيف في 21/

---

(1) موسى، تاريخ الأردن ، ج2 ،ص 61.

(2) U. S. Agency for International Development, 15 December 1998.

(3) U. S. Agency for International Development, 15 December 1998.

(4) U. S. Agency for International Development, 15 December 1998.

كانون الأول من العام نفسه. مما أدّى ذلك إلى ارتفاع المساعدات الاقتصادية الأمريكية له، لتصل إلى 99. 3 مليون دولار عام 1975[1].

وقد ارتبط استخدام المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن كأداة للضغط من أجل الدخول في مفاوضات السلام، ففي أيلول 1978 وقعّت كل من مصر وإسرائيل على اتفاقية سلام بينهما في منتجع كامب ديفيد. وقد حاول الرئيس كارتر إقناع الملك حسين بالانضمام إلى تلك الاتفاقية، إلاّ أنّه رفض الانضمام إليها، على الرغم من كل الإغراءات الاقتصادية الكبرى، التي تم عرضها عليه بسخاء[2]والتي تبلغ 440 مليون دولار[3] للمحافظة على مصلحته الوطنية، والعربية الرافضة لتلك الاتفاقية؛ باعتباره لم يجد فيها أي حافز يؤكد قيام الولايات المتحدة بممارسة أي ضغط على إسرائيل للانسحاب من الضفة الغربية. وهذا ما دفع إدارة كارتر إلى تقليص مساعداتها الاقتصادية للأردن من 102 مليون دولار في عام 1978، إلى 10. 5 مليون دولار في عام 1981[4]. وسحب كل الدعم المباشر في العام التالي[5] كعقاب له، باعتباره أخلّ بالأسس التي كانت بموجبها تقدم المساعدات له. ولم يعد الحليف الذي يمكن الاعتماد عليه في المنطقة؛لأن الأحلاف تغيّرت خاصة بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد.

وفي الإطار نفسه، اقترح الرئيس ريغان أيضاً في أيلول عام 1982 مبادرته لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي تدعو إلى حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية، وغزة، مرتبطاً مع الأردن. ووجدت المبادرة استحساناً لدى الملك حسين، لكنه ربط موافقته عليها بحصوله على موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، بأن يقوم بالتفاوض عنها. وبعد تسلّم

---

(1) انظر الجدول رقم(2)، ص 201

(2) الأميرة وجدان علي وآخرون:عوامل الثبات والحركة في سياسة الدولة الأردنية: حقبة الملك حسين، (د. ن)، عمان،2001،ص 50 .

(3)Zimmermann, US Assistance Development, p 135 .

(4) انظر الجدول رقم (2) ، ص 201

(5) Lawrence Tal:Peace For Jordan, Royal Institute of International Affairs, The World Today, Vol. 49, No 89-(AUG. 0Sep. , 1993) , pp, 168 – 171, p 169.

الملك رفض الرئيس عرفات رسمياً للمبادرة، أعلن الملك في 10/ نيسان 1983 عدم اشتراك بلاده، أما بشكل منفصل، أو بدلاً عن أحد في مفاوضات السلام، على الرغم من ترتيب مساعدة مالية للأردن، إذا دخل طرفاً في المفاوضات بصورة مباشرة[1].

وإزاء ذلك، لم تتجاوز المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن عام 1984(20) مليون دولار[2]. وفي المقابل لم تتجاوب إسرائيل مع مبادرة ريغان ومع ذلك، حصلت على مساعدات اقتصادية أمريكية تجاوزت 95 ٪ تقريباً من مجموع المساعدات الاقتصادية التي حصل عليها الكيان الصهيوني خلال فترات حكم جميع رؤساء الولايات المتحدة السابقين[3].

وهكذا استنتج الأردن، عبث مواصلة جهود السلام؛ لفشل المساعي الأمريكية لتحقيق انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة، فضلاً عن رغبة الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل المستقل للفلسطينيين. مما دفع الملك حسين إلى إعلان قراره بفك الارتباط القانوني والإداري بين الضفتين في 31/ تموز 1988. وهذا ما جعل الولايات المتحدة تشعر بالغضب، لاتخاذ الأردن ذلك القرار؛باعتباره يضع المنظمة في مواجهة مباشرة مع إسرائيل في أيّة مفاوضات مستقبلية تتعلق بالشرق الأوسط. وظهر واضحاً خلال هذه الفترة أنّ العلاقات الأردنية ـ الأمريكية سادها الفتور، حيث لم يحصل الأردن على الدعم الأمريكي لجدولة قروضه في نادي باريس. يضاف إلى ذلك أنّ الأردن لم يدخل في برامج صندوق النقد الدولي للتصحيح الهيكلي لاقتصاده الوطني، وهي إحدى وصفات نادي باريس لإعادة جدولة القروض السيادية للدول الأعضاء فيه، وبناء على توصيات صندوق النقد الدولي[4].

---

(1) Shlaim, Lion of Jordan,p 419.

(2) انظر الجدول رقم (2)، ص 201

(3) فيصل أبو خضرا: تاريخ النفوذ الصهيوني في أميركا: العلاقة الأمريكية ـ الصهيونية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، (د. ن) ، الرياض، 1992،ص 165.

(4) الطراونة، خدمة العهدين، ص 132–133.

لقد أدّى رفض الأردن الدخول في التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق، في عام 1991، إلى فرض ضغوط قاسية على استقراره الاقتصادي، تمثلت في وقف المساعدات الاقتصادية الأمريكية عنه[1] بشكل مفاجئ[2] والتي تبلغ قيمتها 30 مليون دولار لعام 1990[3].

كما نقلت الولايات المتحدة مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من عمّان إلى واشنطن[4]. كما تم فرض حصار اقتصادي منيع، حيث وضعت قوة أمريكية لمراقبة بوابته البحرية الوحيدة على العالم (العقبة) لتخضع كل مستورداته إلى التفتيش، بما فيها الغذاء، بل وأصبحت تحتسب كميات السكر، والأرز المستوردة إلى الأردن تحسباً من أن يكون بها فائض، ربما يذهب إلى العراق[5].

استوعب الأردن الوضع الإقليمي، والدولي الذي فرض عليه، وكان التحدي الماثل أمامه، يكمن في كيفية استئناف المساعدات الاقتصادية الأمريكية له. ولتجاوز هذه الأزمة دعمت الدبلوماسية الأردنية عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، التي ترعاها الولايات المتحدة، منذ بداية شهر آذار 1991، وقبول التوجه إلى مؤتمر مدريد. وبدا واضحاً أن هناك رغبة أمريكية في أن يتجاوز الأردن أزمته الاقتصادية، وأن يحسن علاقاته معها. وكانت أولى النتائج السياسية الجديدة أن أخذت المساعدات الأمريكية للأردن في الارتفاع، حتى بلغت (91)مليون دولار عام 1993[6].

---

(1) الطراونة،الدبلوماسية،ص 98؛ David Schenker: Dancing with Saddam :The Strategic Tango of Jordanian – Iraqi Relations, the Washington institute for near east policy, Washington, DC, 200e3, p 13.

(2) Curtis R. Ryan: Between Iraq and a hard place, Jordanian – Iraqi Relations, Middle East report, No 215, Summer, 2000, pp 40 -42.

(3) Renee, As stable as the Dollar Stretches, p 10.

(4)الطراونة، في خدمة العهدين، ص 149 .

(5) الأميرة وجدان وآخرون، عوامل الثبات والحركة في سياسة الدولة الأردنية ،ص 28.

(6) انظر الجدول رقم (2) ، ص 201

بعد إعلان اتفاق أوسلو السري والمفاجئ. والذي بموجبه انفردت منظمة التحرير الفلسطينية بالتوصل إلى اتفاق حول ترتيبات الحكم الذاتي مع إسرائيل في أيلول 1993، فتعطلت بذلك آلية التنسيق بين الوفدين الأردني ـ الفلسطيني، للوصول معاً إلى إقامة سلام عادل ودائم مع إسرائيل. ولقد شجّع هذا الاتفاق الأردن للتقدم نحو معاهدة سلام مع إسرائيل؛ لغياب المحذور الفلسطيني. وفي حزيران 1994 اجتمع الملك حسين بالرئيس «كلينتون» حيث دار الحديث حول تطور المفاوضات على المسار الأردني ـ الإسرائيلي. وفي ذلك اللقاء، حدد الملك أهم احتياجاته الاقتصادية. ومن جانبه ربط كلينتون موقف بلاده بالاستجابة لطلبات الملك، حتى يتخذ خطوات مهمة على الصعيد السياسي مع إسرائيل[1] باعتبار الأردن قد ربط موقفه في العملية السلمية دوماً، ومنذ بداية عملية السلام في الشرق الأوسط، بمجمل المسارات العربية، والتزام بمبدأ الحل الشامل للصراع في المنطقة. لذا مارست الولايات المتحدة ضغوطاً اقتصادية كبيرة على الأردن؛ لإجباره على التوصل إلى سلام منفرد مع إسرائيل.

ونتيجة الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة ضد الأردن فضلاً عن اتفاق أوسلو السري والمفاجئ، شجع الملك حسين لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994. وكانت النتيجة ملموسة فورية في زيادة هائلة في المساعدات فقد ألغت الولايات المتحدة ديونها المستحقة على الأردن، والتي بلغت 700 مليون دولار، كدعم لاقتصاده الوطني، في ظل عملية السلام[2]. كما وعادت بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى عمان[3]. وخلال عقد من الزمن، أصبح الأردن ثالث أكبر متلقّ للمساعدات الأمريكية في العالم، بعد إسرائيل، ومصر[4].

---

(1) روس، السلام المفقود، ص 237–239.

(2) الدستور،عمان،ع 26،10811/ أيلول 1997،ص1؛ Zimmermann, US AssistanceDevelopment., p117.

(3) الطراونة، في خدمة العهدين ، ص 226.

(4) إنديك، أبرياء في الخارج ، ص 171.

وهنا لابدّ من الإشارة، إلى أنّ معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية خدمت المصالح الأردنية، وذلك بتحديد الحدود الشرقية مع إسرائيل التي لم تكن تعترف إلاّ بحدودها مع مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد، وكانت تعتمد لحدودها الشرقية خطّ وقف إطلاق النار الذي تحرّكه باتجاه الأراضي الأردنية. وبالتالي أنهت المعاهدة مفهوم التوسّع شرقاً نظرياً وعملياً[1].

كما حددت المعاهدة وثبتت مركزية الأردن في السياسة الإقليمية. وهذا خدم الأردن من ناحية تجديد الصداقة مع الولايات المتحدة، للمساهمة في تحسين اقتصاده[2] وجلب منافع اقتصادية له[3] فقد ارتفعت صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة زيادة مضاعفة بعد زيادة المناطق الصناعية المؤهلة للاستفادة من نظام (QIZ) الأمريكي، فضلاً عن أنّ هذه المعاهدة أهّلته لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في تشرين الأول من عام 2000، وقد عززت هذه الاتفاقية الروابط الثنائية الاقتصادية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والمعوقات التجارية للتبادل الثنائي للبضائع[4].

واستمرت هذه العلاقة الخاصة بين الأردن والولايات المتحدة، حتى بعد وفاة الملك حسين بن طلال عام 1999، حيث ساهمت إدارة الرئيس كلينتون في المحافظة على الوضع السياسي القائم في الأردن، حينما بدأ الملك عبدالله الثاني بن الحسين بعد توليه سلطاته الدستورية يواجه مشكلة اقتصادية محلية[5]حيث قدمت 300 مليون دولار كمساعدات اقتصادية للأردن[6] لتساعد على تطوره الاقتصادي.

---

(1)الطراونة، في خدمة العهدين ، ص 215.

(2) Karsh,Kumaraswamy, Israel, the Hashemites and the Palestinians,p 90.

(3) روس، السلام المفقود، ص 228.

(4) الطراونة، في خدمة العهدين، ص 216.

(5)The New York Times, Washington, Feb 2- 1999, p 11.

(6) Jeremy M. Sharp: U. S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY 2011 Request, Congressional Research Service, June 15, 2010,p 25.

ما أثر المساعدات الاقتصادية على الأردن:

تعد المساعدات الأمريكية ركيزة أساسية ضمن علاقاتها الدولية، وأداة لتنفيذ سياستها الخارجية، والقوة المؤثرة في العلاقات الدولية، والديبلوماسية. وقد أخذت السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بتطوير عدد من الأجهزة للنهوض بسياسة المساعدات، مثل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ووكالة الولايات المتحدة للمعلومات، التي تتولى مهام السياسة الخارجية، تحت إدارة وزارة الخارجية والبيت الأبيض، وقد نالت المساعدات الخارجية والدول التي توجه لها هذه المساعدات جزءاً من أعمالها، وتسعى هذه المساعدات لتكون هدفاً أساسياً لتعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة. وبالتالي فإنّ المساعدات الخارجية تعد أسلوباً تحافظ به الولايات المتحدة الأمريكية على وضع النفوذ والسيطرة حول العالم[1]. ومن هنا فإنّ المساعدات ليست نوعاً من الكرم الدولي بعيداً عن أي غرض، أو هدف، بل هي سلاح للنفوذ والسيطرة. وإنما تستهدف بالدرجة الأولى زيادة اعتماد تلك الدول على الولايات المتحدة. وبالتالي إضعاف دوافع قيامها بطلب مساعدة من الاتحاد السوفيتي، أو استكمال مقومات الاعتماد على النفس، أي باختصار تعميق تبعية تلك الدول للولايات المتحدة اقتصادياً، وأمنياً[2].

ونستطيع القول إن المساعدات الاقتصادية الأمريكية، قد تركت آثاراً على الاقتصاد الأردني، أبرزها، أن قسماً كبيراً منها غير مضمونة الوفاء بها؛ لأن استمرار الالتزام بتقديمها مرهون بتوافق السياسة الأردنية مع الولايات المتحدة، وهذه المشكلة خطيرة على المشاريع الإنمائية الأردنية؛ نتيجة تقلبها من سنة إلى أخرى، مما يشكل قيداً على عملية التخطيط، وعلى عملية اتخاذ القرار في سياستها الخارجية، لأن عليها أن تراعي مصالح ورغبات الدول

(1) تيريزا هايتر: إمبريالية المساعدات، ترجمة مجدي نصيف،دار ابن رشد،بيروت،1979،ص 17.

(2) ربيع، المعونات الأمريكية لإسرائيل، ص 22.

المانحة، أثناء رسمها لسياستها الخارجية وتنفيذها[1] لتقلبها من سنة إلى أخرى. وهذا ما أوقع الاضطراب في المشاريع الإنمائية الأردنية تبعاً لتوفر التمويل الخارجي[2].

كما خصصت الولايات المتحدة معظم مساعداتها الاقتصادية المُقَدَمَة إلى الأردن بما يتوافق ومصالحها. ولا غرابة في أن يتم استخدام هذه المساعدات في بناء رأس المال الاجتماعي، وتمويل الاستهلاك، والأنشطة الخدمية غير المنتجة. في حين لم يوجه سوى القليل منها لقطاع الصناعة، على الرغم من أن الصناعة تمثل حجر الزاوية بالنسبة للتنمية. وفي النهاية يجعل الإنتاج المحلي قاصراً إلى حد كبير عن تلبية وإشباع الطلب المحلي، سواء من سلع الاستهلاك الغذائي، أو غيره، الأمر الذي أدى إلى استمرار تزايد الاستيراد والعجز في الميزان التجاري، واستمراره في طلب المساعدات الخارجية، وهذا ما كانت تريده الولايات المتحدة[3].

وعلى الرغم من الآثار السلبية- السابقة الذكر- التي تركتها المساعدات الأمريكية على الاقتصاد الأردني، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ اعتماد الأردن عليها، لم يحقق له أدنى فائدة، فقد ساهمت هذه المساعدات سواء بشكل منح، أو قروض، أو بغير ذلك، في بناء شبكة مواصلات واسعة. وغير ذلك من مشاريع البنية التحتية، مثل قنوات الري، والسدود، ودور التعليم، كما مَدّت العديد من القطاعات بالآلات وأدوات التكنولوجيا الحديثة وفرص التدريب[4].

---

(1) المعهد الدبلوماسي الأردني: الجمعية الأردنية للعلوم السياسية (1999)،مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات الأردن ودول الجوار(30 – 31/ 5/ 1999 ،عمان، جامعة العلوم التطبيقية. عبد المجيد العزام: ورقة عمل بعنوان مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية، ص 59.

(2) عماد البشتاوي: العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1946–1967،جامعة اليرموك،إربد، 1995 ، ص 168.

(3) محمد ربيع: صنع السياسة الأمريكية والعرب، دار الكرمل، عمان، 1990،ص 155.

(4) أشرف عتوم: العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1967–1973، دار أمجد، عمان،2017،ص 190.

جدول رقم (2)
المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن (بالمليون دولار)[1]

السنة	مجموع المساعدات	المنح		القروض		مساعدات اقتصادية	
		قيمتها	نسبتها	قيمتها	نسبتها	قيمتها	نسبتها
1973	126	110.1	87	15.9	13	71.1	56
1974	110.2	94.6	85.8	15.6	14.2	64.5	58.2
1975	203.8	148.8	73	55	27	99.3	48.7
1976	199.6	98.5	49	101.1	51	61.9	31
1977	214.4	109.1	50.9	105.3	49.1	83.5	39.2
1978	230.3	105.3	45.7	125	54.3	102.9	44.7
1979	210.4	80.3	38.1	130.1	61.9	100.7	47.9
1980	152	71.1	46.7	81	53.3	72.7	47.9
1981	54.9	12.8	23.3	42.1	76.7	10.5	19.1
1982	72.3	7.4	10.2	64.9	89.8	15.4	21.3
1983	72.9	11.4	15.6	61.5	84.4	20.1	27.5
1984	136.7	14.7	10.7	122	89.3	20	14.6
1985	191.9	96.9	50.5	95	49.5	100	52.1
1986	178.4	97.1	54.4	81.3	45.6	95.3	53.4
1987	153	151	99	2	1	111.1	72.6
1988	51.9	406.7	90	5.2	10	23.7	45.6
1989	27.8	27.8	100	0	0	16	57.5
1990	114.9	114.9	100	0	0	45	39.2
1991	91.7	91.7	100	0	0	70.6	77
1992	50	30	0	0	0	29.4	58.8
1993	100.5	74.9	74.5	25.6	25.4	91	90.5
1994	56.8	38.1	67.0	18.7	33.0	47	82.7
1995	21.8	20.6	94.4	1.2	5.6	13.5	61.9
1996	2340	208.7	89.2	25.3	10.8	32.5	13.9
1997	205	180	87.8	25.0	12.2	152.7	74.4
1998	164.9	164.9	100	0	0	88.3	53.5
مجموع المساعدات	5367.2	2457.3	45.7	1198.8	22.3	1638.7	30.5

(1)جريدة الرأي،عمان،ع 12644 ،4/ أيار 2005،ص 34.

الخاتمة

توصف العلاقات الأردنية ـ الأمريكية بالمتميزة، منذ بدء الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، فرغم كل عمليات المد والجزر التي شهدتها طبيعة الأحداث والمواقف التي تمر بها المنطقة، إلاّ أنه يمكن القول بأنّ العلاقات بين البلدين كانت تتجاوز ذلك وتأخذ طريقها في الاستمرار إلى حالتها الطبيعية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدّة استنتاجات، أبرزها كالآتي:

1. كانت حرب تشرين الأول 1973، نقطة تحول مهمّة في سياسة الولايات المتحدة تجاه دول الشرق الأوسط بشكل عام والأردن بشكل خاص؛ نظراً للموقع الجغرافي الذي يتمتع به، ولقربه من منابع النفط في الخليج العربي. وهذا ما بدا واضحاً عندما رفض الأردن فتح جبهته الغربية مع إسرائيل في الحرب، على الرغم من الدعوات العربية والسوفيتية للمشاركة في الحرب. وجاء الرفض ليتفق مع السياسة الأمريكية في المنطقة فكان لزاماً عليها أن تدعم استقرار الأردن؛وذلك من خلال تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية
2. اشترك الأردن في مؤتمر السلام الذي دعت له حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الذي عقد في جنيف في 21/ كانون الأول 1973؛ للبحث عن تسوية

سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس القرارين 242 و338. وقد كرّست كل من إدارتي الرئيسين نيكسون وفورد جهودهما الديبلوماسية في العمل على فصل القوات العسكرية على الجبهة المصرية والسورية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى؛ لإضعاف النفوذ السوفيتي فيهما. في حين لم تدعم الولايات المتحدة أيّة تسوية على الجبهة الأردنية، لرفض إسرائيل لذلك، واعتبارها القدس الشرقية والضفة الغربية جزءاً أساسيا من أرضها.

3. ارتبط استخدام المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية للأردن في فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بالضغط من أجل الدخول في محادثات السلام مع إسرائيل. وظهر ذلك واضحاً في إدارة كارتر بعد توقيع مصر وإسرائيل اتفاقية السلام في أيلول 1978. كما استمرت هذه الضغوط على الأردن بعد طرح مبادرة ريغان للسلام في أيلول 1982، ومبادرة شولتز 1988، فقد سعوا جميعاً على دفع الأردن إلى توقيع اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل، لكنّه رفض المشاركة في السلام منفرداً، على الرغم من إغرائه بتقديم المساعدات العسكرية، والاقتصادية، لرفض منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية لذلك، باعتبارهما الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ القرارات الكبرى للتقدم في مسيرة السلام حسب قرارات مؤتمر الرباط عام 1974.

4. رفض الأردن الدخول في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق عام 1991. لذا صنف في خانة المعسكر العراقي. وانعكس ذلك على العلاقات الأردنية ـ العربية، علاوة على العلاقات الأردنية ـ الأمريكية، حيث شهد الأردن حالة من العزلة السياسية، والحصار الاقتصادي. وقد أسفرت تلك الحرب عن هزيمة العراق، وهيمنة الولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط، بعد الانهيار الذي أصاب الاتحاد السوفيتي. وبذلك، استوعب الأردن الوضع الإقليمي والدولي آنذاك، فسعى إلى إعادة ترميم علاقاته مع الولايات المتحدة، بدعمه لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية التي ترعاها الولايات المتحدة. وتمثلت الخطوة الأولى في تجاوز

الأزمة بمشاركة الأردن في مؤتمر مدريد عام 1991. ومن ثم أخذت العلاقات الثنائية في نهاية المطاف بالعودة مجدداً إلى حالتها الطبيعية، بعد توقيع الأردن اتفاقية سلام مع إسرائيل في تشرين الأول 1994.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

أ. الوثائق الأمريكية المنشورة:ـ

- Foreign Relations of the United States, 1950, The Near East, South Asia, and Africa, Vol V, Washington, April 17, 1950.

- F. R. U. S,1946, The Near East and Africa, Vol VII, Washington, February 13, 1946.

- F. R. U. S, 1950, The Near East, South Asia, and Africa, Vol V, Washington, April 17, 1950.

- F. R. U. S,1964 1968,Vol XIX,Arab - Israeli Crisis and War.

- Document 542, New York, November 22, 1967.

- F. R. U. S,1964 1968,Vol XX,Arab - Israeli Dispute, 1967 1968.

- Document 92, Washington, February 24,1968.

- Document 117, Washington,March 20,1968.

- Document 120, Washington, March 21, 1968.

- F. R. U. S ,1969 1976,Vol XXIV, Middle East Region and Arabian Peninsula1969 1972.

- Document 246, Washington,September 16,1970.

- Document 303, Washington, September 21 ,1970.

- Document 304, Washington,September 21 ,1970.

- F. R. U. S ,1969 1976 -, Vol XXV, Arab - Israeli Crisis and War 1973.

- Document 97 Washington, undated.
- Document 102, Washington, October 6, 1973.
- Document 150, Amman, October 10, 1973
- Document 135,Washington, October 9,1973
- Document 150, Amman, October 10,1973.
- Document 147, Washington, October 10,1973.
- Document 150, Amman, October 10,1973.
- Document 155, Amman, October 11,1973.
- Document 171,Amman,October 13,1973.
- Document 233, Amman, October 22,1973.
- F. R. U. S, 1969 1976 -,Vol XXVI, Arab Israeli Dispute, 1974 1976.
- Document 31, Washington, March 8,1974.
- Document 331,En Route, November 9, 1973.
- F. R. U. S,1969 1976,Vol XXV, Arab - Israeli Crisis and War, 1973.
- Document 330,En Route, November 9,1973.
- F. R. U. S, 1969 1976 -, Vol XXVL, Arab - Israeli Dispute , 1974 1976.
- Document 1,Washington,January 6,Washington, 1974.
- Document 23, Washington, February 8,1974.
- Document 36, Washington, April 25, 1974.
- Document 107, Washington, October 14,1974.
- Document 106, Washington, October 13, 1974.
- Document 255, Washington, January 27,1976
- Document 114, Washington, November 3,1974.
- Document 135, Washington, February 16,1975.

- Document 164, Washington, March 27,1975.
- F. R. U. S, 1977 1980,Vol VIII, Arab Israeli Dispute.
- Document 31, Washington, April 26,1977.
- Document 12, Amman, February 9,1977.
- Document 30,Washington, April 25,1977
- Document 52, Washington, July 19,1977.
- Document 112,Washington, September 24,1977.
- Document 164, Washington, undated.
- Document 222, Amman, March 5,1978
- Document 182, Tehran January 1, 1978.
- Document 222, Amman, March 5,1978.
- Document 231, Washington, March 17,1978.
- F. R. U. S, 1977 1980,Vol XI, Arab Israeli Dispute.
- Document 5, Amman, August 12,1978.
- F. R. U. S,1977–1980, Vol IX, Arab - Israeli, Dispute, Agu1978 Dec 1980.
- Document 63, Washington, September 20, 1978.
- Document 58, Washington,September 18,1978.
- Document 61, Washington,September 19,1978.
- Document 61, Washington, Sep 19, 1978.
- Document 64, Amman, Sep 20, 1978.
- Document 72, Washington, September 28,
- Document 91, Jidda, October 18 ,1978.
- Document 91, Jidda, October 13,1978.
- Document 91, Jidda, October 18 , 1978.

- Document 197,Amman, March 6,1979.

- Document 219, Amman,March 18, 1979.

- Document 79, Washington, undated.

- F. R. U. S, 1977 1980, Vol IX, Arab - Israeli Dispute.

- Document 79,Washington, undated.

ب ـ المحاضر العامة لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية:ـ

- Public Papers of the Presidents of the United States, Public Papers of Gerald R. Ford:-

- August 17, 1974.

- June 20, 1975.

- Public Papers of the Presidents of the United States Public Papers of Ronald Reagan:

- December 23,1982.

- April 22,1983.

- May 29,1985.

- November 25,1985.

ج ـ تقارير الكونغرس الأمريكي:ـ

- Report to the Congress (1973),Summary of United States assistance to Jordan, Department of state Agency for International Development.

- Data from U. S. Agency for International Development, 15 December 1998.

- U. S. Agency for International Development,15 December 1998.

- United States Agency for International Development, Washington, D. C, December 2006, U. S. International Food Assistance Report 2006.

د ـ الوثائق الأردنية والعربية المنشورة:ـ

1. الوثائق الأردنية:ـ

- البيانات الرسمية المشتركة على مستوى القمة، 1952- 1977(1977)، عمان، دائرة المطبوعات والنشر.
- الحسين بن طلال(1977)، خمسة وعشرون عاما من التاريخ 1952ـ 1977، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية ج 3 عمان، مطاوع.
- الحسين بن طلال: ملك الأردن (1988)، عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سنة 1977 إلى سنة 1987، جمع وإعداد علي محافظة، عمان، مركز الكتاب العربي.
- الحسين بن طلال، الحسن بن طلال(1992)، الصيحة الهاشمية: خطب وتصريحات ومقابلات ومقالات جلالة الملك الحسين المعظم وسمو الأمير الحسن بن طلال ولي العهد الأمين خلال حرب الخليج 90/ 91، جمع وتوثيق ألفرد عصفور، عمان، (د. ن).
- الحسين بن طلال(1990)، مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى خلال الفترة 1/ 1/ 1987ـ 1/ 1/ 1990، جمع وتحرير قاسم محمد صالح، قاسم محمد الدروع، عمان، مطبعة القوات المسلحة الأردنية.
- الحسين بن طلال(2005)، المملكة الأردنية الهاشمية الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك حسين بن طلال:1992ـ 1994، قسم 3، إعداد أمجد العضايلة، بكر المجالي، عمان، الديوان الملكي، عمان.
- الحسين بن طلال(2013)المملكة الأردنية الهاشمية: الخطاب السامي لصاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك حسين بن طلال(1988ـ 1991)، مج 10، إعداد وتحرير بكر المجالي، (د. م)الصايل للنشر والتوزيع.
- دائرة المطبوعات والنشر: الوثائق الأردنية: 1980: نشرة خاصة عن سيادة المغفور له الشريف عبد الحميد شرف رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية السابق، دائرة المطبوعات والنشر، عمان.
- القضاة، أحمد(معد)(1994)، معركة السلام: المعاهدة الأردنيةـ الإسرائيلية وثائقها وأبعادها الإستراتيجية، ج2، عمان، دائرة المطبوعات والنشر.
- القضاة، أحمد (معد)، الطوالبة، عبد الله(معد): معركة السلام: وثائق أردنية: المسار الأردني الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن(1994)، عمان، دائرة المطبوعات والنشر.

- الوثائق الأردنية لعام 1967، أيار ـ كانون أول (1973)، عمان، دائرة المطبوعات والنشر.
- وزارة الإعلام(1991)، الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج:آب 1990 ـ آذار 1991، عمان، وزارة الإعلام.

2. الوثائق الفلسطينية:ـ

- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967(1969) ـ 4، ط 1، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972(1975)، بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

هـ. كتب التراجم والمذكرات:ـ

1. باللغة العربية:ـ

- أبوعودة، عدنان(1999)، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط: رؤية من الداخل، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(2018)، الحسين وإدارة الأزمات: كرسي الملك الحسين للدراسات الأردنية والدولية، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، الجامعة الأردنية.

- إنديك، مارتن(2012)، أبرياء في الخارج: رواية شخصية لدبلوماسية السلام الأميركية في الشرق الأوسط، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي.
- أيزنهاور، دوايت(1969)، مذكرات أيزنهاور، ترجمة هيوبرت يونغمان، (د. م) (د. ن).
- بيريس، شمعون(1995)، معركة السلام: يوميات شمعون بيريز، ترجمة عمار فاضل، مالك فاضل، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- بيكر، جيمس(2002)، مذكرات جيمس بيكر: سياسة الدبلوماسية، ترجمة مجدي شرشر، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الحسن بن طلال(1985)، السعي نحو السلام: سياسة الوسطية في الشرق الأوسط، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية.
- الحسن، خالد(1985)، الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك: عمان 11/ 2/ 1985 في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسية: دراسة سياسية مستقبلية، عمان، دار الجليل.

- الحسين بن طلال (1978) مهنتي كملك:أحاديث ملكية، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة غالب طوقان، عمان، (د. ن).
- رابين، إسحق(1993)، مذكرات إسحق رابين، ترجمة دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث لفلسطينية، عمان، دار الجليل.
- رشيد، نذير(2009)، مذكراتي: حساب السرايا وحساب القرايا، القاهرة، سنابل للكتاب.
- روس، دنيس(2005) السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، ترجمة عمر الأيوبي، سامي كعكي، بيروت، دار الكتاب العربي.
- رياض، محمود(1985)، مذكرات محمود رياض (1948 ـ 1978)، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، القاهرة، دار المستقبل.
- السادات، أنور(1979)، البحث عن الذات: قصة حياتي، القاهرة، المكتب المصري الحديث.
- السادات، جيهان(1987)، سيده من مصر، القاهرة، المكتب المصري الحديث.
- الساطي، نوزاد(2019)، زيد بن شاكر: من السلاح إلى الانفتاح، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- شامير، إسحق(1994)، مذكرات إسحق شامير، ترجمة دار الجليل، عمان، دار الجليل.
- الشرع، صادق(1997)، حروبنا مع إسرائيل 1947 ـ 1973: معارك خاسرة وانتصارات ضائعة: مذكرات ومطالعات، عمان، دار الشروق.
- الشرع، فاروق(2015)، الرواية المفقودة: مذكرات وشهادات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الطاهر، معين(معد)(2017)، يوميات أبو عودة، عمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الطراونة، أحمد(2012)، رحلتي مع الأردن:مذكرات أحمد الطراونة، عامر طهبوب(محرر)، عمان، مطبعة السفير.
- الطراونة، فايز(2005)، الديبلوماسية التفاوضية في التجربة الأردنية(من واشنطن إلى وادي عربة)، بحث وإشراف محمد المصالحة، عمان، مركز الدراسات البرلمانية.

(2019)، في خدمة العهدين، عمان، الآن.

- الطويل، فالح(2010)، في الطريق إلى عمان: أوراق سفير، عمان، (د. ن).
- عبد الله الثاني بن الحسين ملك الأردن(2011)، فرصتنا الأخيرة: السعي نحو السلام في زمن الخطر، بيروت، دار الساقي.
- فانس، سايروس(1984)، مذكرات سايروس فانس:خيارات صعبة، بيروت، المركز العربي للمعلومات.
- فهمي، إسماعيل(1985)، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- فوزي، محمد(1988)، حرب أكتوبر عام 1973: دراسة ودروس، بيروت، دار المستقبل العربي.
- كامل، محمد(1984)، السلام الضائع في كامب ديفيد، دمشق، دار طلاس.
- كعوش، يوسف(1974)، حرب رمضان وتحطيم الأسطورة، عمان، (د. ن)

(1978)، الجبهة الأردنية، حرب حزيران 1967، عمان، (د. ن).

- كيسنجر، هنري(2006)، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرون، ترجمة مهند بهلون، دمشق، دار الرأي.

(2009)، سنوات التجديد: المجلد المستخلص لمذكراته، ترجمة هشام الدجاني، الرياض، العبيكان.

- كيمحي، دايفيد(1992)، الخيار الأخير 1967ـ 1991، بيروت، مكتبة بيسان
- المجالي، عبد السلام(2004)، رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم، بيروت، شركة المطبوعات.

(2011) بوابة الحقيقة، عمان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

- المعشر، مروان(2008)، نهج الاعتدال العربي: مذكرات سياسية 1991ـ 2005، ترجمة نسرين ناضر، بيروت، دار النهار.
- نوفل، ممدوح(1995)، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة: طبخة أوسلو: اتفاقيات أوسلو(1993)، عمان، الأهلية.

(1996)، الانقلاب: أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي (مدريد ـ واشنطن)، عمان، دار الشروق.

- وايزمن، عيزر(1984)، الحرب من أجل السلام، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل.

2. باللغة الإنجليزية:ـ

- Bush, George(1998), A World transformed, New York,Alfred A. Knopf.
- Carter,Jimmy(1982),keeping Faith: Memoirs of a President ,New York, Bantam.

(2006), Palestine: Peace Not Apartheid, New York, Simon and Schuster.

(2010), White House Diary, New York,Farrar, Straus and Giroux.
- Clinton, Bill(2004), My Life,New York,Alfred A. Knope.
- Clinton, Hillary (2003),Living History, New York, Scriber.
- Haddadin Munther J. (2002), Diplomacy on the Jordan:International Conflict and Negotiated Resolution, New York ,Springer US.
- Haig, Alexander M. (1984),Caveat: Realism, Reagan, and foreign Policy, New York,Macmillan.
- Johnson, Lyndon(1971), The Vantage Point: Perspective of the presidency 19631969 -, New York , Holt, Rinehart and Winston.
- Kissinger, Henry(1979),White House Years, Bonston, Little; Brown.

(1982),Years of Upheaval,Bonston Little, Brown,Boston
- Lunt,James(1989),Hussein of Jordan: a Political biography, London ,Macmillan.
- Majali,Abdul Salam, and others(2006) Peacemaking: The Inside Story of the 1994. Jordanian Israeli Treaty, Norman, University of Oklahoma Press.
- O›connell, Jack(2011), King›s counsel: a memoir of war, espionage and diplomacy in the Middle East, New York, W. W. Norton.
- Queen Noor Al Hussein, (2003),Leap of faith:memoirs of an unexpected life, New York, Miramax.
- Peres,Shimon(1995),Battling for Peace: A Memoir, , New York ,Random House.
- Powell, Colin, Persico, Joseph E. (1995), (Joint): My American Journey, New

York,Random House.

(1995),A Soldier’s Way:An Autobiography, London, Hutchinson.

- Reagan, Ronald(1990),An American Life, New York, Simon and Schuster.
- Ross,Dennis(2007),Statecraft: And How to Restore America’s Standing in the World, New York, Farrar Straus and Giroux.
- Shultz, George P. (1993),Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State, New York,A Robert Stewart.

ثانياً: المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:ـ

- إبراهيم، سعد الدين(1975)، كيسنجر وصراع الشرق الأوسط، بيروت، دار الطليعة.
- أبو خضرا، فيصل(1992)، تاريخ النفوذ الصهيوني في أميركا: العلاقة الأمريكية ـ الصهيونية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، (د. ن).
- أبو ندل، أسامة، وآخرون (2012)، مسيرة المتغيّرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية(من النشأة إلى أوسلو)، القدس، دار الجندي.
- الأميرة وجدان علي، وآخرون(2001)، عوامل الثبات والحركة في سياسة الدولة الأردنية: حقبة الملك حسين، عمان، (د. ن).
- باليت، د. ك(1975)، الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة: العودة إلى سيناء، ترجمة طلال الكيالي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بحيري، صلاح الدين(1973)، جغرافية الأردن، عمان، الجامعة الأردنية.
- بريماكوف، يفغيني(1980)، الولايات المتحدة الأميركية والنزاع العربي الإسرائيلي، ترجمة علي هورو، بيروت، دار الفارابي.
- بنزيمان، عوزي(1986)، شارون: بلدوزر الإرهاب الصهيوني، ترجمة غازي السعدي، عمان، دار الجليل للنشر.

- حرب 6 تشرين(1973)، ملف النهار، بيروت، شركة النهار للخدمات الصحفية.
- حلة، محمد(2014)، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية 1918ـ 2008، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخلايلة، أحمد(1998)، الاستراتيجية الأردنية وارتباطاتها بالقضية الفلسطينية: جذورها ـ حاضرها ـ مستقبلها، (د. م)، (د. ن).
- ربابعة، غازي(1999)، المؤتمر الدولي للسلام، عمان، دار عمار.
- ربيع، محمد(1990)، المعونات الأمريكية لإسرائيل، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
(1990)صنع السياسة الأمريكية والعرب، عمان، دار الكرمل.
- الربيعي، ولاء(2016)، الخطاب الدعائي الأمريكي إزاء الشرق الأوسط، عمان، دار غيداء.
- روندو، فيليب(1983)، الشرق الأوسط في سعيه للسلام، ترجمة كمال الخولي، بيروت، المنشورات العربية.
- زاك، موشيه(2000)، الحسين والسلام: العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية، عمان، دار الجليل.
- الزنتاني، عبد الوهّاب(2009)، جمال عبد الناصر رجل العرب: من الميلاد إلى الرحيل، القاهرة، دار غريب.
- سالينجر، بيتر، لوران، أيريك(1991) الملف السري لحرب الخليج، ترجمة محمد مستجير، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الشرعة، إبراهيم (2004)، الاتحاد العربي عام 1958، عمان، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن.
- الشناق، عبد المجيد(1996)، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية ـ السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976، عمان، لجنة تاريخ الأردن.
- شوفاني، الياس(1979)، من تسوية إلى حلف: طريق بيغن إلى القاهرة، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- العاص، طارق (1996)، دبلوماسية السلام الأردنية: 1967ـ 1995، عمان، (د. ن).
- عتوم، أشرف(2017)، العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1967ـ 1973، عمان، دار أمجد.
- العدروس، سيد علي(1983)، الجيش العربي الأردني 1904ـ 1979: تقويم وتحليل للعمليات العسكرية، عمان، لجنة النشر.
- فضة، محمد (1991)، الأردن ومؤتمرات القمة، عمان، لجنة تاريخ الأردن.

- العمرو، ثروت(2004)، المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن 1985ـ 1995، عمان، دار مجدلاوي.
- قاسمية، خيرية، وآخرون(1982)السياسة الأمريكية والعرب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- القصيبي، غازي(1992)، أزمة الخليج محاولة للفهم، بيروت، دار الساقي.
- كولي، جون(1992)، الحصاد: حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- محافظة، علي(1971)، العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة 1921ـ 1957م، بيروت، دار النهار.

(1998)، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(2001)، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن 1989ـ 199، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

(2009)، العرب والعالم المعاصر، عمان، دار الشروق.

(2012)، حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- محمود، عبد المنعم(1999)، أسرار ومواقف وقرارات الملك حسين بين مؤيد ومعارض، القاهرة، (د. ن).
- المعايطة، سميح (1994)، إعلان واشنطن في الميزان، عمان، (د. ن).
- المعهد الدبلوماسي الأردني: الجمعية الأردنية للعلوم السياسية(1999)، مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية: واقع وتطلعات الأردن ودول الجوار(30ـ 31/ 5/ 1999، عمان، جامعة العلوم التطبيقية.
- الملوحي، عدنان(1974)، وعادت القنيطرة: أسرار المعارك التاريخية فوق جبل الشيخ والهضبة، بيروت، دار إحياء العلوم.
- موسى، سليمان(1996)، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958ـ 1995، ج2، عمان، مكتبة المحتسب.
- الناطور، محمود(2009)، معركة الكرامة، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- نافعه، حسن(1984)، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- السيد، ياسين، وآخرون(1999)، صراع القرن: الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق، مراجعة علي محافظة، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان.

- نسيبه، حازم(1984)، نحن والعالم، عمان، دار الشعب.

(1990)، تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي 1952ـ 1967، عمان، لجنة تاريخ الأردن.

- هايتر، تيريزا(1979)، إمبريالية المساعدات، ترجمة مجدي نصيف، بيروت، دار ابن رشد.
- هلال، رضا(1991)، الصراع على الكويت: مسألة الأمة والثورة، بيروت، دار الجليل.
- هلال، علي الدين(1989)، أمريكا والوحدة العربية(1945ـ 1982م)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- الهياجنة، عدنان، الشوبكي، هادي(2006)، العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1956ـ 2005، الرأي، مطابع الرأي.
- هيكل، محمد حسنين(1988)، سنوات الغليان، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(1990)، حرب الثلاثين سنة 1967:الانفجار، القاهرة، مركز الأهرام.

(1992)، حرب الخليج:أوهام القوة والنصر، القاهرة، مركز الأهرام.

(2000)، حديث المبادرة، القاهرة، دار الشروق.

(2001)، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل 2، القاهرة، دار الشروق.

ب. المراجع باللغة الإنجليزية:

- Al Madfai, Madiha Rashid(1993),Jordan: the United States and The Middle East Peace Process 19741991 -, Cambridge, Cambridge University Press.
- Anziska,Seth(2018),preventing Palestine: A Political History from Camp David to Oslo, Princeton, Princeton University Press.
- Ashton, Nigel(2008), King Hussein of Jordan: A political Life, New Haven Yale University press.
- Ben Ami,Shlomo(2006),Scars war Wounds of Peace:The Israel - Arab Tragedy, New York ,Oxford University.
- Ben Zvi,Abraham(1993), The United States and Israel: the limits of the special relationship, New York,Columbia University press.

- Bermant,Azriel(2016),Margaret Thatcher and the Middle East, New York ,Cambridge University Press.
- Bin Sultan,Khaled,Patrick Seale(Joint)(1995),: Desert Warrior: A personal View of the Gulf War by the Joint Forces Commander, New York ,Harper Collins.
- Braizat,Musa S. (1998),The Jordanian Palestinian Relationship: the Bankruptcy of the Confederal idea, London, British Academic Press.
- Dallas, Roland(1998),King Hussein: A Life on the Edge, London ,Profile Books.
- Dann,Uriel(1989), King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan 1955-1967, New York Oxford University press.
- Derfler,Leslie(2014), Yitzhak Rabin: A political Biography, New York, Palgrave Macmillan.
- Dunford, David J. (2019), From Sadat to Saddam: The Decline of American Diplomacy in the Middle East, Lincoln: Nebraska, Potomac Books.
- Duxbury,Alison(2011),The Participation of States in International Organization: The Role of Human Rights and Democracy, Cambridge, Cambridge University.
- Edwards, Beverly, Hinchcliffe, Peter(2009), Jordan A Hashemite legacy, London, Routledge.
- Findley,Paul(1989),They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby, Chicago, Lawrence Hill
- Fraser, T. G. (1989),The USA and the Middle East since World War 2, New York, St. Martin's Press.
- Freedman, Robert O. (1986), The Middle East after the Israeli Invasion of Lebanon, New York, Syracuse University Press.

(1991),Moscow and the Middle East: Soviet Policy Since the invasion of

Afghanistan,Cambridge,Cambridge University Press

(2012), Israel and the United States: Six Decades of US Israeli Realtions, Boulder:Colo, Westview Press.

- Friedman,Leon,F. Levantrosser,Willian(1992), Watergate And Afterward, The Legacy of Richard M. Nixon, London, Greenwood Press.
- Habib,Randa (2010),Hussein and Abdullah: Inside the Jordanian royal family, Beirut,Saqi.
- Hahn,Peter. L(2004),Caught in the Middle East: U. S. Policy Toward the Arab Israeli Conflict, 1945- u1961, London,University of North Carolina Press.

  (2005),Crisis and Crossfire: the United States and the Middle East since 1945, Washington, D. C, Potomac Books.
- Hart, Alan(1994), Arafat: A political Biography, London, Sidgwick and Jackson.
- Hup,Clea Lutz(2014),The United States and Jordan: Middle East Diplomacy During the Cold War, London,UK;New York, I. B. Tauris.
- Inbar,Efraim(2008),Israel's National Security: Issues and Challenges since the Yom Kippur War. London; New York, Routledge.
- Jordan and the United States A Sixty–Years Friendship,(2009)(s. n),(s. 1).
- Kalb, Marvin (1975), Kissinger, Brown, Boston.
- Karsh, Efraim(1991), Soviet Policy Towards Syria Since 1970, New York,St. Martin's Press.
- Karsh,Efraim,Kumaraswamy,P. R. (2003),Israel, the Hashemites and the Palestinians: The Fateful Triangle, London, Portland, Frank Cass.
- Khadduri, Majid, Ghareeb,Edmund(2001), War in the Gulf, 19901991 -: The Iraqi Kuwait conflict and its implications, New York,Oxford University.
- Kaufman, Burton I. (1996),The Arab Middle East and the United States:Inter–Arab

Rivalry and Superpower Diplomacy,New York,Twayne.

(2016),Presidential Profiles: The Carter Years, New York, Facts on File.

- Kriesberg Louis(2015),Realizing Peace:a Constructive Conflict Approch,New York,Oxford University Press.
- Kyvig,David E. (1990), Reagan and the World, New York, Praeger.
- Lowther,Adam B. (2007),Americans and Asymmetric conflict: Lebanon, Somaliam and Afghanistan, Wesport, Prager Security International.
- Lukacs, Yehuda(1997), Israel, Jordan, and the Peace Process, New York, Syracuse University Press.
- Mangold, Peter(1978),Superpower Intervention in the Middle East, London ,Croom Helm.
- Metz, Helen Chapin(1989),Jordan a country study, Federal research division, Washington, Library of Congress.
- Munro,Alan(2006),Arab Storm: Politics and Diplomacy behind the Gulf War, I. B. Tauris, London, New York.
- Nevo,Joseph(2009),King Hussein and the Evolution of Jordan's Perception of a Political Settlement With Israel 1967 1988 -, Sussex, Academic Press.
- Nizameddin,Talal(1999), Russia and the Middle East: Towards a New Foreign Policy, London, Hurst and Company.
- Novik,Nimrod(1985),Encounter with Reality: Reagan and the Middle East during the first term, Boulder; Colorado, Westview Press.
- Parsons, Nigel(2005), The Politics of the Palestinian Authority: From Oslo to Al Aqsa, New York, Routledge.
- Peres, Shimon,Lndau,David(ED.) (1995), Battling for Peace: a memoir, New York, Random House.

- Peters, Joel, Newman, David(2012), The Routledge Handbook on the Israeli - Palestinian Conflict, London:New York, Routledge.
- Quandt,William B. (1977), Decade of decisions: American policy toward Arab - Israeli conflict 19671976 -, Berkeley,University of California press.

  (2005), Peace Process: American Diplomacy and the Arab Israeli Conflict since 1967, Washington D. C, Brookings Institution Press.

  (2016),Camp David: Peacemaking and Politics, Washington, D,C,Brookings Institution Press.
- Reich, Bernard(2008), A Brief History of Israel, New York, Facts on File
- Robins, Philip(2004),A history of Jordan, Cambridge, Cambridge University Press.
- Rubenberg, Cheryl(1986),Israel and the American national interest: a critical examination, Urbana, University of Illinois press.
- Ryan, Curtis R. (2002),Jordan in Transition: from Hussein to Abdullah, London, Lynne Rienner.
- Safran, Nadav(1981), Israel The Embattled Ally, Cambridge, Belknap Press.
- Saunders, Harold(1985), The Other Walls: The Politics of the Arab - Israeli Peace Process, Washington, American Enterprise Institute for Public Policy Research.
- Scheller, Bente(2014),The Wisdom of Syria's Waiting Game: Forgin Policy Under the Assads, London, Hurst and Co.
- Schenker, David(2003), Dancing with Saddam:The Strategic Tango of Jordanian - Iraqi Relations, Washington, DC, the Washington institute for near east policy.
- Seale, Patrick, Mcconville, Maureen(Joint)(1988),Asad of Syria: the Struggle for the Middle East, London Tauris.
- Shilon, Avi, Zilberberg, Danielle, Sharett, Yoram(2012), Menachem Begin:A life, New Haven, Yale University Press.

- Shindler, Colin(2013), A history of Israel, New York, Cambridge University Press.
- Shlaim, Avi(2007), Lion of Jordan: The life of King Hussein in war and peace, London ,Allen Lane.
- Siniver, Asaf(2013), The Yom Kippur War, Politics, Legacy, Diplomacy, New York ,Oxford University Press.
- Snow, Peter(1972),Hussein: A Biography,London, Barrie and Jenkins.
- Sorley, Lewis(1983),Arms Transfers under Nixon: A policy Analysis, Kentucky, The University Press of Kentucky,Lexington.
- Spiegel, Steven L. (1985), The Other Arab - Israeli Conflict: Making America›s Middle East Policy From Truman to Reagan, Chicago University of Chicago Press.
- Stein, Kenneth W. (1999),Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin and The Quest For Arab Israel Peace, New York,Routledge.
- Tessler, Mark(2009), A history of Israel - Palestinian conflict, Bloomington,Indiana University Press.
- Thomas, Michael(2007),American Policy toward Israel:The Power and Limits of Beliefs, London; New York Routledge.
- Tibi, Bassan(1998),Conflict and War in the Middle East: From interstate War to New Security, Translated by Clare,UK,London,Palgrave Macmillan.
- Tillman, Seth P. (1982),The United States in the Middle East: Interests and Obstacles, Bloomington, Indiana University Press.
- Warshaw, Shirley Anne (2004), The Clinton Years, New York,Facts on File.
- Yaqub,Salim(2004),Containing Arab Nationalism: The Eisenhower Doctrine and The Middle East, Chapel hill, University of North Carolina press.
- Yetiv,Steve A. (2008), The Absence of Grand Strategy: The United States in the Persian Gulf, 1972 2005 -, Baltimore,The Johns Hopkins University Press.

- Zimmermann,Anne(2017),US Assistance Development , and Hierarchy in the Middle East: Aid for Allies, New York, Palgrave Macmillan.

ثالثاً: البحوث والدراسات المنشورة:ـ

1. باللغة العربية:ـ

- جواد الحمد، عبد الحميد الكيالي(2018)، في مقابلة مع دولة الأستاذ طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني الأسبق: علاقات الأردن وخياراته بعد قرار الرئيس الأمريكي ترامب بشأن القدس، مجلة دراسات شرق أوسطية، مج 21، ع 81.
- حجاج، خليل (2009)، العلاقة الأردنية الأمريكية:دراسة تاريخية في العوامل السياسية والآثار التنموية 1957ـ 1985، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 36، ع1.
- الشرعة، إبراهيم(2004)، مشروع المملكة العربية المتحدة عام 1972، دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 31، ع 1.

2. باللغة الإنجليزية:ـ

- Guess, George M. (2011), The Politics of United Stats Foreign Policy, Vol 7 , London , New York,Routledge.

  Phillips, Herbert(1999), Military Assistance to Jordan What happened to the peace dividend, Air Command and staff College , A Research Report Submitted to the Faculty in Partial Fulfillment of th Graduation Requirments, Alabama,Air University.
- Kaplen, Stephen(1975), United States Aid and Regime Maintenance in Jordan, 1957-1973, Public Policy 23, No. 2.
- Prados,Alfred B. (April 2003)Jordan:U. S. Relations and Bilateral Issues,Foreign Affairs, Defense, and Trade Division.
- Ryan,Curtis R. (Summer, 2000)Between Iraq and a hard place, Jordanian - Iraqi Relations, Middle East report, No 215, pp 4042 -.

- Sharp,Jeremy M. (June 2010),U. S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY 2011 Request, Congressional Research Service.

(December 2014),Jordan Background and U. S. Relations, Congressional Research Ser vice,

(January 2016),Congressional Research Service: Jordan: Background and U. S. Relations.

- Stork, Joe(Nov Dec 1995), The Middle East Arms Bazaar after the Gulf War, Middle East Report, No. 197, Vulnerabilities in the Gulf.
- Tal,Lawrence(AUG. 0Sep. , 1993), Peace For Jordan, Royal Institute of International Affairs, The World Today, Vol. 49, No 89 - .
- Talhami, Ghada(1993),Jordan: the ubiquitous partner the Jordanian option resurrected, Arab Studies Quarterly ,Vol 15, No. 3.
- Thomas, Clayton(October 2017) Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U. S. Policy, CRS Report prepared for members and Committes of congress.

رابعاً الرسائل الجامعية:ـ

1. باللغة العربية

- الأشقر، محمد(1991)، أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية 1957ـ 1991، رسالة ماجستير، عمان، الجامعة الأردنية.
- البشاوي، عماد(1995)، العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1946ـ 1967، إربد، جامعة اليرموك.
- التل، نبيل(2003)، العلاقات السياسية الأردنية ـ الأمريكية 1990 ـ 2000، رسالة ماجستير المعهد الديبلوماسي الأردني، عمان.
- ذنون، فواز(2011)، قضية فلسطين في العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1967ـ 1999، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، الموصل.

- زعرب، حازم(2011)، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، غزة، فلسطين، جامعة الأزهر.
- صبيح، أكرم(1980)، التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية لحالة الأردن، رسالة ماجستير، القاهرة، جامعة القاهرة.
- عتوم، أشرف(2014)، العلاقات الأردنية ـ الأمريكية 1967ـ 1973، رسالة ماجستير، عمان، الجامعة الاردنية.

2. الرسائل باللغة الإنجليزية:ـ

- Al Saket, Bassam(1976), Foreign Aid to Jordan (19241972 -), Unpublished Master›s Dissertation, Staffordshire, England University of Keele.
- Renee, Jasmine(2014), As stable as the Dollar Stretches: The impact of US Foreign Aid on Social Stability in Jordan,Department:Political Science and International Studies,Honors Thesis, Ohio,University of Dayton.
- Taylor, Jone E. (2005),United States Security Assistance to Jordan: has the United States achieved its goals?, Master of Military Art and Science ,Fort Leaven worth, Kansas

خامساً:المقابلات الشخصية
التي أجراها الباحث حسب الترتيب الأبجدي:ـ

- معالي السيد جواد العناني وزير الخارجية الأردني الأسبق.
- سعادة السيد حسين حمامي، السفير الأردني الأسبق لدى واشنطن.
- دولة طاهر المصري. رئيس الوزراء الأردني الأسبق
- دولة الدكتور عبد الرؤوف الروابدة رئيس الوزراء الأردني الأسبق.
- سعادة السيد فالح الطويل، السفير الأردني الأسبق لدى العراق وروسيا وباكستان.
- معالي الدكتور كامل أبو جابر، وزير الخارجية الأردني الأسبق.

سادساً: الصحف: ـ

1. الصحف الأردنية.

ـ الرأي، عمّان، ع 256، 30 / آذار/ 1972.

ـ الرأي، عمان، ع 823، 9 / تشرين الثاني 1973.

ـ الرأي، عمان، ع 842، 28 / تشرين الثاني 1973.

ـ الرأي، عمان، ع 1465، 2/ أيلول 1975.

ـ الرأي، عمان، ع 1476، 3/ أيلول 1975.

ـ الرأي، عمان، ع 2836، 4/ كانون الثاني 1978.

ـ الرأي، عمان، ع 3093، 18/ أيلول 1978.

ـ الرأي، عمان، ع 3094، 20 / أيلول.

ـ الرأي، عمان، ع 3096، 22 / أيلول 1978.

ـ الرأي، عمان، ع 3136، 22/ تشرين الأول، 1978.

ـ الرأي، عمان، ع 3141، 6/ تشرين الثاني/ 1978.

ـ الرأي، عمان، ع 4477، 3 / أيلول 1982.

ـ الراي، عمان، ع 4477، 2/ أيلول 1982.

ـ الرأي، عمان، ع 4613، 1/ نيسان 1983.

ـ الرأي، عمان، ع 4693، 11/ نيسان 1983.

ـ الرأي، عمان، ع 5214، 27/ أيلول 1984.

ـ الرأي، عمان، ع 5271ً 23/ تشرين الأول 1984.

ـ الرأي، عمان، 6242، 2/ كانون الثاني 1985.

ـ الرأي، عمان، 5457، 29/ أيار 1985.

ـ الرأي، عمان، ع 5610، 5/ تشرين الثاني 1985.

ـ الرأي، عمان، ع 5619، 14/ 10/ 1985.

ـ الرأي، عمان، ع 6363، 10/ كانون الأول، 1987.

ـ الرأي، عمان، ع 6446، 2/ آذار 1988.
ـ الراي، عمان، ع 6446، 2/ 3/ 1988.
ـ الرأي، عمان، ع 6542، 9/ حزيران 1988.
ـ الرأي، عمان، ع 6543، 10/ 6/ 1988.
ـ الرأي، عمان، ع 7564، 11/ أيلول 1988.
ـ الرأي، عمان، ع 6542، 9/ حزيران 1988.
ـ الرأي، عمان، ع 7295، 18/ تموز 1990.
ـ الرأي، عمان، ع 7742، 14/ تشرين الأول، 1991.
ـ الرأي، عمان، ع 7748، 20/ تشرين الأول/ 1991.
ـ الرأي ، عمان، ع 7760، 1/ تشرين الثاني/ 1991.
ـ الرأي، عمان، ع 7760، 1/ تشرين الثاني 1991.
ـ الرأي، عمان، ع 7762، 3/ تشرين الثاني 1991.
ـ الرأي، عمان، ع 7787، 28/ تشرين الثاني 1991.
ـ الرأي، عمان، ع 7794، 5/ كانون الثاني 1992. .
ـ الرأي، عمان، ع 7800، 11/ كانون الأول/ 1991.
ـ الرأي، عمان، ع 8430، 14/ أيلول 1993.
ـ الرأي، عمان، ع8431، 15/ أيلول/ 1993.
ـ الرأي، عمان، ع 8723، 10/ تموز 1994.
ـ الرأي، عمان، ع 8732، 19/ 7/ 1994.
ـ الرأي، عمان، ع 8739، 26/ تموز/ 1994.
ـ الرأي، عمان، ع 8823، 18/ تشرين الأول 1994.
ـ الرأي، عمان، ع 8823، 18/ تشرين الأول 1994.
ـ الرأي، عمان، ع 8823، 18/ تشرين الأول 1994.
ـ الرأي، عمان، ع 8824، 19/ تشرين الأول 1994.

- الرأي، عمان، ع، 980، 18/ نيسان/ 1975 .
- الرأي، عمان، ع 1436، 25/ تموز 1975.
- الرأي، عمان، ع 7880، 1/ آذار/ 1992.
- الرأي، عمان، ع 7880، 1/ آذار/ 1992.
- الرأي، عمان، ع 1676، 28 / آذار 1976.
- الرأي، عمان، ع 2744، 30 / أيلول 1977.
- الرأي، عمان، ع 4146، 29/ أيلول1981.
- الدستور، عمّان، ع 1667، 16 / آذار/ 1972.
- الدستور، عمان، ع 2260، 9/ تشرين الثاني 1973.
- الدستور، عمان، ع 2303، 22/ كانون الأول/ 1973. 6
- الدستور، عمان، ع 2303، 22/ كانون الأول1973.
- الدستور، عمان، ع 2304، 23/ كانون الأول 1973.
- الدستور، عمان ع 2529، 9 / آب/ 1974،.
- الدستور، عمان، ع 6648، 20/ شباط 1986.
- الدستور، عمان، ع 8246، 7/ آب 1990.
- الدستور، عمان، ع 8246، 7/ آب 1990.
- الدستور، عمان، ع8351، 20/ تشرين الثاني 1990.
- الدستور، عمان، ع 8423، 31 / كانون الثاني 1991.
- الدستور، عمان، ع 8436، 13/ شباط 1992.
- الدستور، عمان، ع 8498، 18/ نيسان 1991.
- الدستور، عمان، ع 8695، 5/ تشرين أول 1991.
- الدستور، عمان، ع 8718، 28 / تشرين الثاني 1991.
- الدستور، عمان، ع 8715، 25/ تشرين الثاني 1991.
- الدستور، عمان، ع 9378، 23/ حزيران1993.

ـ الدستور، عمان، ع 9690، 16/ تموز 1994.

ـ الدستور، عمان، ع 9761، 27/ تشرين الأول 1994.

ـ الدستور، عمان، ع 2885، 7 / آب 1975.

ـ الدستور، عمان، ع 2921، 12/ أيلول 1975.

ـ الدستور، عمان، ع 6822، 20/ آب 1986.

ـ الدستور، عمان، ع 10811، 26/ أيلول 1997.

ـ الدستور، عمان، ع 2637، 28 تشرين الثاني 1974.

الدستور، عمّان، ع 1667، 16 / آذار/

ـ الدستور، عمان، ع 3653، 30/ أيلول1977.

ـ الدستور، عمان، ع 7551، 29/ آب 1988.

ـ الدستور، عمان، ع 2494، 6/ تموز 1974.

ـ الدستور، عمان، ع 2494، 5 تموز 1974.

ـ الدستور، عمان، ع 4361، 28/ أيلول 1979.

ـالدستور، عمان، ع 8524، 15/ أيار 1991.

2. الصحف الأمريكية:

- The New York Times, Washington, No 42336, 221973 /12/.

- The New York Times, Washington ,No 42364, 191974 /1/.

- The New York Times, Washington, No 42574, 171974 /8/.

- The New York Times, Washington,No 42957, 41975 /9/.

- The New York Times, Washington,No 44164, 221979 /3/.

-- The New York Times, Washington, 81981 /4/.

New York Times Washington, No 46667, 271986 /1/.

The New York Times,No 48508, 111991/2/.

- The New York Times, No 48532, 71991 /3/.

- The New York Times, No 48577, 211991/4/.

- The New York Times, No 48773 , 31991/11/.

- The New York Times, No 48794 , 241991 /11/.

The New York Times,No 49769, 261994 /7/.

- The New York Times,No 49853, 181994/10/.

- The New York Times ,91999/ 2/.

- The New York Times, Washington No 42930, 81975 /8/.

The New York Times, Washington, 45226, 161982 /2/.

- The New York Times, Washington, 311991/10/

- The New York Times, Washington, 21999/2/.

- The New York Times, Washington, 42677, 281974 /11/.

- The New York Times, Washington, 42979, 151975 /9/.

- The New York Times,Washington, 43410, 301976/11/.

- The New York Times, Washington, No 42979, 151975/9/.

-York Times Washington, 45424, 21982/9/.

سابعاً: الموسوعات:ـ

1. الموسوعات باللغة العربية:

ـ البيطار، فراس(2003)، الموسوعة السياسية والعسكرية، 6 ج، عمان، دار أسامة.

3. الموسوعات باللغة الإنجليزية:ـ

- Toropov, Brandon(2000),Encyclopedia of Cold War Politics, New York,Facts on File.

ثامناً: المواقع الإلكترونية:ـ

ـ وزارة التخطيط:

http: / /www. mop. gov. jo

ـ موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن:

https: / /www. usaid. gov /jordan /education

للاطلاع على قائمة منشورات وأخبار الوزارة
يُـرجى زيـارة العنــاوين التــاليـة :



موقـع وزارة الثقـــافـة الإلكتــروني
www.culture.gov.jo



رابـط صفحـة وزارة الثقـــافـة علـى الفيـس بـوك
www.facebook.com/culture.gov.jo